الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
minstère de L'Enseignement Supérieure et de la recherché Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

كلية العلوم الاجتماعية
Faculté des sciences sociales
قسم علم الاجتماع
Département de sociologie

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير

تخصص:علم الاجتماع العمل و التنظيم

مشروع:المدينة و المؤسسة الصناعية في الجزائر

دور الجمعيات في إدماج الشباب في القطاع المهني

- جمعية صحة سيدي الهواري نموذجا-

إعداد الطالبة:
عسلي حليمة

تحت إشراف الأستاذ:
د/ زين الدين زمور

أعضاء اللجنة :

د/ عبد المالك عدة بوجلال	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة وهران
د/ زين الدين زمور	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا و مقررا	جامعة وهران
د/مهدي العربي	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا	جامعة وهران
د/ حمزة زاوي	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا	جامعة وهران

السنة الجامعية: 2013/2012.

شكر و عرفان

لأن الشكر هو بعض الاعتراف بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل و فائق الاحترام إلى الأستاذ المشرف الدكتور زمور زين الدين و ذلك عرفانا له على ما قدمه لنا من دعم و مساعدة و على نصائحه و توجيهاته السديدة و أقول له دمت في خدمة البحث العلمي.

كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.

و إلى كل الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا خلال السنة النظرية و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور مراد مولاي الحاج على دعمه المتواصل لنا.

إهـــــداء

إلى من ربياني و كانا لي سندا إلى أمي و أبي حفظهما الله و أطال عمرهما.

إلى كل الأصدقاء و الأحباء الذين جمعتنا بهم الأقدار"عائشة", "نادية", "خديجة" أحمد الله على صحبتهم.

إلى كل من وسعهم قلبي و فكري و لن تسعهم الورقة.

فهرس

مقدمة عامة.....أ.ب.ج.د.ه

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1- تقديم موضوع البحث.....7

2- إشكالية البحث.....8

3- الفرضيات.....9

4- تحديد المفاهيم.....10

5- أهمية الموضوع.....18

6- أسباب اختيار الموضوع.....19

7- أهداف الدراسة.....20

8- الدراسات السابقة.....21

9- منهج البحث.....25

10- الإطار المكاني و الزماني.....26

11- تقنيات و أدوات جمع البيانات.....27

الفصل الثاني: المجتمع المدني نظرياته أبعاده وواقعه

تمهيد.....3

أولا: نظريات المجتمع المدني

نظريات العقد الاجتماعي.....35

هيجل.....38

ماركس.....39

غرامشي.....40

ألكسي دي توكفيل.....41

ثانيا:المجتمع المدني مفهومه و خصائصه

تعريف المجتمع المدني.....42

خصائص المجتمع المدني.....43

تطور مفهوم المجتمع المدني في ظل العولمة.....46

ثالثا:واقع المجتمع المدني في الجزائر و العالم العربي

المجتمع المدني في الوطن العربي.....49

المجتمع المدني في الجزائر.....52

دور المجتمع المدني في التنمية.....55

خاتمة.....59

الفصل الثالث: الحركة الجمعوية في الجزائر

تمهيد.....61

أولا: الجمعيات في الجزائر

الحركة الجمعوية في الجزائر.....62

خصائص الظاهرة الجمعوية في الحزائر.....65

ثانيا: واقع و آليات تعزيز النشاط الجمعوي في الجزائر

واقع و معوقات العمل الجمعوي بالجزائر.....68

آليات تعزيز النشاط الجمعوي.....70

ثالثا:الإطار القانوني للجمعية

القوانين المنظمة للتنظيمات الجمعوية.....72

شروط التأسيس.....75

حدود نشاط الجمعية.....76

خاتمة.....78

الفصل الرابع: الجمعية الوسيطة و الشباب في الجزائر

تمهيد.....80

أولا:الجمعية الوسيطة التصور و العوامل

الجمعية الوسيطة النشأة و التطور.....81

أهداف الجمعية الوسيطة.....82

عوامل ظهور الجمعيات الوسيطة.....85

دور الجمعيات في المجال الادماجي.....86

ثانيا: الإدماج الاجتماعي و المهني في الجمعيات محدداته و مراحله

الشباب و الهامشية.....89

خطوات الإدماج الاجتماعي و المهني في الجمعية.....91

ثالثا:علاقة سوق العمل بواقع الشباب في الجزائر

واقع الشباب في الجزائر.....94

واقع سوق العمل في الجزائر.....96

نظرة المجتمع الجزائري للتكوين المهني عن طريق الجمعيات.....99

خاتمة.....102

الفصل الخامس: جمعية صحة سيدي الهواري بين التكوين و الإدماج المهني للشباب

تمهيد.....104

أولا: جمعية الصحة النشأة و الأهداف

تعريف جمعية الصحة.....105

تأسيسها و أهدافها.....109

شروط و مستوى الانخراط في الجمعية.....112

ثانيا: التكوين داخل الجمعية

برامج التخصصات بين الإقبال و الإدماج.....114

علاقة سوق العمل بنوع التكوين.....116

وسائل تسهيل التكوين.....117

ثالثا:الإدماج واقعه معوقاته

قدرات الجمعية الإدماجية.....119

صعوبات العمل الجمعوي في النشاط الإدماجي.....121

تصور الجمعية لواقع الشباب و لمستقبلها.....124

خاتمة.....127

الفصل السادس: علاقة الانخراط الجمعوي بالواقع السوسيومهني للشباب

تمهيد.....129

أولا: الخصائص السوسيولوجية للشباب المتربص

الخصائص الديمغرافية.....130

خصائص المحيط الاجتماعي.....133

الوسط الأسري.....138

ثانيا: الانخراط في الجمعية شكله و دوافعه

الواقع السوسيومهني للشباب قبل الانخراط في الجمعية.....144

أسباب الانخراط في الجمعية.....148

المشاركة الجمعوية.....151

ثالثا: دور الجمعية في تكوين الشباب و أثرها في تصوراتهم

التكوين المهني و الجمعية.....155

أثر الجمعية على الشباب المتربص.....158

رؤية الشباب المتربص لميدان العمل.....160

خاتمة.....161

خاتمة عامة.....164

المراجع.....166

الملاحق.....175

مقدمة عامـــــــة:

المجتمع المعاصر يشكل تركيبة مختلفة من النظم ونقطة تحول في الشكل العام أسست لمجموعة من الفاعلين الجدد, وذلك في محاولة لتغييب مفهوم الدور الكامل للدولة, أو الاستحواذ المطلق على مختلف الأصعدة في إطار خلق ما يسمى بسياسة تكامل الأدوار و التي يعد المجتمع المدني طرفا فيها. أصبحت تنظيمات المجتمع المدني تلعب في الوقت الراهن دورا فعالا في تغيير السياسات العامة والمساهمة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في كثير من الدول فصار لها وزنها في البناء الاجتماعي.

الجمعيات كجزء من مؤسسات المجتمع المدني اكتسبت وضعا متميزا في النسيج المجتمعي بحكم احتكاكها بكل الفئات الاجتماعية و هو ما يحدده دورها ضمن هذا البناء من خلال مستوى أدائها.

فالفعل الجمعوي بأنواعه و الذي يقسم حسب مجال اهتمام كل جمعية يرتبط بالأساس بقضايا المجتمع و إشكالاته حيث تعمل هذه التنظيمات على عرض الظواهر المجتمعية حسب خصائصها من اجل المساهمة في حلها .

و المجتمع المدني في الجزائر بتنظيماته الجمعوية المختلفة هو نتاج واقع خاص ذو أبعاد مختلفة افرزه "غياب إصلاح سياسي جاد و انتكاس في الحراك الاجتماعي, و تعميق التفاوت الاجتماعي بين طبقات المجتمع و الذي أدى إلى تهميش عدد كبير من الشباب, مما أفضى إلى مظاهرات أكتوبر 1988 "[1] والتي جاءت نتيجة جملة من التراكمات مما ولد انفجارا جماهيريا كان له أثره في السياسة العامة لاحقا. وقد برز هذا في فترة التسعينات التي كانت مرحلة محورية في تاريخ المجتمع المدني

1- محمد فريد عزي ,شباب المدينة:بين التهميش و الاندماج اقتراب سوسيوثقافي لشباب مدينة وهران ,إنسانيات ,عدد 5 ماي-أوت ,1998 ,ص59.

الجزائري حيث صدر القانون رقم 31/90 كتجسيد للتعددية الحزبية والجمعوية في تشريع دستور 1989, و هو ما شكل منعرجا حاسما على مستوى كل الأصعدة و ساهم في تأسيس الجمعيات و إعطائها شكلها القانوني الحالي في محاولة لإعادة توزيع الأدوار بعد فشل السياسات العامة.

وقد أثار واقع الجمعيات في الجزائر العديد من الإشكالات المتشعبة بتشعب الواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي, فالظاهرة الجمعوية في تنظيمها و نمط تشكيلها المرتبط بخصوصية المجتمع الجزائري طرح مجموعة من تساؤلات حول تواجدها على مستوى الواقع و بمدى نجاعتها و قدرتها على المساهمة في طرح و معالجة الظواهر المجتمعية و التي كانت ميدان دراسة للكثير من الباحثين.

وقد اتخذت الجمعيات أشكالا مختلفة فرضتها طبيعة توجهها العام و نوع النشاط الذي تقوم به, وهناك من الجمعيات من أخذت الطابع إدماجي و التي تعرف انطلاقا من دورها كأداة للإدماج الاجتماعي و المهني من خلال النشاط الاقتصادي و انطلاقا من اعتبارات محددة جعلت من هذه الجمعيات وسيلة لاحتواء الفئات الاجتماعية المقصية من الأدوار التنموية, و الاجتماعية واعتبرت أن اكتساب المؤهلات المهنية يعني القدرة على دخول سوق العمل و بالتالي ضمان الاستقلال الذاتي من حيث الدخل و إمكانية إنشاء أسرة و كلها تبعات لمفهوم الإدماج المهني و الاجتماعي الذي تسعى هذه الجمعيات لتحقيقه, و ذلك عن طريق إدماج الفرد و تفعيل دوره في نظامه الاجتماعي بحيث تنطلق في ذلك من رؤية محددة ترى في العمل وسيلة للقضاء على التهميش, و احتواء الفئات التي لا تملك المؤهلات لدخول الوسط المهني. فالعمل يعد عنصر أساسي لضمان حياة متكاملة اجتماعيا و اقتصاديا كما يحمل مفهوم قيمي وهو "يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الأسرة

في تصور الجزائريين حسب دراسة لمحمد فريد عزي" [1]. ويبقى الحديث و التأسيس لهذه الجمعيات منوطا بمستوى أدائها ضمن النسيج المجتمعي الذي تتواجد فيه, و يتحدد هدا النوع من الفعل الجمعوي تبعا لمتغيرات محددة تبرز شكلا من التفاعل بين العناصر من أجل إنتاج واقع جديد و تغيير الأدوار الهامشية, و منطلق التغيير هو رؤية موحدة في هذا الفعل و السعي إلى خلق وضع جديد بتوفير الشروط الملائمة لهذا الدور بالنظر إلى العلاقات السائدة, و المعاشة, و سير النظام الاجتماعي, و انطلاقا من حق الفرد في مكانة اجتماعية يتحدد من خلالها دوره. فالجمعية كتنظيم يضم مجموعة أفراد يهدفون إلى تحقيق شبكة جديدة تتضمن أطراف فاعلة إضافية في سير التنمية هي عبارة عن مؤسسة ذات إستراتجية, و تملك تصورا معينا لما ينبغي أن يكون لكن بصيغة عملية, و تواجهها مجموعة من العراقيل وتخضع لصيرورة معينة لانجاز نشاطها والذي يتأثر بجملة من العوامل الداخلية, و الخارجية مما يحدد مستوى أدائها, وهدا ما يؤسس لشكل التنظيم وفي ظل كل المؤشرات تتكون طبيعة الجمعيات التي تلعب الدور الإدماجي من الناحيتين الاجتماعية و المهنية انطلاقا من واقع الشباب, و محيطه الاجتماعي فالشباب يعد المفهوم الجوهري المهيكل لطبيعة عمل هذه الجمعيات وذلك في إطار واقع سوق العمل, و وضع الحركة الجمعوية ككل في الجزائر من خلال الوضع العام للمجتمع المدني فكلها عناصر مترابطة تخلق واقع معين يحدد مردودية الأطراف المعنية بالبحث. و لدراسة دور الجمعيات في إدماج الشباب الذين يملكون حظوظا أقل في التمهين و الإدماج الاجتماعي يجب تناول الموضوع في صيرورة تتابعية تنطلق من المفاهيم الأساسية المكونة له إلى الوقائع و شبكة العلاقات على مستوى النسيج الاجتماعي كلها تؤثر على عملية إعادة إنتاج هذه الفئات.

1- محمد فريد عزي, الأجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر, رسالة دكتوراه دولة, علم الاجتماع السياسي, جامعة وهران, 2007, ص115.

وقد تناولنا الموضوع من خلال عدة جوانب حاولنا عن طريقها دراسة الظاهرة الجمعوية انطلاقا من مفاهيمها, و تاريخها والتصور العام لها في إطار المجتمع المدني ككل وذلك لإعطاء تصور واضح للعلاقة بين الجمعية و الإدماج و الشباب وهو ما يشكل موضوع البحث و الذي ثم تناوله في ستة فصول فحسب "أرسطو": "إذا أردنا أن نعرف مفهوم شيء معين فلابد لنا أن نحدد صفتيه الأساسيتين الصفة العامة و هي الصفة التي يشترك فيها هذا الشيء مع عموم أفراد جنسه ثم نحدد بعد ذلك الصفة الخاصة المميزة له" [1].

و انطلاقا من هذا التصور قمنا بتقسيم الفصول و موضوعاتها:

الفصل الأول : تعرضنا فيه للجانب المنهجي و التقني المعتمد في الدراسة

الفصل الثاني: يتناول موضوع المجتمع المدني و تنظيراته المختلفة و منظومته المفاهيمية, بالإضافة إلى تطوره في المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري على وجه الخصوص و الإشكالات النظرية و واقعه على المستويين.

الفصل الثالث: يعالج موضوع الظاهرة الجمعوية في الجزائر واقعها معوقاتها, و تواجدها على الساحة الجزائرية بمنظومتها القانونية, و حدود نشاطها .

الفصل الرابع: يتناول الجمعيات ذات الطابع الإدماجي أو الوسيط, أهدافها أسباب ظهور هذا النوع من الجمعيات, و ذلك في ظل الوضع المجتمعي الراهن لفئة الشباب في الجزائر و سوق العمل مع معالجة مفاهيمية لموضوع التهميش وخطوات الإدماج.

1- محمد نبيل الجامع, التنمية في خدمة الأمن القومي,منشأة المعارف ,الإسكندرية,2000, ص56.

الفصل الخامس: يتعرض للدراسة الميدانية حيث قمنا فيه بتحليل دليل المقابلة الموجه إلى مؤطري الجمعية وتضم العينة 15 مبحوثا وتتكون من 35 سؤالا قسمناها إلى مواضيع حسب نوع الأسئلة.

يضم القسم الأول من الفصل الميداني تعريفا بجمعية صحة سيدي الهوراي نشأتها و أهدافها.

أما القسم الثاني يتكلم عن التكوين داخل الجمعية ويتكون من5 أسئلة.

فيما يخص القسم الثالث فهو عن الإدماج واقعه, و معوقاته داخل الجمعية ويتكون من 9 أسئلة.

الفصل السادس: قمنا فيه بتحليل تقنية الاستمارة من الدراسة الميدانية وقد ضمت الاستمارة 56 سؤالا موجهة إلى 50 مبحوثا من أفراد العينة. وقد قسمنا الأسئلة إلى ثلاث عناصر مقسمة إلى مواضيع حيث تناولنا الخصائص الديمغرافية للشباب المتربص و كذا المحيط الاجتماعي لهم بالإضافة إلى وسطهم الأسري .

وفي القسم الثاني من هذا الفصل تطرقنا للانخراط الجمعوي شكله و دوافعه و طبيعة المشاركة الجمعوية.

أما القسم الثالث فقد خصصناه لدور الجمعية في تغيير رؤية الشباب لواقعهم و التكوين المهني داخل الجمعية وأثرها في تصورات المتربصين.

تقديم موضوع البحث:

الجمعية مهما كان نوعها من المفروض أن تلعب أدوارا محددة حسب طبيعتها و نوعية الأهداف المسطرة و واقع عملها ينطلق من المحيط العام السائد, و شكل المجتمع المدني ومؤسساته في المجتمع الجزائري هو إفراز لواقع اجتماعي سياسي اقتصادي و ثقافي خلق نموذجا للحركة الجمعوية نتج عنه تباين في الأدوار. و يتطرق موضوع البحث لدور الجمعيات في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب حيث تتناول هذه الجمعيات الشباب كميدان عمل. حاولنا معالجة الموضوع من عدة جوانب تتعلق بالأساس بالدور الاجتماعي و الاقتصادي للجمعية حيث ندرس الجمعيات كأنماط جديدة للتضامن والتي تحاول تعويض الأشكال التقليدية من خلال احتواء هذه الفئة من الشباب فهي تطرح نمط علاقات جديد يعرض التضامن و التكافل بمفهوم معاصر و منظم, تظهر مدى فعاليته من خلال الأهداف و الإستراتيجيات المعتمدة من طرف الجمعية, والتي ترتبط كذلك بطبيعة البناء المجتمعي الجزائري وواقع هذا الفعل الجمعوي الذي يرتكز على معالجة الظاهرة من الجذور بدل الاهتمام بالنتائج بتقديم مساعدات مادية مؤقتة, و إنما بتكوين رأسمال بشري حيت تأخذ هذه الجمعيات ذات الطابع الإدماجي دور الوسيط بين هذه الفئات المهمشة, والتنظيمات الاجتماعية و المهنية و تحاول التكفل بهذه الفئة كقطب ثاني من أقطاب الإدماج بعد الأسرة والذي من المفروض أن تلعبه المدرسة.

وجاءت جمعية صحة سيدي الهواري بولاية وهران والتي تتكفل بالشباب في ثلاثة أحياء شعبية بالمنطقة وهي"سيدي الهواري", "بلانتير", "راس العين" كنموذج للدراسة من أجل معرفة دور الجمعيات كتنظيمات مدنية في مساعدة الشباب وإدماجهم في وسط الاجتماعي و المهني و المساهمة في تفعيل أدوراهم الاجتماعية من خلال التعرف على طرق الإدماج و واقع

العمل الجمعوي في هذا المجال, وواقع الشباب داخل الجمعية وآليات العمل الجمعوي فيما يخص النشاط الإدماجي للشباب.

الإشكالية:

تنطلق إشكالية الموضوع من مدى مساهمة الجمعيات في الإدماج الاجتماعي و المهني للفئات الاجتماعية المهمشة من الشباب و دورها في التكفل بهذه الفئة وهل لهذه التنظيمات الجمعوية دور فعلي في العملية الإدماجية الاجتماعية و المهنية للشباب, و مدى فعالية استراتيجياتها الإدماجية و ذلك في إطار تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها .

وهي التساؤلات التي تطرح بالمقابل قدرة الجمعيات كتنظيم من منظمات المجتمع المدني على استيعاب هده الفئة التي تواجه صعوبات خطيرة في الحصول على عمل في ظل غياب التأهيل المهني, و المستوى التعليمي المحدود الذي تتميز به و من هنا نتساءل عن دور هده الجمعيات في احتواء هده الفئة من الشباب و إدماجها اجتماعيا ومهنيا ؟ .

و بناءا على ذلك فان حاجتنا الملحة لمعرفة الدور الذي تقدمه الجمعية في عملية الإدماج الاجتماعي و المهني و الذي دفعنا إلى محاولة معرفة مضمون هذه الجمعيات و أهدافها مع هذه الفئة انطلاقا من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الخدمات المقدمة للشباب من طرف الجمعية بهدف إدماجهم اجتماعيا و مهنيا؟

1- انظر الفضيل رتيمي, التنشئة الاجتماعية و إشكالية العقلانية داخل المنظمة الصناعية: دراسة ميدانية بمجمع صيدال المدية , رسالة دكتوراة دولة , علم الاجتماع العمل و التنظيم , جامعة الجزائر, 2004 -2005.

- كيف تتم عملية الإدماج الاجتماعي و المهني للشباب داخل الجمعية؟.

- هل هناك عراقيل تعيق دور الجمعية في إدماج الشباب اجتماعيا و مهنيا؟.

و قد شكل واقع الشباب الجزائري منطلقا في معالجتنا للدور الذي من المفروض أن تلعبه هده الجمعيات في إدماج هده الفئة التي تعاني من التهميش والإقصاء و دلك في ظل الوضع الراهن الذي يتميز بتفاوتات اجتماعية و اقتصادية وفي ظل تردي مستوى المعيشة و ازدياد معدلات الفقر و ازدياد نسبة التسرب المدرسي في الجزائر حوالي 400 ألف تلميذ يطردون من المدرسة سنويا حسب تقرير اليونيسيف.

الفرضيات:

تأسس البحث على جملة من الفرضيات تقوم على معالجة الدور الاجتماعي للجمعيات في العملية الإدماجية للشباب انطلقنا في صياغتها من مقولة مالينوفسكي:"أنه ضمن كل نماذج الحضارة كل عادة كل موضوع مادي وكل عقيدة تتم وظيفة حيوية [1]."

1- تلعب الجمعيات دورا في إدماج الشباب اجتماعيا و مهنيا.
2- قدرات الجمعية في الإدماج السوسيو مهني محدودة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب.

1- هنري مندراس, مبادئ علم الاجتماع ,ترجمة ملحن حسن, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر ,1981, ص194.

تحديد المفاهيم:

إن أي دراسة علمية تقوم على مجموعة من المصطلحات التي تشكل الإطار الهيكلي للموضوع وتحدد مجال و ميدان البحث ولكل بحث علمي مفاهيم تؤسس له و هو ما ينطبق على موضوع الجمعيات و الإدماج السوسيو مهني:

الدور الاجتماعي:

رغم تحديد معنى الدور و أهميته و طبيعته في دراسة و تحليل البناء الاجتماعي إلا أن المفهوم من أكثر المفاهيم غموضا في العلوم الاجتماعية

و دلك بسبب تداخله مع غيره من المفاهيم الأخرى, و الدور الاجتماعي تتابع نمطي لأفعال متعلمة يقوم بها فرد من الأفراد في موقف تفاعلي, أي أنه نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل مركزا اجتماعيا أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعا اجتماعية أخرى, و يحدد الدور الاجتماعي لمركز ما الحقوق والواجبات المرتبطة بهذا المركز.

يعرف "رالف لينتون" الدور بأنه المجموع الكلي للأنماط الثقافية المرتبطة بمركز معين أو هو الجانب الديناميكي للمركز. ويرى "بارسونز" أن أداء الدور في إطار الموقف الاجتماعي ماهو إلا استجابة الفرد أو تنظيم الشخص أو التنظيم ضمن النظام الاجتماعي وأن تقسيم العمل في النظام الاجتماعي أدى إلى تعدد الأدوار و تكون كل مجموعة من هذه الأدوار المترابطة نظاما معينا في البناء الاجتماعي, و تكون هذه الأدوار مرتبطة وظيفيا وذات أهداف مشتركة. ويعني لعب الدور مجموعة النشاطات المحددة التي ينتظر من المعني القيام بها في موقف معين و لعب الدور ذو طبيعة اجتماعية مرتبطة بالمكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد أو التنظيم في البناء المجتمعي, كما يرى"بارسونز" أن أداء الدور في إطار الموقف الاجتماعي ماهو إلا استجابة

الفرد أو تنظيم لتوقعات الآخرين و تحقيقا للمعايير الاجتماعية ,اختلاف الأدوار هو ما يؤسس للبناء الاجتماعي و يخلق مجموعة من النظم المتناسقة و المعقدة في نفس الوقت, والفرد يقوم بعدة أدوار و ذلك نتيجة دخوله في علاقات اجتماعية متشابكة وتبعا للمواقف والمكانة الاجتماعية التي ترتبط بكل دور[1].

الجمعية:

هي اتفاق بين مجموعة من الأشخاص لاستخدام معلوماتهم في أنشطة للتحقيق التعاون في مجال معين لغرض غير توزيع الأرباح فيم بينهم. كما أنها تعرف على أنها تجمع و انخراط مجموعة من الأفراد من أجل هدف ينطلق من فكرة محددة, وهي فعل تطوعي يحقق فائدة عامة و الجمعية تكشف عن أنماط تجمع مختلفة في رؤية موحدة لمتابعة هدف مشترك في أشكال أكثر تنظيما, كما تعتبر جماعة ذات صفة اختيارية مكونة من عدة أشخاص وتتميز العلاقات بينهم بأنها غير شخصية.

و تعرف المادة الثانية من القانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/2 المتعلق بالجمعيات كمايلي: تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها و تجمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي و لغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني الاجتماعي و العلمي و الديني و الثقافي و الرياضي[3].

1- انظر مرعي توفيق و بلقيس أحمد،الميسر في علم النفس الاجتماعي , الطبعة الثانية, دار الفرقان للنشر و التوزيع ,عمان, 1984.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 35, القانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/24 المتعلق بالجمعيات المادة رقم 2 الصادر في 1990/12/5.

هي مجموعة تتشكل من قواعد و تنص على حرية الأشخاص في الانتساب إليها من عدمه حسب ماكس فيبر و ذلك من أجل تحقيق هدف محدد و ذلك بطريقة عقلانية و عن طريق قيم موجهة [1]. و هي غير محددة بالعادات والقيم التقليدية حسب نمط تونيز « Tonnies »الذي نستعير منه الإطار المفاهيمي و تلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني حتى أن البعض يطلق عليها تسمية جمعيات النفع العام[2].

فالجمعية هي بنية رسمية و مستقلة و لا تخضع لأي تنظيم أو جهة داخلية تابعة للدولة و غير تجارية مع المشاركة الطوعية لأفرادها, فكل جمعية في تنظيمها تطرح واقع معين و تبحث عن حل لبعض المشاكل التي تغيب فيها الإجابات فهي تطرح قضايا تتعلق بالمجتمع و تخلق نوع من الرابط الاجتماعي [3]. ويقوم العمل الجمعوي على جملة من الركائز التي تؤسس لطبيعة هذه التنظيمات وتتجسد في مبدأ الاختيار والمشاركة و التطوع.

الجمعيات الوسيطة ذات الطابع الإدماجي:

هي مؤسسة و هيكل تنظيمي تسهم في إدماج الأفراد اجتماعيا و مهنيا للذين يعانون من البطالة الضعيفة و غالبا لمدة طويلة أو وضعا غير نشط محفوف بالمخاطر وهي جمعيات تهدف لتطوير الاقتصاد و التضامن و تسعى لضمان حق الأفراد في العمل و هو حق شرعي منصوص في الحريات العامة كحق

1- ALLOUCHE José, encyclopédie des ressources humaines Vuibert, paris, 2006, p48.

2-إرشاد أحمد عبد اللطيف، إدارة و تنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية, الإسكندرية 2000, ص 24.

3-إبراهيم حسين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2005, ص 171.

الحياة و الأمن و ذلك باعتبار الجمعية تعني الاجتماع من أجل رؤية مشروع مشترك حيث يضع مجموعة من الأشخاص معارفهم و نشاطاتهم بصفة دائمة في هدف غير تقاسم الأرباح[1].

و الجمعيات ذات الطابع الإدماجي أو الوسيطة هي التي تسمح للأفراد العاطلين عن العمل و المهمشين بتسهيل اندماجهم الاجتماعي و المهني و ذلك لمن لا يملكون التأهيل المهني عن طريق إعادة تكوينهم, وهي تمثل أداة للإدماج وفضاء لتشكيل صفوة اجتماعية ترقى إلى مصف عامل تنمية [1].

كما أن هذه الجمعيات تعرف من خلال الدور الذي تقوم به و بذلك تأخذ الطابع الإدماجي و الوسيط .

و هي أداة لمكافحة الإقصاء و مساعدة العاطلين عن العمل لمدة طويلة و الذين يواجهون صعوبات اجتماعية و مهنية عن طريق توفير الدعم الاجتماعي و المهني في إطار عملية تسهيل إدماجهم في العمالة المستدامة.

فالجمعية الوسيطة هي فضاء لعملية الإدماج السوسيومهني للشباب في مؤسسات تمنحهم تكوينا مع مساعدتهم لدخول الحياة المهنية بتجهيزهم لعالم الشغل و العمل على توظيفهم فيما بعد.

الإدماج الاجتماعي و المهني:

هما عمليتان متكاملتان و لا يمكن الفصل بينهما لأنهما معا يساهمان في دمج الأفراد في المجتمع و يشير هذا المفهوم إلى عملية إدماج الفرد داخل النظام السوسيو اقتصادي بالتقيد بمعايير و قواعد هذا النسق و يكشف عن مجموعة العلاقات التي تربط الفرد بمحيطه الاجتماعي.

1- جيرار بريفو, جمعية تنظيم ذاتي و تغير اجتماعي:حالة شباب من الهجرة المغاربية في فرنسا, إنسانيات, عدد8, ماي- أوت 1999, ص38.

2- ALLONS Denis et ROILS Stéphane, Dictionnaire de la culture juridique, groupe landris, France, 2003.

الشخص المدمج هو الذي امتلك مكانة ضمن المواقع الاجتماعية المعروفة و الاندماج أو الإدماج هو عبور الأفراد لهذا الهامش من أجل الانخراط في النسيج الاجتماعي بمختلف مؤسساته و تنظيماته المهنية[1].

و مصطلح الإدماج يرتبط بمفهوم المجتمعية لأن الفرد ليكون مدمجا عليه أن يحيط بمجموع القيم و المعايير و القواعد العامة و حسب" دوركايم" الإدماج هو مجموعة أو مجتمع يندمج أعضاؤه و يرتبطون مع بعضهم البعض عبر معتقدات وقيم مشتركة. و الإدماج الاجتماعي هو فعل يؤذي إلى نقل الفرد المنعزل و الهامشي إلى وضعية خاصة بالمتغيرات المرتبطة بمحيطه.

الإدماج الاجتماعي يطرح على عدة مستويات مهني ثقافي و الإدماج الاجتماعي المهني يقوم على سياسة عمل التكوين المؤهل وعقود الإدماج المهني في المؤسسات.

و هناك ثلاث أقطاب للإدماج القطب التعليمي القطب شبه عام و القطب الاقتصادي[1]:

- القطب التعليمي أي تجميع معطيات العمل و آليات الإدماج عن طريق مختلف التربصات و التكوينات .

- القطب شبه عام وهو تجميع مفردات الإدماج عن طريق عقود العمل, التضامن.

- القطب الاقتصادي يحدد المعطيات و يوجهها نحو وضعية عادية و تراتبية في العمل ضمن مجال المؤسسات مع المرافقة, التكوين, و المتابعة الاجتماعية.

فالإدماج هو العملية التي بواسطتها نجعل عناصر منفصلة و مختلفة مرتبطة

1- مراد مولاي الحاج و اخرون, الشباب الجزائري بين التهميش و الاندماج, وقائع أيام مشاريع البحث الوطني,crasc , 2006, ص36.

1-www.encyclopedia.com

فيما بينها وهو انتقال في مكانة الأفراد أو مواقعهم بالإضافة إلى كونه صيرورة اجتماعية منظمة مرتبطة بالمستوى المدرسي و فئات العمل[1].

كما يوصف على أنه العلاقة بين الشباب و العمل في عملية الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة النهائية[2].

الشباب:

مرحلة الشباب هي مرحلة تغير كمي و نوعي في ملامح الشخصية تتميز بدرجة عالية من التعقيد إذ تختلط فيها الرغبة في تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعي و التمرد على ما سبق انجازه و العنصر الاجتماعي الذي يتزود فيه الفرد[3] ببعض الحاجات الاجتماعية التي يسعى لإشباعها جنبا إلى جنب مع حاجاته البيولوجية الأساسية.

الشباب كفئة عمرية تحتل مكانة بارزة في النسيج المجتمعي سواء بحضورها الكمي أو اتصالا بإشكالاتها المفتوحة على عوائق اندماج و الثقافة و العوائق المفروضة مع باقي مؤسسات و فئات المجتمع.

و قد ذهب " بيير بورديو"إلى أنّ الشباب مجرد كلمة و اعتبر الحدود بين الأعمار و الشرائح اعتباطية، فالشباب هو نتاج اجتماعي يتحدد بشروط مجتمعية معينة.

إنّ تحديد الشباب يرتبط بواقعه داخل النسيج الاجتماعي و يختلف تبعا

1- Cahiers lillois d'économie de sociologie, n°8 sept, 1986, p77.

2- ONCLE Patricial, les jeunes : "questions des sociétés, question de politique , journaux officiels ,France, 2007, p29.

3-http : //Zorkantslo. 70 LM org/ T259 – Topic

لإشكالاته و قضاياه فكل مجتمع يتناول الشباب من جانب معين و هذا ما انتهت إليه " مارغريت ميد" في دراستها لقبائل "ساموا" مؤكدة أنّ أزمة المراهقة و الشباب التي تلوح بقوة في المجتمع الرأسمالي تكاد لا تتبين في هذه القبائل، فالشباب يخضع لشروط إنتاج و إعادة الإنتاج في مجتمع معين و قد ذهبت الأنثربولوجية "مارغريت ميد"في تحليلها إلى أنّ مشكلة الشباب لا ترتد إلى عامل داخلي فهي نتيجة الاضطهاد من الخارج من مجموع القيم و العادات[1].

و يقول " GALLAND Oliver " لأنّ الشباب هم فئة اجتماعية بنيت بناءا تاريخيا.

حسب ليوبولد روزنيماير " ROSENMYAR Léopold " الشباب مفهوم يتركز على خمس عناصر جوهرية:

- طور حياة مستند إلى معيار عمر و ممزوج بمعيار اجتماعي و فردي.
- طور نضج جنسي.
- موقع اجتماعي مشروط بالمشاركة في مختلف ثنايا المجتمع و الطبقات الاجتماعية
- هو مجموع قيم
- و هو مصدر تغير و حراك.

القدرات:

إنها عملية تهدف لقياس الإمكانات ومستوى أداء التنظيم لمهامه بكفاءة و فاعلية و بصورة مستديمة وهي ليست حالة سالبة و لكنها جزء من عملية مستمرة لتعرف على المهارات الفنية و الإدارية و الموارد داخل المنظمة

1-www.eTgamsy.com

حيث يتم من خلالها التركيز على النظام، و البيئة أو السياق العام الذي من خلاله يتفاعل و يعمل الأفراد و المنظمات و المجتمعات ويمكن تقسيم القدرات المؤسسية في أي تنظيم إلى ثلاث أنواع وهي[1] :

1. قدرات خاصة بكيان المنظمة (القدرة علي الوجود)وهي القدرات الخاصة بهوية المنظمة ورسالتها و رؤيتها و أسلوب القيادة والحكم الداخلي فيها إلى جانب نظم و آليات الإدارة التنفيذية والمالية.
2. قدرات خاصة بالخدمات التى تقدمها المنظمة (القدرة على الفعل) وهى القدرات التي تعكس مقدره المنظمة على القيام بالبرامج والمشروعات و الخدمات بجوده وبكفاءه عالية في استخدام وإدارة الموارد.
3. قدرات خاصة بعلاقات المنظمة (القدرة علي الارتباط) وهي القدرات التي تتعلق بمقدرة المنظمة على تكوين علاقات مع المجتمع والجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص, كذلك تشمل القدرة علي تبني قضايا تنموية و الدعوة لها و القيام بأنشطة التشبيك مع الآخرين لأجلها.

المجالات الأساسية لبناء القدرات:

- البنية الأساسية أثاث – مكان – مركبات – وسائل اتصال(فاكس – كمبيوتر.....الخ)

- البنية البشرية (كوادر قادرة على العمل بكفاءة).

- البنية الإدارية (والتي تشمل نظم اتخاذ القرار و التخطيط و

- البنية الاتصالية (قدرة المنظمة على التواصل والتعاون مع شركاء لها وكذلك القدرة على بناء الشبكات و القيام بدور الوسيط)

1-www.get-file.com

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كون الجمعيات هي مجال من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ومن خلال اهتمام هذه التنظيمات الجمعوية بالجوانب الاجتماعية للشباب و مساهمتها في مكافحة التهميش و البطالة و ذلك عن طريق تنمية مهارات الشباب و التثقيف و الإدماج المهني لضمان اندماج الفرد اجتماعيا و مهنيا.

تتجسد أهمية الموضوع كذلك من خلال طبيعة الشريحة التي تستهدفها أي خصوصية الشريحة في المجتمع و التي تستدعي الاهتمام و التكفل و التي تملك حظوظ أقل في الحصول على عمل وأقصيت من المنظومة التربوية في الأطوار الأولى من التعليم و بالتالي أقصيت من الأدوار التنموية و أصبحت على الهامش لتخلق منها فاعل مجتمعي في عملية التنمية.

كما أن فئة الشباب لها وزنها في أي مجتمع وهي الفئة الغالبة في المجتمع الجزائري, و مع الاستمرار في الزيادة في النمو الديمغرافي و ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى 70% بين الشباب حسب جريدة الوطن الصادرة في 2/4/2008 مما يوجب إتباع سياسة تشغيل بإشراك كل الفاعلين بما في ذلك الجمعيات.

و ما يعطي للموضوع أهميته ويجعل من هذه الجمعيات فاعل مهم هو أن الفرد من أجل أن يكتسب أدواره و يصبح فردا اجتماعيا يمر ذلك عبر عمليتين التعليم العرفي الذي يكون عن طريق اللعب المحاكاة الاستبطان اللاشعوري وهناك التعلم المقصود عبر المؤسسات الاجتماعية وهو ما

يمثل البعد الاجتماعي [1]. و الجمعية هي في نهاية المطاف مؤسسة اجتماعية تحاول خلق نظام مواز يهدف إلى تتمة أدوار مؤسسات

اجتماعية أخرى كالمدرسة, و إعطاء العضوية الاجتماعية للأفراد و دورها يختلف عن دور الأسرة لكنه مكمل لها و يحمل أهداف إدماجية اجتماعية, و مهنية تدخل ضمن بناء الفرد الاجتماعي.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى محاولة معرفة قدرة هذه التنظيمات غير ربحية في خلق فرص للشباب, و السماح له بإعادة إنتاج نفسه ونظرا لكونها أصبحت تلعب أدوارا كبيرة في المجتمعات المعاصرة وخصوصا المتطورة و باعتبار هذه الجمعيات كذلك تملك الوسائل للوصول و الاحتكاك بأدنى مستويات الفئات الاجتماعية, التي تستحق الدعم باعتبار أنها تكون متواجدة عادة في محيط المجتمع المحلي أي قريبة من الأفراد ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع.

ومن الأسباب الأخرى السعي إلى معرفة جوانب و مجالات الممارسة المهنية للجمعيات في الميدان و معرفة ما يمكن أن تقدمه هذه الجمعيات من تأهيل و إدماج لفئة الشباب اجتماعيا ومهنيا عن طريق التكوين و مختلف أنواع الأنشطة.

وهي تهتم بجانب مهم و تحمل أهداف تنموية وتقدم دعما طويل المدى فالتكوين و تفعيل الأفراد مع محيطه الاجتماعي يضمن له نوع من التوجه في الحياة, ويساعده على خلق مستقبله الخاص بعيدا عن الدور التقليدي

1-انظر الفضيل رتيمي,التنشئة الاجتماعية و إشكالية العقلانية داخل المنظمة الصناعية: دراسة ميدانية بمجمع صيدال المدية ,رسالة دكتوراة دولة في علم الاجتماع العمل و التنظيم ,جامعة الجزائر, 2004 -2005.

المتمثل في الدعم المادي و المساعدات الخيرية التي هي مؤقتة و لا تساعده في ضمان دخل أو الانخراط في المجتمع و إدراك دوره و حقه كفاعل, والجمعيات من هذا المنظور تعطي صيغة جديدة لطبيعة هذا الفعل الجمعوي.

أهداف الدراسة:

لقد نال المجتمع المدني اهتماما بالغا في السنوات الأخيرة سوءا من حيث الدراسات العلمية أو الدور الذي أصبح يشكله.

هدف هذا البحث يتلخص في دور الجمعيات في إعادة إدماج الشباب مهنيا و اجتماعيا, و ذلك من خلال التعرف على مضمون هده الجمعيات و الممارسة المهنية داخل هدا التنظيم, و ذلك بوصف العملية الإدماجية مما يساعدنا في تحديد دورها في هدا المجال, و الكشف عن أسس هدا الفعل الجمعوي انطلاقا من خطورة مشكلة المقصيين من الدراسة في سن مبكرة جدا, و الذين يعانون من مشاكل صعبة في الحصول على عمل في ظل غياب التأهيل المهني, و انطلاقا مما تمثله هده الفئة العمرية من أهمية و من خلال المعطيات المتوفرة لدينا تهدف الدراسة إلى:

1- معرفة و حصر الجمعيات في مجال الإدماج الاجتماعي و المهني.

2- التعرف على مضمون عملية الإدماج الاجتماعي و المهني للشباب من خلال برامج التكوين و مختلف أنشطة الجمعية و دورها في الإدماج.

3- محاولة معرفة عوائق و الصعوبات التي تواجهها الجمعية في إدماج هده الفئات.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة مرحلة ضرورية في تناول أي بحث علمي حيث أنها توضح للباحث جوانب الموضوع وتساهم في تأسيس صورة واضحة لمجال البحث وهناك العديد من الدراسات التي تناولت الجمعيات بأبعادها المختلفة أو في إطارها العام و هناك دراسات و التي ليست بنفس الكم تدخل في مجال البحث بالتحديد.

تناول "ألان تورين" موضوع الحركات الاجتماعية من خلال طرحه النظري لهده التنظيمات, و قال أن كل حركة اجتماعية عليها أن تجد حلا لعدد من المشكلات التي حددتها لنفسها, و تقوم على مجموعة انشغالات و انطلق في تحليله من توصيف ثلاث مبادئ لأي حركة اجتماعية, وهي التعريف بالهوية إذ يجب على كل حركة اجتماعية أن تعرف عن ذاتها بوضوح فتبين من تمثل من الشرائح الاجتماعية, و ماهي المصالح التي تحميها و تدافع عنها, وان تكون ناطقة باسم مجتمع كلي, ووجود مبدأ المعارضة فهذه الحركات أو التنظيمات تحاول مقاومة الصعوبات الموجودة التي تعترض الطريق أمام الهدف الذي سطرته بالإضافة إلى مبدأ الشمولية في الاتجاه فعندما تدافع عن مصالح جماعة معينة فإنها تفعل ذلك في إطار القيم و الحقائق العامة المعترف بها في المجتمع [1].

فيما يخص شكل توظيف الدراسة فقد أعطتنا تصور واضح لتركيب أي تنظيم فمن خلال هده العناصر التي حددها "ألان تورين" تتضح معالم الحركة الجمعوية أو أي تنظيم آخر فهي تمثل البناء العام و يعبر عن رؤية محددة

1- انظر ألان تورين, إنتاج المجتمع, ترجمة إلياس بديري, منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي, دمشق, 1976.

و يحمل إستراتجية و رسالة تعبر عن كينونته كتنظيم يسعى لإثبات وجوده و الذي لابد له من قاعدة جماهيرية يرتكز عليها, و يعمل على تمثيلها أو إلى تغيير أدوراها انطلاقا من محددات معينة فقد أعطانا التصور النظري للجمعية و المبادئ التي بها نصل إلى أن نقول عنها تنظيم مهما كانت طبيعة أنشطتها فنوع الفئة التي تستهدفها يحدد شكل نشاطها والجمعيات قد نتجت

في بيئة محددة و نتيجة وضع اجتماعي تحاول فيه لعب أدوار معينة انطلاقا من أهدافها ومنطقاتها التأسيسية, والعوائق تواجه أي تنظيم يسعى إلى خلق توازن معين أو إضفاء نوع من التغييرات على مستوى البنية الاجتماعية.

وكان" عمر دراس " قد تناول الظاهرة الجمعوية في الجزائر بكل أبعادها في العديد من كتاباته حيث قام بدراسة مسحية ل 266 جمعية بولاية وهران في 2000-2001 وقد طرح من خلالها مغزى التكاثر الهائل للجمعيات وأسس طرحه على مجموعة من التساؤلات[1]:

- هل هذه الظاهرة تنبئ فعلا ببروز تحولات جذرية في النظام السياسي الاجتماعي .

- هل يمكن أن نعتبر الظاهرة الجمعوية في الجزائر إطارا مناسبا لإرساء ممارسة الديمقراطية.

وقد خرج بالنتائج التالية أن الفضاء الجمعوي في الجزائر غير ناضج و غير مكتمل و هناك غياب في العمل الجمعوي على مستوى الواقع رغم الكم الهائل من الجمعيات, و ضعف في المشاركة الجمعوية.

1- انظر عمر دراس, الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر:واقع و أفاق ,إنسانيات ,عدد 28, ابريل-جوان, 2005.

كانت دراسة عمر دراسة قد ساعدتنا في و ضع الإطار العام و السياق الذي تعمل فيه الجمعيات الجزائرية, و البيئة التي نشأت فيها والعوامل المؤثرة على شكل الأداء الجمعوي, والمناخ العام الذي تتواجد فيه وكذا الخصوصية التي تتميز بها الظاهرة الجمعوية.

كما تطرقت رسالة ماجيستر لموضوع الجمعيات و ذلك انطلاقا من منظور أنثروبولوجي و جاءت تحت عنوان "الأبعاد الانثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة ولاية سكيكدة" وانطلقت الدراسة من مقاربة أنثروبولوجية لواقع الفعل الجمعوي بأبعاده المختلفة و تدور إشكالية الموضوع حول محاولة فهم الحركة الجمعوية في الجزائر قوامها, ركائزها, و رؤيتها على مستوى الواقع في ظل قراءة أنثروبولوجية لهدا المفهوم المتشعب في النسيج المجتمعي الجزائري, و أخذت كعينة منطقة عين قشرة بولاية سكيكدة و تأسست الدراسة على مجموعة من التساؤلات تشكلت بناءا على طبيعة الانتماء لهده المؤسسات المدنية ممثلة بالجمعيات, و عن القيم السائدة وراء مشاركة الأفراد فيها من حيث هي قيم تقليدية أو حديثة في دراسة ميدانية لجمعيتين بالمنطقة وقد خرجت هده الدراسة بالنتائج التالية[1]:

- يشكل العمل الجمعوي كنوع من المؤسسات النخبوية التي تقتصر على فئة دون عامة الناس.

- غياب مشاركة الأفراد في هده التنظيمات مما يخل بأسس و ركائز هدا الفعل الجمعوي الذي يقوم على مبدأ المشاركة.

1-انظر يمين رحايل, الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة , رسالة ماجيستر, قسم علم الاجتماع, جامعة منثوري, قسنطينة ,2009-2010 .

فيما يخص هذه الدراسة فقد جاءت لتوضيح طبيعة الانتماءات الجمعوية والمكنونات الداخلية لهذا الفعل الجمعوي من حيث ركائزه نوع القيم و العلاقات السائدة داخل أطراف الفعل الجمعوي وهو ما أعطانا تصورا عن طبيعة التنظيم السائد.

ومن بين من تناولوا الموضوع بشكل أدق يتناسب مع إشكالية بحثنا " Jérôme ballet" في دراسة بعنوان"les associations intermédiaire entre insertion et redistribution" حيث تطرق إلى مفهوم الجمعيات الوسيطة وإدماج الشباب وكدا المعوقات التي تواجهها لتحقيق أهدافها ومدى نجاعتها [1].

وكان موضوع الجمعيات والإدماج عن طريق المجال الاقتصادي مجال اهتمام " Bernard EME" وهو ما اسماه نحو مشروع مجتمعي جديد انطلق فيه من العلاقة بين الإدماج و الجمعيات و قال أن فكرة الإدماج عن طريق النشاط الاقتصادي أتت من أزمة العمل و عالج الإدماج كصيرورة خاصة لمجموع العلاقات الاجتماعية في مقالة عن السياسة العامة و المجتمع المدني وجمعيات الإدماج عن طريق النشاط الاقتصادي [2].

1- BALLET Jérôme, les associations intermédiaires entre insertion et redistribution, revue économique politique, n°106, sept- oct 1996.

2- ROUDET Bernard, des jeunes et des associations, l'harmattan, 2007.

منهج البحث:

إن أي دراسة تقوم على منهجية محددة في البحث و المنهج "هو مجموعة من القواعد و الأنشطة التي وضعت من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة

حول الظواهر موضوع الباحثين أي أنه الطريقة التي يستعين بها الباحث في حل مشكلة بحثه و لا شك أن مثل هدا الطريق أو المنهج يختلف باختلاف مشكلة البحث و من العسير الاختيار بين طريقة و أخرى إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها" [1].

لدراسة أي ظاهرة وعرض مضامينها يستلزم تحديد أبعادها في إطار شامل و متكامل البناء يجعل من السهل التعرف عليها و تمييزها بقصد الوصول إلى نتائج , وأهمية المنهج تكمن باعتباره إجراءات على الباحث أن يضعها محل التنفيذ لكي يؤذي بحثه بكيفية جيدة [2].فالمنهجية المعتمدة في البحث هي التي تعطي للموضوع هيكله وتبرز مضامينه و العناصر المحددة له.

وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في البحث و دلك انطلاقا من كونه "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا عن طريق تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة"[3], وقد جاء اعتماده كمنهج لدراسة

1- محمد عبيدات و آخرون ,منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات ,كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية, الجامعة الأردنية , الأردن, 1999 ,ص 35.

2- انظر موريس أنجرس, منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية- دار القصبة للنشر ,ط2, 2004.

3- عمار بوحوش و محمد الذنيبات ,تقنيات و مناهج البحث العلمي ,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر ,1995 ,ص 130.

نظرا لطبيعة الموضوع المتعلق بمعرفة دور الجمعيات في ممارسة عملية الإدماج الاجتماعي و المهني, و ما تقدمه من خدمات في هذا المجال ومن اجل إعطاء تصور كامل لهذا النوع من العمل الجمعوي في شكله الإدماجي على الصعيدين الاجتماعي و المهني.

الإطار المكاني:

يتمثل في المجال المكاني للبحث في المجتمع الذي يختاره الباحث لإجراء دراسته و في دراستنا تعد الجمعيات مجالا للبحث حيث نحاول إبراز دور هذه الجمعيات في إدماج الشباب, و كميدان للدراسة اخترنا جمعية صحة سيدي الهواري بولاية وهران, و هي جمعية تهتم بإدماج الشباب اجتماعيا و مهنيا بحيث تتوافق مع إشكالية البحث في رؤيتها ومن خلال نشاطها و التصور النظري الهيكلي لمجال عملها و الذي يدخل في نطاق البحث .كما أن موقع الجمعية الذي تتواجد فيه و هو الحي الشعبي سيدي الهواري الذي أغلب فئاته من المهمشين و هو ما جعل الجمعية تستوفي شروط البحث من حيث الموقع والنشاط و الأهداف ,حيث أن معرفة الفضاء الاجتماعي يفرض المعرفة المسبقة للوسط الجغرافي, فالحي الذي تنعدم فيه الوسائل الضرورية للحياة الكريمة لا يمكن أن يسكنه من يمتلك القدرات الثقافية و المادية بل يبحث عن ظروف تناسب و وضعيته [1].

تقع الجمعية بالقطاع الحضري سيدي الهواري التابع لبلدية وهران على مساحة 611 هكتار ,و يقطنها نحو 56.000 ساكن تحتوي على 15 مدرسة و 3 ملحقات كما تضم مركز للتكوين المهني و مركز ثقافي[2] وتعد منطقة سيدي الهواري بمثابة المركز التاريخي للمدينة تقع في شمال غرب المدينة

1- بوعبدالله قاسمي ,العنف و الشباب في الوسط الحضري دراسة ميدانية لأحياء بمدينة وهران ,رسالة ماجستير, قسم علم الاجتماع, جامعة وهران ,2008-2009 .

2- المصدر, مكتب الإحصاء, القطاع الحضري سيدي الهواري.

على طول رأس العين على سفح جبل مرجاجو هذه الدائرة تحتفظ بآثار تشهد على مرور عدة حضارات: الإسبانية، العثمانية والفرنسية.

الإطار الزماني:

في الواقع لا يمكن التحديد الدقيق لبداية الدراسة الميدانية فمند تحديد موضوع البحث بدأ الاهتمام بملاحظة الميدان المتعلق به بالاتصال بالمعنيين بالجمعية و تلتها عدة مقابلات و ملاحظات يمكن اعتبارها دراسة استطلاعية للميدان وقد استغرقت الدراسة الميدانية 4 أشهر.

تقنيات و أدوات جمع البيانات:

عينة البحث:

جاء اختيار العينة الشاملة و التي تشمل كل وحدات مجتمع البحث من المتكونين و المؤطرين في الجمعية ما مجموعه 65 مبحوثا مقسمة بين

50مبحوثا و هم مجموع المتربصين بمدرسة الورشة التابعة للجمعية

و 15 مبحوثا و هم مجموع مسيري الجمعية و ذلك في دراسة شاملة لمختلف وحدات مجتمع البحث من أجل رؤية أفضل للموضوع و الخروج بالنتائج المرجوة لمن يتكفلون بالعملية الإدماجية و معالجة المشاكل المادية و توفير الإمكانيات و تسهيلات التكوين كل ما يدخل في نطاق الإدماج المهني و الاجتماعي للشباب.

يمثل مجتمع البحث كل العناصر أي المجتمع الكلي و ذلك بهدف الوصول لمعرفة معمقة بواقع و دور هذه الجمعيات فنوع التكوين داخل الجمعية و قدرتها على تجهيز المتربصين فيها وإدماجهم اجتماعيا و مهنيا يوضح من خلال مستوى التكوين و نوع النشاطات التي تقدمها الجمعية في الإطار الإدماجي و خلق فرد يقدر طبيعة وضعيته و يسعى لتغييرها عن طريق

تأهيله مهنيا و تعريفه بطرق البحث عن العمل كل ذلك استلزم الاشتغال على كل الفاعلين في الجمعية من المؤطرين للعملية الإدماجية إلى المعنيين بها.

تقنيات البحث:

الملاحظة:

استخدمنا هذه التقنية لمعرفة مجتمع البحث و تسجيل كل ما يتعلق بالعملية الإدماجية داخل الجمعية ميدانيا بملاحظة واقع العمل الجمعوي في الإطار الإدماجي و كذا وصف بيئة العمل, و أداء القائمين فيها ومدى استجابة المتربصين و تفاعلهم مع البرامج التكوينية, و الخدماتية التابعة للجمعية فالممارسة الاجتماعية مع المبحوثين و ضحت لنا الرؤية لجوانب الموضوع و تمثلاته و قد حضرنا مع المتكونين أثناء حصصهم كما شاركنا في النشاطات الثقافية التي يقومون بها من خلال التعليق على أعمالهم و أثناء قيامهم بالنشاطات التطوعية كتنظيف الحي, و المساعدة في ترميم مساكن العائلات بالمنطقة و أثناء اتصال مسئولي الجمعية بوكالات التوظيف .

المقابلة:

وقد استعملنا هده التقنية للتعرف على دور هذه الجمعية الإدماجية في إطار النسيج الاجتماعي و البيئة التي تعمل بها و لأنها تساعد على الكشف على جملة المؤثرات الداخلية و الخارجية التي تخضع لها عن طريق استجواب مسئوليها, وشكل تصورهم لنشاطهم و الصعوبات التي تواجههم أثناء عملية الإدماج الاجتماعي و المهني للشباب و دور الجمعية كفاعل و مدى نجاعة إستراتيجية المؤسسة و مواكبتها للتغيرات, و محددات الأداء وقد تضمنت العملية إجراء مقابلات مع مسيري الجمعية الممثلين للتنظيم الإداري داخل

الجمعية وهم ثلاثة أفراد و المكلف بالإدماج السوسيو مهني و الأخصائي النفساني و عشرة أفراد مكلفين بالتكوين في الورشات و تعليم المتربصين أسس المواطنة و الصحة وهي تتكون من 34 سؤالا موجها إلى 15 مبحوثا.

الاستمارة:

استخدمنا هده التقنية للتعرف على مضمون عملية الإدماج من خلال الفئة المستهدفة ومدى نجاعة البرامج و الوسائل التكوينية عن طريق من يتفاعلون معها الوضعية الاجتماعية للمبحوثين و أثر الجمعية على تصوراتهم المستقبلية و كذا مجال التكوين داخل مدرسة الورشة التابعة للجمعية وهي تتكون من 56 سؤالا موجها نحو 50 متربصا بالجمعية تتراوح سنهم مابين 16سنة إلى 25 سنة وجاءت أغلب الأسئلة مغلقة و ذلك نظرا لمحدودية المستوى الدراسي للشباب المتربص و الهدف من صياغة الأسئلة هو:

- معرفة دور الجمعية في المجال الإدماجي من خلال الشباب المعني.

- معرفة واقع الشباب كفئة مستهدفة.

- مدى نجاعة البرامج و الخدمات التي تقدمها الجمعية.

المقاربة النظرية:

إن أي بحث أو دراسة لديها امتدادات نظرية معينة تعطيها شكل البناء و التوجه الذي تأخذه.

المدرسة البنائية و الوظيفية:

تهتم هذه المدرسة بالعناصر البنائية التي تتكون منها المنظمة كوحداتها الفرعية و السلم التنظيمي و نظم الاتصال بداخلها بما يمكنها من تحقيق أهدافها المرجوة و المجتمع عند أصحاب هذا الاتجاه هو العنصر الفاعل و

النشط و الأفراد خاضعون للضغوط التي تفرضها عليهم مجتمعاتهم حتى يتمكنوا من الامتثال للتوقعات و النسق الاجتماعي بوصفه عناصر مترابطة تلعب أدورا و قد انقسم منظري هذه المدرسة في دراستهم للمنظمات إلى ثلاث اتجاهات وهي [1]:

- المنظمة وسيلة هادفة تعمل برشد و كفاءة لتحقيق أهداف محددة مسبقا و إن سلوك العامل بها يجب ترشيده لتحقيق هذه الأهداف.

- المنظمة كبناء هادف و الأهداف هنا أكثر عمقا من مجرد البناء فهي لا تقتصر على ما ينص عليه رسميا في قانونها وقد تنشا من تفاعلها أهداف جديدة قد تختلف عن الأهداف التي سبق ان نشأت بموجبها علاوة على ذلك فان تلك الأهداف قد تغير بمرور الزمن أو نتيجة وجود احتياجات جديدة .

- المنظمة كنسق اجتماعي هي مجموعة من الأنشطة التي يتوقع من الأفراد أن يقوموا بها.

ويعتبرون الواقع الاجتماعي كبناء اجتماعي دائم يعيد بناء نفسه على وقع التفاعلات الفردية و المؤسسات الاجتماعية عبارة عن تبلور وضعيات اجتماعية و تمثلات تتغير بتغير المجتمعات[2].

1- أبو النجا محمد العمري,تنظيم المجتمع و المشاركة الشعبية, المكتبة الجامعية الإسكندرية,2000,ص115.

2-جان فرنسوا دورتيه , معجم العلوم الإنسانية, ترجمة جورج كتورة, ط1,المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع,الأردن, 2009, ص438.

التفاعلية الرمزية:

ركزت التفاعلية الرمزية على العلاقة بين الأفراد خاصة وهي نظرية في التنشئة الاجتماعية تقوم على الأدوار و الرموز و المعنى و التوقعات والتفاعل هو شبكة معقدة من الأفعال الفردية و التفاعلات بين الأفراد مدفوعة بالعضوية الاجتماعية و يترتب عنها أدوار و توقعات و يتطلع كل عنصر إلى انجاز الأدوار المتوقعة منه فالمجتمع يعمل في تناسق من اجل القيام بالأدوار المنتظرة منه[1].

المجال:

المجال يقوم على فاعلين حسب بورديو و "شبكة من العلاقات و هو الفضاء الذي تتم فيه عمليات إنتاج و توزيع و استهلاك مختلف أشكال الموارد الرمزية و المادية ويشير إلى درجة المكانة التي يكتسبها الفرد و يتم التعبير عن هده المكانة من خلال علامات التمييز داخل كل مجال تلك العلامات التي تعمل على تأكيد و إبراز المكانة ألاجتماعية[2]. و الأفراد داخل المجال يكتسبون بالتنشئة و التعليم عدة أشكال رئيسية من أنواع الرأسمال وفي المجال هناك قابلية للتطوير و التوسع الدائمين و تشكل الجمعية وطبيعة المحيط الاجتماعي مجالا و شبكة من العلاقات التي تنتج أدوارا اجتماعية و تؤسس لمجموعة من الفاعلين في نسق اجتماعي تحكمه طبيعة البنى العلائقية الموجودة و دور الجمعية في التكوين و التمهين يدخل ضمن تدعيم رأسمال الثقافي و الاجتماعي للفرد داخل المجال حتى يتمكن من المنافسة من أجل احتلال مكانة معينة في البناء الاجتماعي .

1- محمد عودة, أسس علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية, القاهرة, 1995, ص94.

2 - أحمد موسى بدوي, مابين الفعل و البناء الاجتماعي:بحث في نظرية الممارسة لدى بيار بورديو,إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع, عدد8, خريف 2009,ص15.

تمهيد:

لقد مر المجتمع المدني بمراحل تاريخية أفرزت بنيته الحالية محددة بذلك معالمه الأساسية و تنظيماته المختلفة فمفهوم المجتمع المدني واسع و متشعب بتشعب نظرياته و تعددها حيث صاغت كل فترة زمنية مفهوما جديدا و تشكيلا آخر في التنظيم المدني.

فالمؤسسات المدنية ليست وليدة الصدفة و إنما هي نتيجة كثلة من المتغيرات و التراكمات أسست لها وقد اختلف المنظرون في توصيفهم للمجتمع المدني كل حسب رؤيته و انطلاقا من الواقع الاجتماعي الاقتصادي و السياسي الذي عاش فيه لكنهم اتفقوا حول شيء واحد هو أن المجتمع المدني ضرورة حتمية لا يمكن تجاهله.

فالمجتمع المدني كمفهوم وواقع ومابين تواجده في المجتمعات الغربية وحضوره على مستوى المجتمعات العربية بما فيها الجزائر يطرح جملة من الإشكالات تختلف باختلاف البنية الاجتماعية بين المجتمعين.

و تزداد أهمية المجتمع المدني و نضج مؤسساته و ذلك تبعا لدوره في تنظيم المجتمع و تفعيل مشاركة الأفراد و جذبهم إلى ساحة الفعل الاجتماعي و تنشيط أدوارهم الاجتماعية ضمن النسيج الاجتماعي للمجتمع.

أولا: نظريات المجتمع المدني

المجتمع المدني كمفهوم غربي ليس بالحديث يعود في جذوره إلى ما يسمى بفترة النهضة الأوربية وارتباطه بالأفكار ذات الصلة و خاصة أفكار نظرية العقد الاجتماعي.

" Rousseau روسو " و " Loke لوك" و " Hobbes هوبز" وأطروحتاهم وصولا إلى الثورة الفرنسية و صعود البورجوازية الغربية في القرن الثامن عشر و مرورا بالتطورات في القرن التاسع عشر و حتى أوائل القرن العشرين.

و المجتمع المدني وثيق الصلة بالثقافة الغربية يضرب بجذوره في أصولها القديمة. وتنعكس مدلولاته على المدارس الفكرية و النماذج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صيغا مفهومة للمجتمع المدني.

إن هناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة و بلورة الأسس الفكرية الكبرى للمفهوم و التي لا تتفق على توصيف واحد للمجتمع المدني.

مر المجتمع المدني بمراحل عديدة في صيرورة تطوره حتى وصل إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة وتنبغي الإشارة إلى أن كل مرحلة تميزت بتوفر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة والتي جمعها العياشي عنصر في" ستة شروط أساسية :

1- قيام مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع بشكل منفصل أو الفصل بين الدولة و المجتمع.
2- التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة و آليات عمل الاقتصاد أو تشكيل المستويين السياسي و الاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل وقد برز هذا الشرط مع الثورة الصناعية .

3- قيام فكرة المواطنة وما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية.
4- انشطار الممارسة الاجتماعية إلى حقول ذات استقلالية نسبية و ظهور الفرق بين آليات العمل في المؤسسات الاقتصادية من جهة و المؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى .
5- تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية.
6- ظهور فروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية و الديمقراطية في التنظيمات الطوعية و المؤسسات الحديثة في المجتمع" [1] .

وقد جاءت هذه الشروط عبر تنظيرات مختلفة تناولت مفهوم المجتمع المدن و إشكالاته حتى وصلت به إلى ماهو عليه الآن.

المجتمع المدني و العقد الاجتماعي:

جون جاك روسو J.J.Rosseau (1712 - 1778) :

المجتمع المدني هو المجتمع المؤسس و القائم على فكرة التعاقد الاجتماعي و هي النظرية التي ساهم روسو في ترسيخها ضد نظرية الحق الإلهي ومن هنا اقتربت فكرة المجتمع المدني بالميدان الليبرالي.

والدولة عند روسو تكون عقدا يتخلى فيه كل فرد عن حريته للجميع. فالعقد عنده يؤسس شعبا قائما سواء برؤسائه أو من دونهم، و إرادة عامة لا تتجزأ و لا تنتقل و لا يمكن التنازل عنها إلا إذ تنازل الشعب عن كونه شعبا و بهذا فإن الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب[2].

---

1 - العياشي عنصر, ماهو المجتمع المدني الجزائر نموذجا,إنسانيات,العدد 13جانفي-ابريل,2001, ص6.

2 - انظر أحمد شكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت,2000 .

وقد رأى جون جاك روسو في هذا العقد الاجتماعي وسيلة للربط بين الأفراد داخل المجتمع و تأسيس لعلاقات اجتماعية تقوم على مبادئ تضمن للأفراد حقوقهم و حرياتهم في شكل إرادة عامة وبذلك تنتظم حياة الناس الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في حين أن "جون لوك" اعتبر الغرض من العقد الاجتماعي هو الحفاظ على حق الأفراد في الملكية بوجود سلطة تنظم الحق في استخدام العنف لمعاقبة من ينحرف عن ذلك لكنه اعتبر الملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني و رأى في المجتمع المدني كأفراد طبيعيين دون دولته، أي مجتمع مدني بانفصال عن الدولة و هو ما ذهب إليه روسو.

توماس هو بز « Thomas Hobbes » (1588- 1679) :

اعتبر أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من إله بل إنّها مستمدة من الطبيعة وهذا ما يراه توماس هوبز "فالحكم المطلق لا يقوم على أساس نظرية الحق الإلهي و لكن على أساس العقد. و اتفاق يتم بإدارة البشر، قد اتّفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة حاكمة قوية تحيي حرية الأفراد، و توفر لهم الأمن و بذلك فإن السلطة قائمة على احترام التعاقد "[1]. فالعقد هو شكل من أشكال التنازل الحر عن حق كل فرد في السلطة لصالح الجماعة التي تمثل المصلحة الكلية و السيادة المطلقة للشعب.

والتعاقد يعني التنازل الإرادي عن الحرية و يقتضي الالتزام بأحكام ميثاقين اثنين يتكاملان فيما بينهما تكاملا تاما و أولهما هو ميثاق التعاون أو الإتحاد أما الثاني فهو ميثاق الخضوع و يعني الميثاق الأول حصول القرار بالتعاقد أما الاتفاق الثاني فبموجبه يحفظ الأول و يقوى، و به تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية و يتنازل لها عن حقه الطبيعي بتلقائية [2].

1-صالح زيّاني," تشكل المجتمع المدني و آفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية", ديسمبر, 2007 ص, 89.

2- سعيد بن سعيد العلوي, « نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 1992 ص 52 – 53.

و بذلك يتكون المجتمع المدني كتعبير عن الإرادة الحرة للأفراد في تقرير مصيرهم واختيار من يمثلهم عن طريق هذا العقد الذي هو ضمان لحقوقهم وواجباتهم في إطار مجتمعهم.

فالمجتمع المدني عند توماس هوبز هو ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري قائم على المنفعة، فنقل الحق الطبيعي المطلق إلى شخص ثالث بعقد يتم بين كل واحد وهو الاصطناع الذي يكوّن من الناس الطبيعيين مجتمعا مدنيا سياسيا[1]. و جاءت نظريته بالأساس لدحض نظرية الحق الإلهي والقائل بأن السلطة هي تفويض سماوي يسمح لأفراد معينين باستئثار كل الثروات باسم نظرية الحق الإلهي و سلب حق الشعب في حكم نفسه.

جون لوك « John Locke » (1630 – 1704) :

يرىأن المجتمع المدني يقترن في معناه بالمجتمع العقلاني ذلك أنّ طبيعة المجتمع من طبيعة أساسه و المبدأ المسير فيه، و يرتكز في تحليل رؤيته على قانون الطبيعة الذي هو قانون العقل حسبه فالحكم بالضرورة ينبغي أن يكون حكم العقل [2]. وتبرز رسالة " جون لوك" في الحكم الهني في أنّ الغاية من اتحاد النّاس في المجتمع المدني بالإضافة إلى تحقيق الأمن و السلام , هي المحافظة على أملاك الأفراد.

و يرى " لوك "أنّ الملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني و نجده يقيم بالعقد حكم الأغلبية، ليحي حياة الأفراد و حرياتهم و ملكياتهم,و يرى أنّه يمكن عزل السلطة إذا تمرّدت ضد العقد و يكون هذا العزل من طرف المجتمع، و لهذا يجعله مصدر شريعة الدولة وهو قادر على مراقبتها.

1- أحمد توفيق المدني, المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997, ص 53.

2- فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك ,ط1, مكتبة مدبولي ,القاهرة 2005, ص 26.

لقد كان " لوك " من أكثر مفكري العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني، والذي قصد به وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القائم على الضبط داخل المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارسة الأفراد لهذه الحقوق، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق.

و من خلال نظرية العقد الاجتماعي نستخلص أن أصحابها قد أسسوها بناءا على العلاقة بين المجتمع و السلطة السياسية التي يجب أن تكون معترفا بها من مواطنيها وقد نظروا إلى المجتمع المدني كمرحلة جديدة تسمح للأفراد بالحصول على حقوقهم وهو المجتمع الذي تجاوز مرحلة حالة الطبيعة إلى عقد اجتماعي متمدن كنتيجة تطورية حتمية لما ينبغي أن يكون عليه الحال فهو عندهم بالأساس عملية انتقال من حالة إلى أخرى و المجتمع المدني يقوم على مبادئ المساواة الإرادة الحرة للأفراد والتي يحصلون عليها بموجب عقد اجتماعي يلتزمون في إطاره.

« G.W.Hegel » هيجـــــل (1770 – 1783) :

عرف هيجل المجتمع المدني على أنّه المجال الذي يتوسط بين الأسرة و الدولة ويتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة و الدولة وفقا لأفكار هيجل.

و يعتبر هذا المفهوم مفتوحا ليشمل بنى ومؤسسات تقليدية و حديثة، تحتل مركزا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها، البناء الاجتماعي و النظام القيمي في المجتمع من ناحيته و الدولة ومؤسساتها و أجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى[1].

1- الطاهر بلعبور, المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، ديسمبر 2006 ,ص 208.

إن مفهوم المجتمع المدني عند هيجل لا يتطابق مع مفهوم الدولة أو المجتمع السياسي كما هو الحال عند فلاسفة العقد الاجتماعي وهو يراه كمجال لتنافس المصالح الخاصة و التعارضية و اعتبر أن المجتمع المدني قاصر في صيغته التعاقدية عن تحقيق الأمن و الانسجام. و الدولة وحدها حسب وجهة نظره هي نظام العقل القادر على حماية الحرية وعلى إشباع الحاجات المادية.

« Karl Marx » كارل ماركس (1818 – 1883) :

اعتبر كارل ماركس المجتمع المدني الأساس الواقعي للدولة، نافيا مثالية " هيجل" في هذا الإطار و قد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج, و يراه كمجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة وهنا يظهر نقده لهيجل الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة [1].

حسب ماركس يحتضن المجتمع المدني كل العلاقات المادية للأفراد ضمن مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج, فهو يحتضن كل الحياة التجارية و الاقتصادية فهو يتجاوز الدولة و الأمة [2].

و قد ربط ماركس مفهوم المجتمع المدني بالمجتمع البرجوازي و رأى أنه تعبير عن سيطرة الطبقة الحاكمة و هو يتميز بالتناقضات بين المصالح المدنية لمكوناته مما ينتج عنه الصراع الطبقي الذي يعبر عن رغبة كل طبقة في السيطرة, والذي سيؤذي إلى تحكم إحدى الطبقات بمختلف الموارد ومقدرات المجتمع ككل و بهذا تنتهي الدولة في مرحلة من مراحل الصراع.

1- GLERARI Habib et SZUREK Sandra, l'émergence de la société civile internationale, Editions pedone , France, 2003, p 809.

2- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة, ط1, دار مجد لاوي للنشر و التوزيع, الأردن, 2004, ص 322-323.

و يؤذي اندثار مفهوم الدولة إلى زوال الحاجة إلى المجتمع المدني مما سيخلق مجتمعا آخر و هو أخر مراحل التطور الذي عرفه ماركس بالمجتمع الشيوعي أو المتجانس الذي تختفي فيه المركبات الحالية للمجتمع ويبقى مفهوم المجتمع المدني عنده مرتبط بالصراع الطبقي الذي تسيره المصالح المادية.

غرامشي « Antonio Gramsci » (1891- 1937) :

طور أنطونيو غرامشي مفهوم ماركس عن المجتمع المدني باعتباره مجموعة التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة وكجزء من البنية الفوقية عن طريق الثقافة و الإيديولوجية و السيطرة.في حين أنّ ماركس كان جزء من البنية التحتية و استنادا إلى هذه الرؤية الوضعية النقدية و غير الكلاسيكية للماركسية فلم يعد المجتمع المدني فضاء للتنافس الاقتصادي أي للصراع الطبقي بل هو فضاء للتنافس الإيديولوجي منبها إلى ظاهرة الهيمنة.

لقد أخذ " غرامشي" بمفهوم جديد للمجتمع المدني باعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي من أجل الهيمنة، وهو يميل إلى التوسط بين الدولة و المواطن إنّ العودة الثانية لمفهوم المجتمع المدني مع نهاية الحرب العالمية الأولى و بداية الحرب العالمية الثانية و على لسان المفكر الماركسي غرامشي قد جعلته واسع الدلالة و يحتل هذه المكانة بحكم توصيفه.

فهو مجموعة التنظيمات الخاصة و جزء من البنية الفوقية التي يتميز بها المجتمع المدني عن المجتمع السياسي. ويعتبر " غرامشي" أن وظيفة المجتمع المدني هي الهيمنة عن طريق الثقافة و الإيديولوجية أما وظيفة المجتمع السياسي هي السيطرة و الإكراه.

و يعني " غرامشي" بالمجتمع المدني "هو كل المؤسسات التي تتيح للأفراد الحصول على الجزات و المنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة, و قد

طرح هذا الشكل العلاقة بين المجتمع و الدولة ووضعهما في صيغة مفردة تتضمن حياتين إحداهما خاصة و الثانية عادية" [1].

ألكسي دو توكفيل :

أما ألكسي دو توكفيل فقد نظر للمفهوم في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" حيث سعى إلى التعريف بأهمية الأدوار المختلفة التي يقوم بها المجتمع المدني و يرى توكفيل أن الدفاع عن الدولة التي تحكم المجتمع المدني باسم المصلحة العامة يؤدي إلى تطور خطير نحو الاستبدادية لذلك على الجمعيات أن تشغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع .

فالمجتمع المدني عنده هو المشاركة الطوعية الأفراد الأحرار داخل الدوائر المختلفة لتنظيمات المجتمع بحيث تقلل طغيان الدولة على تلك الروح الطوعية فهو عماد أساسي لتعليم الديمقراطية و المواطنة وهو العين الفاحصة و المستقلة للمجتمع [2].

يؤكد توكفيل على دور الفرد و المنظمات الممثلة للمجتمع في رقيه بعيدا عن الحكم الاستبدادي و يرى أن على الأفراد الاهتمام بشؤونهم فالسلطة المركزية بارعة في المنع أكثر منها في الفعل فالقوة الجمعية للمواطنين قادرة على توليد الرخاء الاجتماعي فلا يمكن للسلطة أن تتكفل بكل جوانب الحياة التفصيلية و يرى أن مبدأ سيادة الشعب ضروري في أي مجتمع و يرتبط بترقية المجتمع و تطوره [3].

1- معن خليل العمر، معجم العلوم الاجتماعية، دار الشروق و النشر و التوزيع، عمان،2000, ص 151.

2- محمد إبراهيم خيري الوكيل, دور القضاء الإداري و الدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني, الإسكندرية, دار الفكر الجامعي, 2007, ص79.

3- انظر منى فياض, الكسي دو توكفيل و الديمقراطية في أمريكا ,ط1,معهد الدراسات الإستراتيجية, بيروت, 2008.

ثانيا: المجتمع المدني مفهومه و خصائصه

تعريف المجتمع المدني:

يطلق مفهوم المجتمع المدني على مجموع الأفراد القاطنين في رقعة جغرافية محددة, و الذين تجمع بينهم روابط معينة تثبتها قواعد و ضوابط ومؤسسات اجتماعية يكفلها القانون.

يرى "ابن خلدون"أنّ الاجتماع الإنساني نتيجة طبيعية أملتها الضرورة على الإنسان بوصفه كائنا يحتاج إلى الآخرين من بني جنسه لتحقيق حاجته.

و المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة و التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالحها و بالتالي تحقيق مصالح المجتمع ملتزمة بقيم و معايير الاحترام و التآخي و التسامح و التعاون و الصراع السلمي مع توفر قيم و مبادئ العمل الإنساني و الإدارة السلمية في التنوع و الاختلاف, و هي لا تهدف إلى الربح و لا ترتبط بالحكومة، و تتلاقى طوعيا حول مجموعة قيم ومصالح مشتركة، و تقع في موقع ما بين السلطة و مؤسساتها من جهة و القطاعات الأخرى من جهة أخرى[1].

فالتنظيم المدني للمجتمع هو القاعدة أو الطبقة الوسيطة من التنظيم الذي أصبح سمة أساسية لمجتمع الحديث بأشكاله المجتمعية المختلفة بأنه في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التحدي و يرى ريمون هنبوش" R.A.HNNBUSH:" بأن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدوا مستقلة عن الدولة و الجماعات الأولية لكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية

1- الفاتح متروك، المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية، دراسة مقاربة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء ترييف المدينة ، مركز دراسات الوحدة العربية ,الطبعة الأولى, بيروت ,2002, ص 26.

وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة و المجتمع فإنّها تعمل على ربطها بالدولة و سلطتها"[1]. فالمجتمع المدني هو جملة من المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، تلبي هذه المؤسسات الاحتياجات الملحة للمجتمعات مشغلة نسبيا عن سلطة الدولة.

فالتنظيمات المدنية "هي مختلف الأبنية السياسية و الاجتماعية و الثقافية و القانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات و الممارسات بين القوى و التكوينات الاجتماعية في المجتمع و التي تحدث بصورة ديناميكية و مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشا و تعمل باستقلالية عن الدولة" [2].

خصائص المجتمع المدنـــي:

1- الفعل الإرادي الحـــر (الطوعية):

المجتمع المدني يقوم على أساس الإرادة الحرة لأفراده و لذلك فهو يختلف عن الجماعة القرابية مثل الأسرة و العشيرة، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث أو الدولة التي تفرض قوانينها و سيادتها و جنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم [3].

إنّ الأفراد يشكلون تنظيمات المجتمع المدني بمحض اختيارهم و إرادتهم و ذلك من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة أو العامة.

1- علي توريدي محمد، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الصومال ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية ، القاهرة ,1995 , ص 5.

2- المجتمع المدني في العالم العربي: الأدوار و الكوابح, إسماعيل معراف, المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية , جامعة منثوري , قسنطينة, العدد2, 2010 , ص276 .

3- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1, مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية, ص5.

2 - التنظيم الجماعي (المؤسسة):

المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة و لكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي و هذا ما يشير إلى فكرة المؤسسة التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا.

3 - الركن الأخلاقي و السلوكي:

ينطوي على "قبول الاختلاف و التنوع بين الذات و الآخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق و تحيي و تدافع عن مصالحهم المادية و المعنوية، و الالتزام في إدارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض وبينها و بين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة أي يقيم المجتمع المدني و ضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام و التسامح و التعاون"[1].

4 – الاستقلال:

يعد من أبرز أركان المجتمع المدني هو أن تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة و هذا لا يعني انفصالها عن الدولة و لكنها استقلالية نسبية، حيث تنشأ تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد و القوى و التكوينات الاجتماعية، و يفترض فيها أن تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية و الإدارية و التنظيمية، فضلا عن امتلاكها لهامش من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترضاه التنظيمات المعنية.

1- سعد الدين إبراهيم, مرجع سبق ذكره, ص 12-13.

5 - التجانس:

بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة و العكس صحيح و المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس, و الاختلاف, و مع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون و التنافس على حساب الصراع اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع.

المجتمع المدني في نهاية المطاف هو "ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الجمعيات, النقابات, الروابط والأندية, و الاتحادات, و غير ذلك من الكيانات غير الحكومية, و التي تمثل الحضور الجماهيري و تعكس حيوية المجتمع, الأمر الذي يؤذي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة تحول دون تفردها بساحات العمل العام" [1].

وقد حدد "صامويل هنتغتون" مفهوم التنظيمات المدنية بإبراز المعايير التي تحدد درجة مؤسسية أي نسق ودلك اعتمادا على الخصائص التالية":

1- القدرة على التكيف مقابل الجمود: و تعني قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف, و التلاؤم مع التطورات, و التغيرات سواء كان تكيفا زمنيا يظهر مدى قدرتها على الاستمرار, و كدا تكييفها وظيفيا من خلال مدى قدرتها على إجراء تعديلات على أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة .
2- الانتقال في مقابل الخضوع و التبعية : أي أن لا تكون خاضعة لأية سلطة أو مؤسسة أو جماعة, و أن تتمتع بالاستقلال من حيث النشأة, و استقلالها ماليا هو الأساس كونه يحميها من ضغوط أي جهة ممولة وكذا استقلالها إداريا و تنظيميا في إدارة شؤونها الداخلية وفقا لقوانينها و لوائحها.

1-عبد الحميد الأنصاري, الشورى و أثرها في الديمقراطية , دار الفكر العربي ,القاهرة, 1996 , ص50 .

3- التعقيد في مقابل الضغط التنظيمي: أي تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني و تعدد هيئاته التنظيمية "[1].

تطور مفهوم المجتمع المدني في ظل العولمة:

لاشك في أن العولمة الرأسمالية هي من أهم الظواهر العالمية المعاصرة وأهمها تأثيراً في حياة الشعوب ومستقبلها ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقا لأفكار الليبرالية الجديدة التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة هذه التي تجرى على امتداد العالم .

وقد عانت دول الجنوب ومن ضمنها الأقطار العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة تطبيق السياسات التي أوصت بها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهى السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي.

وللتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق هذه السياسات حرصت قوى العولمة على توظيف المجتمع المدني ليكون بديلا للدولة الوطنية التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة، وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة، وتستخدم كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهميش.

1-نادية بونوة, دور المجتمع المدني في صنع و تنفيد السياسة العامة : دراسة حالة الجزائر 1989-2009,رسالة ماجيستر , قسم العلو م السياسية ,جامعة باتنة, 2009- 2010, ص ص 39- 40.

فيكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل وسيكون ذلك بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاد.

تؤكد التقارير السنوية للبنك الدولي هذه النظرة حيث يشير" في تقرير 1995 إلى أن المجتمع المدني كظاهرة اقتصادية باعتباره القوة المحركة بالنسبة للنشاطات ونمو القطاع الخاص، من هنا تأتى أهميته لأهداف التكيف الهيكلي فيما يتعلق بتقلص دور الدولة، وخصخصة الخيرات العامة والسلع الاجتماعية، ونمو القطاع الخاص الذي تعرض للتقهقر في مراحل سابقة، ويؤكد البنك الدولي أنه من المأمول مع الانفتاح السياسي أن تحدث نقله من مرحلة التسامح مع القطاع الخاص إلى مرحلة التحمس له، بوصفه محرك النمو والمحدد الرئيسي لمستقبل البلاد، ويشير البنك في تقرير 1998 أن القطاع المستقل عن الدولة أو غير الحكومي والذي يضم أنواعا مختلفة من المنظمات غير الحكومية عليه دور حاسم في التصدي للمظاهر التي تحول دون تطور القطاع الخاص" [1].

و ينظر البنك؛ الدولي إلى المجتمع المدني لما يستطيع أن يقوم به من مساعدة في تعبئة الموارد بالطرق التي تعجز الدولة عن القيام بها وباعتباره "دولة الظل" التي تقوم بوظائف تقليدية للدولة مثل إنشاء وإدارة المدارس ومراكز الرعاية الصحية ومشروعات الأشغال العامة كشق الطرق والتبرع ، بل إن تعريف البنك للمنظمات الأهلية يؤكد إصراره على دورها كملطف لحدة المشاكل وليس باعتبارها الوسيط بين المجتمع والدولة أو باعتبارها إطارا مناسباً للمساهمة في التحول الديمقراطي للمجتمع أو لإمكانية قيامها بدور تغييري تنموي شامل.

1- http://www.mojtamai.com/books/component/k2/item.

وقد أدت العولمة إلي إدخال تغييرات على خريطة المجتمع المدني بالعديد من الأقطار العربية، حيث نلاحظ أن أساس هذه الخريطة في المجتمعات العربية حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين كان منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة كالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والشبابية،أو منظمات غير حكومية دفاعية، أو جمعيات أهلية خيرية وثقافية واجتماعية تقدم لأعضائها خدمات متنوعة كما تقدم خدماتها للفئات الضعيفة في المجتمع، أو أندية رياضية وثقافية واجتماعية تشبع احتياجات أعضائها لأنشطة متطورة في هذه المجالات، وكذلك الجمعيات ولأن منطق العولمة يستبعد قيام الدولة بدور أساسي في مواجهة هذه المشكلات فإنها شجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها وهكذا فإننا نجد أنفسنا أمام انفجار في الحركات الاجتماعية والتنظيمات الجديدة التي تنشأ حول أهداف محدودة للغاية دون أن يربط بينها رابط مشترك لتنسيق الجهود، أو إدراك واضح للارتباط الضروري بينها مما يهدد المجتمع المدني بالانحراف عن دوره الحقيقي في دعم التطور الديمقراطي نتيجة لغياب الرؤية المشتركة والتنسيق المشترك بين هذه المنظمات والحركات الاجتماعية واكتفائها بالنشاط حول الهدف الخاص بكل منها على حدة.

ثالثا: واقع المجتمع المدني في الجزائر و الوطن العربي

المجتمع المدني في الوطن العربـــــي:

يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملك المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف و هكذا يستبعد من مفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة، و القبيلة و العشيرة و الطائفة كما يستبعد منه المؤسسات السياسية و الحكومية، و يبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني المؤسسات و المنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

لقد شغل المجتمع المدني خيرا واسعا من الخطاب العربي و يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن بوادر المجتمع المدني و أشكاله الأولى "نشأت في البلدان العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين، حيث تشكلت النقابات العمالية و المهنية و الأحزاب السياسية و الجمعيات و سواها من المنظمات التي تضل في إطار تعريف المجتمع المدني, التي برزت بشكل واضح مابين الحربين العالميتين وذلك راجع لعملية التحديث التي عرفتها الأقطار العربية بفضل انتشار التعليم و تطور الصناعة حيث ساهمت هذه العوامل في بروز و تطور طبقات حديثة مثل الطبقات الوسطى والعاملة و البرجوازية و التي شكلت مجتمعة القاعدة الأساسية التي نشطت من خلالها التنظيمات في إطار الدفاع عن مصالح أعضائها و هي تمثل المرحلة الجينية لنشأة المجتمع المدني"[1]. وهي العملية التطورية التي لم تستمر في مساراتها المحددة بفعل عدة عوامل سياسية, وطبيعة الأنظمة السائدة و التغييرات التي عرفتها المجتمعات العربية بعد الاستقلال والتي حدت من تطور مفهوم

1- إسماعيل معراف ,المجتمع المدني في العالم العربي: الأدوار و الكوابح, المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية, جامعة منثوري , قسنطينة, العدد2, 2010,ص 279.

المجتمع المدني حيث اعتمدت سياسات و قوانين فرضت نوعا من التوجه العام.

لتشهد فترة التسعينات نوع من التحول حيث برزت العديد من التنظيمات المدنية إلى الواجهة و ذلك بفضل الانتقال إلى مرحلة الليبرالية و محاولة تبيني الأسس الديمقراطية مما أدى إلى ظهور العديد من الجمعيات و المنظمات التي تنشط في إطار المجتمع المدني كما أن تراجع ادوار الدولة و انسحابها من بعض المجالات الاجتماعية, و الاقتصادية بفعل سياسات الإصلاح الهيكلي و الاقتصادي سمح للمؤسسات المجتمع المدني بالتواجد في محاولة لملئ الفراغ الذي تركته الدولة بعد عجزها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد وكذا الانفتاح على الاقتصادي على السوق العالمية.

المجتمع المدني في الوطن العربي يتميز بطابع خاص ووجوده على مستوى الساحة العامة فرضته بالأساس متغيرات دولية مما أعطاه ادوار ثانوية وذلك راجع لعد توفر البيئة الثقافية و السياسية و الاجتماعية الملائمة وهو ما أثر سلبا على الأداء العام للمجتمع المدني في الوطن العربي وذلك رغم التزايد الكمي في عدد تنظيمات المجتمع المدني "حيث قدر عدد الجمعيات غير الحكومية بأكثر من 130.000 في عام 2003 لكن تأثيرها يبقى محدودا كما أن توزيعها في الأقطار العربية غير عادل حيث هناك دول حجم تواجد هذه التنظيمات بها بلغ مستويات كبيرة في حين هناك بلدان عربية أخرى العدد فيها ضئيل و يعود ذلك إلى أسباب مجتمعية و سياسية و تاريخية فمصر بها 18000 جمعية بينما العدد يتزايد بالجزائر ليصل إلى 25000 جمعية و يتراجع في تونس 7000 جمعية " [1].

وقد اختلف المفكرون في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني و الذي اعتبره البعض كمقابل للدولة فالمجتمع المدني يحد من تسلط الدولة، ويحي الأفراد

1- إسماعيل معراف ,المجتمع المدني في العالم العربي: الأدوار و الكوابح,مرجع سبق ذكره, ص280 .

حيث تسمح مؤسسات المجتمع المدني للأفراد بتنظيم نشاطاتهم باستقلالية عن جهاز الدولة [1]. وهو التعريف الذي يتناقض مع واقع المجتمع المدني في الوطن العربي و الذي يكشف عن النقائص الذي لم تجعل منه بديل حقيقي باستطاعته تقديم الحلول و المشاركة في الحياة العامة و التي تتجسد في العناصر التالية:

- يتميز المجتمع المدني بكونه لا يعبر عن مختلف الشرائح الاجتماعية فهو مجتمع نخبوي بالأساس .
- عجز المجتمع المدني عن إعادة إنتاج نفسه و عدم قدرته على الاستمرارية.
- عدم وجود تنسيق بين منظمات المجتمع المدني و غياب العمل الجماعي و الرؤية الموحدة و الهادفة لتغيير الأوضاع.
- خضوع تنظيمات المجتمع المدني لطبيعة النظم الاجتماعية و السياسية السائدة حيث بدل أن تقوم هذه المؤسسات بإعادة تكييف الوقائع الاجتماعية مع شكل مبادئها على العكس من ذلك عملت التنظيمات المجتمعية السائدة في المجتمعات العربية على بلورة المجتمع المدني وفق مساراتها.

حظي المجتمع المدني في الوطن العربي بهامش بسيط من مستويات الفعل حيث لا تزال تأثيراته في الواقع المجتمعي محدودة.

1- إبراهيم حسين توفيق " بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية و الكيفية، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية, بحوث و مناقشات الدورة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى, 1992، ص 685.

المجتمع المدني في الجزائر :

يستخدمه البعض كمقابل للدين حيث فصل الدين عن الدولة و هناك من الباحثين العرب من تبنى مفهوم المجتمع الأهلي عوضا عن المجتمع المدني و قالوا باستحالة إعادة إنتاج المجتمع المدني الغربي في الوطن العربي و أنّ الجمعيات و التكوينات العشائرية جميعها من المجتمع المدني, على عكس من انتقد هذا المصطلح و اعتبره لا يتناسب مع توصيف المجتمع المدني خاصة أنّه يحمل مكونات قرابية تقليدية.

ارتبطت نشأة المجتمع المدني في الجزائر بالدين، خاصة الزوايا و ذلك مع بروز الطرق الصوفية في القرن الحادي العشر ميلادي و التي شكلت الإطار العام، الذي من خلاله يدافعون على الحرية الوطنية ضد الأفكار الدخيلة الآتية من الاستعمار أهمها: الطريقة التيجانية 1766، الطريقة القادرية وقد لعبت دورا مهما في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع المدني و تحصينه ضد الغزو الثقافي أثناء الاحتلال الفرنسي [1].

و مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر في 1830 اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية الأولى لكنها عادت إلى الظهور وذلك لحاجة الأفراد للتنظيم و التضامن من أجل الحفاظ على هويتهم و تراثهم الإسلامي.

و تؤكد بعض الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر "أنّ مؤسسات المجتمع المدني كان لها فضل كبير في مقاومة المحتل الفرنسي، حيث يمكن تحديد العديد من المؤسسات ضمن نسيج المجتمع الجزائري، و التي ساهمت في المقاومة"[2].هذا إضافة إلى العديد من الممارسات التضامنية و التي تتجسد أولاها في التويزة التي تعد بمثابة العرف في المجتمع التقليدي و هي

1-إبراهيم أيمن الدسوقي، " المجتمع المدني في الجزائر : الحجرة – الحصار - الفتنة", مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000,ص 69.

2-صالح زياني"تشكل المجتمع المدني و آفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ,ديسمبر 2007 ,ص 91 – 92.

نوع من النشاطات التطوعية المكونة من جماعة قوية و صالحة، و تكون حيويتها و قدرتها في تحقيق النفع العام، كمؤسسة اجتماعية طوعية تقليدية تسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة و مؤسساتها في كل صغيرة و كبيرة.

و مع أواخر القرن التاسع عشر بدأت بعض التشكيلات المدنية الحديثة في الظهور (جمعيات، نوادي، أحزاب...)، و التي برزت إلى الوجود بشكل جلي و كبير خاصة في العقود الأولى من القرن العشرين مثل حزب شمال إفريقيا، حزب الشعب، جمعية العلماء المسلمين، وغيرها من المنظمات التي برزت على الساحة السياسية و الاجتماعية الجزائرية و التي كانت جهودها موجهة بشكل أساسي لمواجهة الاستعمار.

و قد أسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الأمة و الدعم الاجتماعي و السياسي و الثقافي للمجتمع، وفي الجزائر المستقلة حديثا.

لم تظهر الحاجة إلى وجود مجتمع مدني مع تبني النظام الاشتراكي الذي يحمل في طياته شعارات العدالة و المساواة و التعاون ...الخ. مما جعل مؤسسات المجتمع المدني تتلاشى, و حتى تلك المنظمات القليلة التي كانت قائمة منذ الاستقلال حتى الثمانينات كانت خاضعة للحزب الحاكم و تابعة له. لقد فقد المجتمع المدني في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر مجمل مقوماته، و خاصة في إطار اقتصاد ريعي يعتمد على البترول الذي كانت أسعاره في أعلى مستوياتها. لذا لم تظهر الحاجة إلى وجود تنظيمات توازي عمل الدولة و تملأ الفراغ الذي تعجز الدولة عن الوصول إليه و تغطيته.

لقد بدأ الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية و شرعية مؤسساته السياسية بل حتى في المجال الاقتصادي و الاجتماعي

لمن الغريب في هذه الحالة أن يرتبط مفهوم المجتمع بعمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي القيام بها من خلال الخروج من النظام الأحادي القائم. حيث برز مفهوم المجتمع المدني و بدأت تتجسد معالمه بعد تداعيات أحداث أكتوبر 1988 و التي صاغت له الإطار القانوني بموجب قانون 4 سبتمبر 1990.

ويرى "عروس الزبير" أن منظمات المجتمع المدني و مؤسساته قد عملت عكس روحها العامة في فترات محددة من تاريخ الجزائر وقد اعتبر الفترة مابين 1989 إلى 1999 مرحلة الاستبدال و الاستحلال وقد أكدت هذه المرحلة حسبه غياب المفهوم الوسائطي للمجتمع المدني بناءا على تعريف "هيجل" حيث كانت العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني و السلطة الرسمية علاقة تبعية وقد اعتبر أن الانحراف في مسار المجتمع المدني في أشكاله التنظيمية تجسد في الانتقال من ميدان وظيفي إلى ميدان توظيفي [1]. مع ذلك تبقى ضرورة تنمية ادوار المجتمع المدني وفتح المجال له لإثبات وجوده حاجة ملحة تفرضها المتغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .

وقد وصف "ايمن إبراهيم الدسوقي" المجتمع المدني بالحيوية رغم مناخ الأزمة الذي يطوقه وقد قاس هذه الحيوية بتعدد تنظيماته و بكثافة أنشطتها و انخراط أعضائها في مشكلات المجتمع وقد برز تواجده مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية مما جعل الجزائر تعاني من مشاكل اقتصادية زادت وطأتها مع الاتجاه إلى اقتصاد السوق و تطبيق برامج التكيف الهيكلي و مع الاتجاه إلى التعددية مما أدى إلى مشكلات اجتماعية أهمها البطالة المزمنة, الانقسام الطبقي الحاد بين أقلية تمتلك الثروة

1- انظر عروس الزبير, المجتمع المدني: الأداة,الرأي و الفقراء الجدد, les cahiers du cread ,n°53,2000.

و أغلبية تتوزع ما بين حد الكفاف وما دون مستوى الفقر مما سمح لتنظيمات المجتمع المدني بالظهور كفاعل جديد في المجتمع [1].

دور المجتمع المدني في التنمية:

أصبح المجتمع المدني كتنظيم واقع و لا يمكن أن يخلو منه أي مجتمع منظم و قاعدة تقوم بتكوين سياسة الإبداع و الخلق و التغيير في كثير من المجتمعات [2].المجتمع المدني يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي و إزالة العقبات التي تعترض حل المشاكل الاجتماعية.

إن مشاركة المجتمع المدني تسهم في التحديد الأفضل للاحتياجات و المطالب و زيادة الكفاءة في التنفيذ بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة و الانسجام الاجتماعي كما يعزز التوافق و يسد الفجوات و التغييرات في السياسات العامة للدولة.

يكمن دور المجتمع المدني التنموي في المبادئ التي يعمل بها و بالتركيز على قيم العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للموارد و الاستخدام الأمثل لتلك الموارد و محاولة إشراك أعضاء المجتمع في قضايا التنمية الخاصة بهم أي أنه حركة اجتماعية ايجابية.

و تظهر قيمة المجتمع المدني من خلال مفهوم المواطنة و مشاركة الأفراد حتى يصبح كل أفراد المجتمع فاعلين في التنمية. فالمجتمع المدني هو تعبير عن الإرادة داخل المجتمع التي يمكن للأفراد بها توجيه السياسات و التدخل في القرارات كما يسهم في إعادة توزيع الثروات و الموارد العامة و تلبية احتياجات المجتمع داخل النظام الاجتماعي و يقضي على تهميش الدولة لأدوارهم .

1- انظر إبراهيم أيمن الدسوقي، " المجتمع المدني في الجزائر : الحجرة – الحصار - الفتنة", مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000.

2- برهان غليون, بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الخارجية و الداخلية ، مجلة للدراسات و النقد الاجتماعي، العدد7, 1994 ,القبة – الجزائر,ص8.

دور المجتمع المدني يعتمد على قدرته على إنتاج البدائل للسياسات الفاشلة اقتصاديا و اجتماعيا و رسم مخططات جديدة المجتمع المدني هو تعبير عن احتياجات الأفراد و منطلقاتهم في التغيير. و على المجتمع المدني أن يمثل قوة ضاغطة من أجل المشاركة و تفعيل أدوراه كمكمل للسلطة و لتحسين أدائه و مصادر التمويل الذاتي لاكتساب الاستقلالية.

فخلال العقدين الماضيين صار له دور هام في التنمية ، وتعود عوامل ازدياد قوة المجتمع المدني على انتشار النظام الديمقراطي و العولمة. ذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع أو القطاع الثالث في المشاركة الفعلية في العملية التنموية.

إذا هيئ للمجتمع المدني الإطار المناسب وقام بالأدوار المنتظرة منه وهو ما يظهر جليا في المجتمعات الغربية أين وصل إلى درجة من النضج و التأسيس لكيانه و خلق لنفسه بنية تحتية تسمح له بلعب الأدوار الكبرى و تجعل منه شريكا في مختلف الأصعدة .

تقوم تنظيمات المجتمع المدني "بدعم نشاط المؤسسة الاجتماعية الأساسية التي لم تعد قادرة على تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد و المتنوع ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يساهم القطاع غير الهادف إلى الربح في الدخل القومي بنسبة معتبرة إلى جانب إحداث 10% من مناصب الشغل كما تنفذ سياسات و برامج تعاقدية بكفاءة عالية [1]" .

يعتبر المجتمع المدني بمثابة رأس المال الاجتماعي حسب " روبرت بوتنام" حيث وجد من دراسته الميدانية التي استمرت حوالي عشرين عاما أنّ معدات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بقوة المجتمع المدني تمنح

1- احمد بوكابوس, التنظيم الجمعوي و المجتمع المدني,les cahiers du cread ,عدد53, 2000, ص 53.

أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام و النجاح في إدارتها و التغلب على المشكلات التي تواجهها، بل يذهب الباحث إلى أنّ ما هو شائع في القرى و الأحياء الشعبية المصرية من ممارسات جمعيات الادخار من نموذج أصغر هي تكوينات المجتمع المدني و قد وجد" بوتنام" أنّ هذه الطريقة هي التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال إيطاليا، منذ نهاية القرن الماضي و التي تطور بعضها ليصبح عملاقا مع نهاية هذا القرن و تقوم "جمعيات الادخار الدوارة" على نفس المبدأ العام الذي يحكم المجتمع المدني عموما كالإرادة الحرة في المشاركة[1].

و يحق للآخر أن يرعى مصالحه و الثقة بين الأعضاء حتى إن لم تجمعهم علاقة قرابة [2].المجتمع المدني هو القطاع الثالث بعد السلطة و القطاع الخاص يهدف إلى "تغيير الأوضاع القديمة بطرق ديمقراطية تهدف إلى بناء اجتماعي جديد ينبثق عن علاقات جديدة و قيم مستحدثة تسمح للأفراد بتحقيق اكبر قدر ممكن من إشباع المطالب و الحاجات"[3].

المجتمع المدني يحمل أبعادا تنموية عن طريق مختلف تنظيماته حيث يقوم على أبعاد لكل منها دور محدد فمنها البعد التنظيمي و يقصد به مجموعة المنظمات و الاتحادات و الأحزاب السياسية التي تقوم بعملية التفعيل للعلاقة التي تجمع المواطن و الدولة , و البعد القيمي هو الشعور المدني و يعني القبول بالآخر من خلال اعتماد أفكار التعددية و التسامح و الاعتدال , البعد الثالث فهو الذي يتعلق بتوافر نمط معين من الرباط بين الدولة و المجتمع المدني بما يساعد بدرجة مقبولة على استقلالية فعاليات المجتمع المدني

1-www.univ-chlef-dz

2- منير حجاب, الإعلام و التنمية الشاملة, دار الفجر الجديد للنشر, ط3, 2001, ص ص76-77.

3- عبد الهادي الجوهري, المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية, مكتبة نهضة الشروق, القاهرة, 1988, ص 13.

و يعطيها القدرة على إدارة شؤونها الخاصة بكل حرية[1].مما يضمن أداء و وظائفها المنتظرة منها فالجو الملائم يساعد على تحسين ادوار أي تنظيم والمؤسسات المدنية في الوطن العربي و الجزائر خصوصا تتطلب بيئة ملائمة للعمل حتى تصل إلى ما وصلت إليه تلك المنظمات في المجتمعات الغربية وما يعني أن عليها السعي لاكتساب شرعيتها عن طريق فرض وجودها كفاعل في المتغيرات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية .

1- إسماعيل معراف, المجتمع المدني في العالم العربي: الأدوار و الكوابح, المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية, جامعة منثوري , قسنطينة, عدد2, 2010 ,ص278.

خاتمـــــــة

المجتمع المدني بمؤسساته و كهيكل أضحى ركيزة لتطور المجتمع و له دور في التنمية و قد تطور عبر مراحل عديدة ليصبح مفهوما جوهريا في المجتمع الحديث فهو ضرورة اجتماعية حيث هناك من دعاه برأس المال الاجتماعي وقد مر بفترات و تطورات حتى وصل إلى مرحلة النضج في مجتمعات فيما لا يزال في مجتمعات أخرى قيد التبلور فأصبح ينظر للمجتمع المدني كمؤسسة تنموية لا يتطور المجتمع بدونها.

ففي المجتمعات العربية و الجزائر خصوصا ما زالت صورة المجتمع المدني ضبابية في مجتمع يستند أفراده على العرف و التقاليد في اغلب علاقاتهم.

لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني كمفهوم جاهز نستورده و إنما يتطلب واقع اجتماعي و فترة زمنية لكي يحتويه النظام الاجتماعي ممثلا بالأفراد و الجماعات.

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل الحركة الجمعوية في الجزائر و الجمعية كشكل جديد من أشكال التجمع و رد فعل على ترسخ الفردية وانحسار دور الدولة فما كان مورثا و متخذا على أنه معطى طبيعي يصبح قرار فرديا واعيا[1] ومن هذا المنطلق حاولنا دراسة التنظيم الجمعوي في الجزائر تاريخه وواقعه انطلاقا من خصائصه إلى تواجده على مستوى الواقع الجزائري بإفرازاته.

الجمعيات في الجزائر تتميز بواقع خاص فرضته عدة متغيرات تحدد من خلالها مفهوم الدور والأهداف و طبيعة التوجه العام لهذه التنظيمات المدنية الممثلة بالجمعيات.

1-www.orentbropos.com

أولا: الجمعيات في الجزائر

الحركة الجمعوية في الجزائر:

تعود البدايات الأولى للحركة الجمعوية في الجزائر إلى القرن التاسع عشر و ذلك اعتمادا على ما أشار إليه. أحمد توفيق المدني: " إذ يقول في سياق الحديث عن الجزائر 1830: " تأسست في الجزائر جمعية رسمية تتمتع بالذاتية القانونية و لها الحق في قبول الهبات و التبرعات و الأوقاف، يرأسها شيخ مدينة الجزائر و لها خمسة أعضاء مسلمين و خمس أعضاء من الأوربيين أما مداخليها فهي من الإعانة الدولية السنوية و مداخيل التبرعات [1].

كما وجدت جمعيات ذات طابع خيري سنة 1884 تم إنشاؤها بدعم من الإدارة الفرنسية وقد أصبح إنشاء هذه الجمعيات مقننا عام 1893 حيث وضعت قواعد لهذه الجمعيات، وينص هذا القانون على:
يمكن إنشاء جمعيات تعاونية أهلية في كل منطقة بلدية، و العامل هو الذي يسمي رئيسها بطلب من المجلس أو اللجنة، البلدية و أمين عام الجمعية يجب أن يكون القابض البلدي و عندما تتأسس جمعية يجب أن يعرض قانونها على الوالي و يصادق عليه و وظيفة هذه الجمعيات هي إعانة الأهالي الفلاحين الفقراء[2].

وبعد صدور القانون الفرنسي سنة 1901 و المتعلق بحرية الاجتماع تم تأسيس العديد من الجمعيات الرياضية و الإسلامية, و كذا الثقافية ومنها جمعية العلماء المسلمين التي لعبت دورا في بعث الحركة الثقافية والدفاع

1- احمد توفيق المدني, كتاب الجزائر, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1984, ص166.
2- احمد توفيق المدني، مرجع سبق ذكره, ص167.

عن الهوية كما التفت العديد من الجمعيات حول جبهة التحرير الوطني إبان الاستعمار "و التي تحول أغلبها إلى جبهة النضال السياسي من أجل تحرير البلاد, و قد كانت الحركة الجمعوية تنمو في مواجهة المجتمع الاستعماري و تعبر عن نفسها بوصفها مجتمع مضاد من الداخل"[1].

وبعد الاستقلال ظهرت بعض الجمعيات لكنها انطوت تحت نظام الحزب الواحد ولم تبرز الحاجة إلى وجودها حيث كانت دولة الاستقلال تملأ كل الفراغات و قادرة على تغطية كل المجالات حيث كان هناك سيطرة واضحة للدولة و احتكارها لمختلف المؤسسات و الهياكل الاقتصادية و فضاءات التنشئة الاجتماعية.

تداخلت الشبكات التي تسد الحياة الجمعوية مع أجهزة الدولة وهيئاتها، ولا يعني ذلك استمرار المحاباة و استعمال الوسائط و الإدارة فحسب بل تكريس العلاقات العائلية, و المحسوبة الجهوية, و اللجوء إلى رابطات القدامى, و الروابط النضالية التي تحمل العصبيات المختلفة إلى دواليب الدولة و هيئات التسيير العمومي مما أضفى الطابع الرسمي على الحياة الجمعوية، فالدولة تعمل على تطويق المجتمع حين تجعل من المنظمات الاجتماعية مجرد وسائط لها.إنّ ممارسة الإشراف الرسمي و البيروقراطي عليها يرافقه تقديم إعتمادات مالية أي بعبارة أخرى فرض تبعية مالية عليها[2].

لكن تغير المناخ العام الذي فرضته المتغيرات الداخلية و الخارجية أدى إلى توجه جديد نتج عنه قانون الجمعيات الصادر في 31/ 90 والذي فتح المجال أمام الحركة الجمعوية في الجزائر للظهور و تكثيف وجودها في النسيج المجتمعي الجزائري.

1- رونيه غاليسو،الحركات الجمعوية و الحركة الاجتماعية علاقة الدولة و المجتمع في تاريخ المغرب، إنسانيات ,عدد 8, ماي- أوت 1999 ,ص 10.

2- انظر رونيه غالسيو, مرجع سبق ذكره.

و هذا الانفجار الجمعوي الذي وصفه "عمر دراس" بغير ناضج و غير مكتمل يعود إلى سببين، سبب سياسي و الذي يعبر عن الطلب الهائل للتحرر الاجتماعي و المطالبة بالحقوق، و كذا سبب اقتصادي و الذي تزامن مع أزمة الدولة و عجزها عن تدعيم أهم القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية أمام انخفاض أسعار النفط في بلد اقتصاده ريعي [1].

و تشكل الحركة الجمعوية بعد الأحزاب السياسية أحد الأطراف في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و قد أدّت إجراءات تحقيق الاعتماد بمقتضى القانون رقم 90 – 31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 بخصوص تسهيل إجراءات تكوين الجمعيات إلى إحداث زيادة هائلة في عدد الجمعيات فعل سبيل المثال المقارنة لم يعتمد في الفترة الممتدة ما بين 1976 و 1988 أي لمدة 12 عاما سوى 98 جمعية وطنية أما في الفترة الممتدة ما بين 1989 و 1996 أي أكثر بقليل من 6 سنوات فقد ظهر 678 جمعية وطنية و في النصف الأول من عام 2006 أحصت 947 جمعية وطنية و 87000 جمعية أخرى ذات طابع محلي[2].

المجتمع الجزائري لم يشهد ظاهرة اجتماعية ذات سرعة في الانتشار و الاتساع مثل ظاهرة تكوين و تأسيس الجمعيات.

1- عمر دراس ,الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية:واقع و أفاق, إنسانيات ,عدد 28, أفريل – جوان 2005 ,ص 26.

2 – التقرير الدولي الثالث للجمهورية الجزائرية الشعبية, الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 07 نوفمبر 2006.

خصائص الظاهرة الجمعوية في الجزائر:

يقوم العمل الجمعوي على جملة من المتغيرات و التي يخضع فيها لطبيعة البناء الاجتماعي فالفضاء الجمعوي في الجزائر يمتاز بطابع خاص لأنه يتأثر بالنظام الاجتماعي و البنى العلائقية المختلفة في مجتمع ما زال يستند غلى الأعراف و التقاليد في تحليل واقعه فالوضع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي فرض نوع من الخصوصية على الظاهرة الجمعوية الجزائرية و التي تتميز"بحداثة النشأة حيث أنّ 62% من الجمعيات ظهرت 1990 و التي تغلب عليها الطابع الثقافي و الاجتماعي"[2].

كما يبرز على مستوى العمل الجمعوي في الجزائر غياب لتقاليد الفعل التطوعي و هو الذي يظهر في التنظيم و الرؤية و كذا المنظومة العلائقية داخل الجمعية و التي تؤثر على مدى فعالية الجمعية ضمن مجال اهتماماتها. فعوضا أن تكون العلاقات عملية و تخدم الهدف المشترك للتنظيم على عكس من ذلك تقوم على مصالح شخصية تخدم فئة دون أخرى وهو ما يخل بتأسيس و ركائز العمل الجمعوي الفاعل.

حيث أن هناك فوارق واضحة بين الأهداف المعلنة للكثير من الجمعيات و النشاطات الفعلية وهو ما يدل على قلة تجربة إطارات الجمعية [1].

و قد انطلق "عمر دراس" في تحليله لظاهرة الجمعوية في الجزائر من ثلاث نماذج جمعوية:

1- نموذج الجمعيات و هي الأغلبية على مستوى الساحة جمعيات مساندة و خاضعة لأوامر السلطة المركزية.

2- الجمعيات الاحتجاجية و ذات الحساسية السياسية.

1-عمر دراس, الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية:واقع و أفاق,مرجع سبق ذكره ,ص27.

2- عمر دارس ، الحدث الجمعوي في الجزائر, دراسة حالة ولاية وهران, إنسانيات,عدد 8, ماي – أوت 1999.

1- الجمعيات التي تشبه مكاتب الدراسات و تتعامل مع المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوربي أو جمعيات التنمية المحلية التي تمولها التنظيمات الدولية وهي حديثة الظهور[1].

أما في الجانب التسييري فتمتاز بنقص في الكوادر و قد تناول "عمر دراس" المكونات الاجتماعية لمؤطري الجمعيات و التي لا تتعدى فيها النخبة 10% و أغلب مسيريها من فئة الشباب حيث أن 40% يملكون مستوى جامعي و من أصول اجتماعية متوسطة كما تتصدر الفئات الاجتماعية الوسطى تأطير الجمعيات بنسبة 23% ثم الطلبة و بعدها الفئات الشعبية[2].

فالظاهرة الجمعوية في الجزائر تتميز بالخصوصية و عدم النضج فهي مازالت تحتاج إلى تفعيل دورها و إرساء قواعد العمل الجمعوي و الذي يستلزم مجهودات و دراسات حديثة في هذا المجال باعتباره أضحى عنصر مهم في نمو المجتمعات و تغير السياسة العامة المنتهجة.

كما تتميز بغياب التسيير الجماعي و الذي يظهر جليا في غياب الاتصال و الذي ينأى بمفهوم المشاركة بعيدا.

و من الأهم مظاهر الظاهرة الجمعوية هو عدم وجود رؤية شاملة أو اعتماد هدف و برنامج واضح للعمل به داخل الجمعية, فعدم وضوح الرؤية هو الذي أفضى إلى الطابع ألمناسباتي للجمعية التي لا تظهر إلاّ في المناسبات الكبيرة.

فالعمل الجمعوي ظاهرة اجتماعية ايجابية تمثل سلوكا حضاريا يرتقي

1-عمر دارس, الظاهرة الجمعوية في الجزائر, واقع و أفاق ,مرجع سبق ذكره,ص2.

2- عمر دارس ، الحدث الجمعوي في الجزائر, دراسة حالة ولاية وهران, إنسانيات ,عدد 8, ماي – أوت, 1999.

به المجتمع و هو ثقافة تحتاج إلى ترسيخ فرغم التطور الواضح و الكمي فيتعداد الجمعيات إلاّ أنّها لا تزال مقيدة بمجموعة الاعتبارات التي حددت مندورها بل و ساهمت في تقليص المنخرطين فيها.

و يمتاز الواقع الجمعوي الجزائري بسيطرة التنظيمات المدنية ذات الدور المكمل للسلطة العمومية و مما يزيد من ضعف و هشاشة هذه الجمعيات ندرة الجمعيات الوطنية و تمركز جلها في العاصمة و كثرة الجمعيات الأهلية غير المعروفة مما لا يسمح بتكوين فضاء جمعوي فاعل و متماسك[1].

1- انظر عمر دراس, الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر واقع و آفاق, مرجع سبق ذكره.

ثانيا: واقع العمل الجمعوي في الجزائر و آليات تعزيز نشاطه:

واقع ومعوقات العمل الجمعوي في الجزائر:

تعاني أغلب الجمعيات من عدم تمكنها من الحفاظ على وتيرة عمل متواصلة مع الشريحة المعنية و كذا عجزها عن إعادة إنتاج ذاتها ماديا و اجتماعيا بسبب ارتباطها بدعم الدولة أو المنظمات غير الحكومية حيث نجد أن 68% من الجمعيات استفادت من مساعدات مالية أغلبها صادرة من السلطات العمومية (الولاية و البلدية)[1].

و اعتماد الجمعيات على الدولة يبرز بوضوح من خلال المشاكل المتعلقة ببطء تجسيد المشاريع و برمجة النشاطات و هو ما يفسر ضعف نسبة الانخراط في الجمعيات بالجزائر حيث وصلت نسبة المشاركة بها إلى 4% مقابل 11% في المغرب و 44% في فرنسا[2].

و ما ساهم في زيادة المشاكل هو الكم الهائل من الجمعيات الذي يستمر بالظهور عقب التسهيلات القانونية فحسب حصيلة أعدتها وزارة الداخلية خاصة سنة 2009 أنّ قائمة الجمعيات المحلية المعتمدة تتضمن 3013 جمعية مهمة و هناك 46 جمعية وطنية خاصة بالشباب [3].

فالجمعيات الجزائرية تعاني من العديد من المشاكل أهمها إعطاء الأولية من طرف الحكومة لقطاع دون آخر وهو ما يوضحه تفاوت نسب الدعم الذي تحظى به كل جمعية كما أن مشكل نقص المقرات وعدم جاهزية أغلبها لممارسة مختلف الأنشطة الجمعوية وكذا سوء تسيير الموارد البشرية و نوع الإمكانات المتوفرة ما يطرح هو الأخر إشكالا,و هذه كلها عراقيل تعيق الفعل

1- عمر دارس، الظاهرة الجمعوية في الجزائر في ظل الإصلاحات الجارية,مرجع سبق ذكره ,ص31.

2- www. Radio algerie.dz

3-جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 2010.01.14.

الجمعوي وقد أصبحت السلطات المعنية تعترف بصعوبة توزيع الدعم، وتشتكي من عدم وجود حضور فعلي لهذه الجمعيات على الساحة حيث لا يكاد يذكر دورها[1].

عوض أن تكون الجمعيات فضاءلت حقيقية لصناعة الرأي و مواكبة الحراك الاجتماعي و المساهمة في حل المشاكل انحرفت عن دورها.

و من أهم المشاكل غياب المشروع الجمعوي و ذلك في ظل عدم وجود مشروع اجتماعي متكامل و هو ما يعيق طبيعة و سير عمل أي تنظيم اجتماعي مدني فأول مقومات العمل الجمعوي الالتزام و القدرة على الاستمرارية و هي مشاكل تعاني منها أغلب التنظيمات الجمعوية الجزائرية و ذلك في ظل غياب التصور المستقبلي لبرنامج أي جمعية مما يجعل نشاطها يمتاز بالتذبذب فهي تغيب و تبرز حسب توالي الأحداث فقدرة الجمعية على الاستمرارية و تطوير ذاتها شرط أساسي لتصبح فاعل اجتماعي ضمن الواقع الجزائري المتشعب.

فالحركة الجمعوية في الجزائر ما زالت تعاني من إعادة إنتاج النظم التقليدية و القرابية في شكل حديث و ليس اعتبارا على أساس الفرد الذي أنتجه المجتمع الرأسمالي و الذي يختفي فيه دور العائلة و النظام القرابي في العلاقات و ذلك لخدمة الفرد و من أجل تلبية المصالح الفردية في إطار المصالح العامة و ذلك بتفعيل الدور الاجتماعي للفرد فمن خلال الرؤية الواضحة و ترسيخ قواعد الفعل الجمعوي و كذا الجدية في التغيير يمكنها أن تلعب دور الوسيط بين الأطراف سواء كمؤسسات أو كأشخاص في عملية توزيع الأرباح و المنافع بإرساء قواعد الفعل الجمعوي يمكن أن يكون لهذا التنظيم أدوار تنموية رائدة حيث تتطرق للمشاكل التي أغفلتها الدولة و تقوم

1- جريدة الشروق اليومي، الصادرة بتاريخ: 18.10.2008.

بتشريح الواقع و فهمه بتناول مختلف جوانبه و المساهمة في إيجاد الحلول وهو الدور الذي لم يعد حكرا على السلطة و حدها فقد أضحت منظمات المجتمع المدني فاعلا ذو وزن كبير في النظام الاجتماعي لأي بلد و به تقاس نسبة تطور أي دولة أو تخلفها و لكي تصل الحركة الجمعوية إلى هذا الدور أو المستوى يستلزم عليها تجاوز كل المشكلات و المعوقات التي تقف في طريق تفعيل دورها فالواقع الاجتماعي الجزائري و البني التحتية للمجتمع الجزائري تقضي بتضافر مختلف الجهود و ذلك حتى تكتمل الظاهرة الجمعوية في الجزائر.

آليات تعزيز النشاط الجمعوي:

يواجه العمل الجمعوي في الجزائر العديد من الصعوبات و المعوقات التي تحد من دوره الاجتماعي ومن أجل تفعيل هذا الدور يجب اتخاذ إستراتيجية معينة تسمح للجمعيات باحتلال موقعها في النظام الاجتماعي عن طريق وضع إطار واضح لطبيعة لأي عمل جمعوي بحيث يحمل أهداف على المدى القريب و البعيد مع تحديد إستراتيجية الوصول لهذه الأهداف و الوسائل المادية و البشرية الكفيلة بذلك أي القيام بدراسة شاملة لمشروع الجمعية كشرط لتقديم أي اعتماد من طرف الدولة ويمكن تحسين أداء النشاط الجمعوي عن طريق:

- منج الجمعيات حاجتها من الأراضي لإقامة منشآتها.

- تخصيص الموارد المالية و الذي لا يرافقه بالمقابل أي تدخل من أي جهات مسئولة سلطوية في مجال نشاطات الجمعيات.

- تقديم الدعم الحكومي للجمعيات في مجال توفير الكتب و المعدات و الأثاث و اللوازم كأجهزة الكمبيوتر.

- تحديث و تطوير القوانين المتعلقة التشريعية المتعلقة بالعمل الجمعوي

و تقديم التسهيلات اللازمة و التخفيف من حدة العراقيل الإدارية.

- النظر في مشكل نقص المؤهلين و غياب تقاليد العمل الجمعوي عن طريق " تأهيل مؤطري الجمعيات و تطوير آلية عملهم تماشيا مع الأهداف المرجوة لكل تنظيم مدني"[1].

1-بلال العربي, دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع,مقترحات لتطوير العمل التطوعي ,دمشق,1999,ص18.

ثالثا: الإطار القانوني للجمعية في الجزائر

القوانين المنظمة للتنظيمات الجمعوية في الجزائر:

كان قانون الجمعيات الفرنسي الصادر بتاريخ 05 جويلية 1901 المرجع لكل القوانين المنظمة و ذلك حتى بعد الاستقلال و للفترة الممتدة ما بين 1962 إلى 1971 و شملت الأصناف الجمعوية الثلاث و المحددة وفق قواعد القانون الفرنسي[1]:

1- التنظيمات غير المعلنة و التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية.

2- التنظيمات المعلن عنها و التي لا يمكن لها استقبال الهبات و الإعلانات.

3- التنظيمات ذات النفع العام و التي تتمتع بشخصية معنوية كاملة و ذات أفضلية من حيث الدعم العمومي.

و بعد صدور أول تشريع جزائري ذو طبعة اشتراكية بتاريخ 1971 ثم إلغاء العمل بالقانون الفرنسي.

و قد انعكس واقع الحياة السياسية حسب "الزبير عروس" على التنظيمات الجمعوية التي فرض عليها نوع من التوجه الإيديولوجي و السياسي [2] . وما جاء في هذا الدستور الذي أتى عقب إعلان الثورة الزراعية و استملاك الأراضي الخاصة و التي خشيت الحكومة من قيام الريفيين ضدها.

أما الدستور الصادر في 1976 و الذي ثم إصداره في ظل الميثاق الوطني أشد صلابة حيث ينص على أن حرية الاجتماع معترف بها وليست مكفولة كما نص القانون السابق و بالتالي فقد واجهت الجمعيات حدة القانون و قيوده و تدخل الحكومة في جميع نشاطاتها [3].

---

1 - الزبير عروس ,الحركة الجمعوية في الجزائر:الواقع و الأفاق , رقم 13 , منشورا ت crasc, 2005 ,ص18.

2- الزبير عروس ,مرجع سبق ذكره ,ص 2.

3-www.nohr-s.org

وفي الثمانينات بدأ الحديث عن منظمات المجتمع المدني يكثر كتعبير للتوجه الديمقراطي و تبعا لذلك ثم التصديق على القانون 15/85 في 1987 والذي أفضى إلى إلغاء الاعتماد المسبق و الرجوع إلى التصريح الإداري الذي كان سائدا قبل 1971.

أما القانون السائد اليوم فهو الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 1990 والذي شجع تكاثر الجمعيات في المجالات التقليدية الرياضية و الثقافية, الاجتماعية, الدينية و علاوة على ذلك تشكلت جمعيات عاملة في مجال التطوير المستمر و البيئة وبعد تلك الفترة كانت هناك فترة من الركود نتيجة الأحداث الدامية في التسعينات و بعد إعلان حالة الطوارئ في 1992.

ومن أهم مميزات قانون 1990:

كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الاجتماعية الثقافية الاقتصادية المهنية.

حدد القانون الحالي توفير الشروط التالية لتأسيس الجمعية :

- تعد أي جمعية باطلة في حالة ما إذا كان هدفها يخالف القوانين السارية و الآداب العامة.
- وفي حالة ما إذا لم تتوفر في الأعضاء المؤسسين الشروط المحددة في المادة 04 التي تنص على:
- أن يكون الفرد جزائري و راشد
- يتمتع بكل حقوقه المدنية و السياسية
- ليس لديه تاريخ يخالف مصالح الكفاح التحرري
- يجب عقد جمعية تأسيسية تجمع 15 عضوا على الأقل
- يتعين على الأعضاء المؤسسين إيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى الولاية مقر الجمعية في حال ما ذا كان نشاط الجمعية ذو طابع وطني أو جهوي.

- يجب عقد جمعية تأسيسية تجمع 15 عضوا على الأقل.
- يحدد القانون أجلا مدته 60 يوما لدراسة ملف تصريح التأسيس و يستلزم على الأعضاء القيام بحملة إشهارية فيما يخص تأسيس الجمعية في جريدة وطنية و يومية واحدة على الأقل.

و رغم أن بعض الدراسات العربية المقاربة التي أجريت في التسعينات على الجمعيات و المجتمعات المدنية قد منحت الحالة الجزائرية وضعا ايجابيا متميزا و هي تتحدث عن التشريعات المنظمة للعمل الجمعوي في عملية تكوين الجمعيات خاصة تلك التي وصفت القوانين بالمتسامحة اعتمادا على المادة السابعة من قانون الجمعيات التي تتحدث عن شروط التأسيس و التي لا تتطلب نظريا إلا التصريح لدى السلطات المختصة فان القراءة الجيدة للقانون و الممارسات الفعلية المرتبطة به قد تجعل الملاحظ يعيد النظر في الحكم المتفائل فإضافة إلى صعوبات التأسيس و التسيير التي تبقى إلى حد كبير تحت سيطرة السلطات العمومية ممثلة في وزارة الداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية إذ بفعل القانون و الممارسات البيروقراطية تحتفظ الوزارة بحقها في طلب حل الجمعيات بواسطة قرار قضائي في شروط حددتها المادتين 32 و 35 من القانون [1].

هذه التجربة بإطارها القانوني الذي تطورت داخله وما يميزها من انتكاسة و لو جزئية بعد حالة العنف التي عاشتها الجزائر و ما ترتب عن ذلك من نتائج تطبيق قانون الطوارئ ومم يضاف إليه من نقص في التجربة الديمقراطية لدى أجيال من الجزائريين تربوا لسنين داخل الأحادية كلها عوامل لم تساعد على إنتاج تجربة جمعوية متميزة.

1-http://www.startimes.com/f.aspx?t=27476996

شروط التأسيس:

تضع كل دولة شروطا معينة لتأسيس الجمعيات تتناسب مع طبيعة المجتمع ومع طبيعة نظام الحكم و يتعلق الأمر مثلا بالحد الأدنى من الأشخاص الذي يمكن معه تأسيس الجمعية و الشروط الواجب توفرها في هؤلاء الأشخاص المؤسسين و الظروف التي ينبغي توفيرها وكدا أهداف هذه التنظيمات [1]، وغير ذلك من النقاط التي ترتكز عليها قوانين الجمعيات كشروط ضرورية للتمكن من تكوين جمعية.

و تخضع عملية تأسيس الجمعية إلى سلسلة من البروتوكولات الرسمية التي تبدآ بالجمعية العامة تلك الأخيرة تضم جميع الأعضاء المؤسسين للجمعية و من خلالها تتم المصادقة على القانون الأساسي للجمعية و الذي يجب آن يشتمل على مجموعة محاور أساسية هي :

- هدف الجمعية و تسميتها.

- طريقة تنظيمها و مجال اختصاصها الإقليمي.

- حقوق أعضائها وواجباتهم.

- شروط انتساب الأعضاء و انسحابهم و شطبهم و إقصائهم و كيفيات ذلك.

- شروط محتملة مرتبطة بحق تصويت الأعضاء.

- قواعد تعيين المندوبين لجلسات الجمعية العامة وكيفيات ذلك.

- دور الجمعية العامة و الهيئات القيادية و نمط تسييرها.

1-إبراهيم عبد الهادي المليحي, تنظيم المجتمع مداخل نظرية و رؤية واقعية, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 2003, ص-ص 87-79.

- طريقة تعيين الهيئات القيادية و تجديدها و تجديد مدة عضويتها.

- قواعد النصاب و الأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة و الهيئات القيادية.

- قواعد دراسة تقارير النشاط و إجرائها و الموافقة عليها و رقابتها و كذلك الموافقة على حسابات الجمعية.

حدود نشاط الجمعية:

يمكن للجمعية أن تمارس عدة نشاطات حسب ما يتلاءم مع أهدافها و إمكانياتها حيث يتطلب السعي لتحقيق غايات الجمعية لممارسة الأدوار المنوطة بها وذلك طبعا في حدود ما تسمح به قوانين البلد المعني ففي الجزائر يسمح القانون للجمعية بالمثول أمام القضاء و ممارسة حقوق الطرف المدني بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية و تلحق ضررا بمصالح أعضائها الفردية أو الجماعية فيمكن مثلا لجمعية بيئية مقاضاة هيئات أو مؤسسات يضرون بالبيئة و يشكلون خطرا على سلامة البيئة ، كما يمكن لجمعيات حماية المستهلك مثلا مقاضاة المؤسسات التي تعرض للمستهلكين مواد غير صالحة للاستهلاك إلى غير ذلك من الحالات .

كما يمكن للجمعية إبرام العقود و الاتفاقيات التي لها علاقة بهدفها مع منظمات حكومية أو غير حكومية و ذلك في إطار التنسيق بين الجمعية و جمعيات أخرى ذات الأهداف المشابهة أي المصالح المشتركة أو المنفعة المتبادلة كما يمكن التنسيق مع مؤسسات خاصة أو هيئات حكومية مختلفة يمكن أن تقدم نوعا من المساعدة أو الشراكة أو التعاون مع الجمعية و ذلك في إطار السعي لتحقيق أهدافها إذ يمكن مثلا لجمعية منتجة إبرام العقود مع مؤسسات تجارية للتكفل بتسويق منتجاتها أو حتى إبرام اتفاقيات مع هيئات و منظمات دولية و ذلك حسب ما يسمح به قانون كل دولة.

كما يمكن للجمعية اقتناء أو كراء الأملاك العقارية (مباني- أراضي) أو المنقولة (سيارات تجهيزات....) و ذلك لتسهيل ممارسة أنشطتها المختلفة و حسب قانونها الأساسي و أحيانا يسمح للجمعية اقتناء أو كراء هذه الأملاك مجانا أو بمبالغ رمزية تدعيما من الحكومة لنشاط الجمعية [1].

يعتبر التمثيل من الأدوار و الأنشطة المنوطة بالجمعية لدى السلطات العمومية حيث يمكن للجمعية إن تكون ممثلة لدى هذه السلطات و ذلك فيما يتعلق بالمشاركة في الاجتماعات و النقاشات التي تدخل في دائرة اختصاصها و المساهمة في صنع القرار و الحرص على تنفيذه .

و تعد التوعية أيضا من الأنشطة الهامة التي يمكن للجمعيات القيام بها و ذلك من خلال إصدار توزيع نشرات و مجلات ووثائق إعلامية مختلفة لها علاقة بهدفها

كما يمكنها تنظيم معارض و ملتقيات و أيام دراسية أو استغلال الوسائل الإعلامية المختلفة لتحقيق أهدافها وفي الجزائر يسمح القانون للجمعيات الوطنية بالانضمام إلى جمعيات دولية بعد موافقة وزير الداخلية [2].

إن هذه الأنشطة هي خطوط عريضة يمطن للجمعية استغلال الإمكانيات التي تتيحها لها.

1-المادة 16 من قانون 90-31

2- المادة 21 من قانون 90-31

خـــــاتمـــــة

تميزت الساحة الجزائرية بظهور العديد من الجمعيات و تزايد نشاطها في فترة محدودة وهو الوجود الخاص الذي يرتبط بواقع سياسي و اجتماعي معين فرضته جملة من المتغيرات التي أدت إلى نوع من التوجه حدد معالم الحركة الجمعوية في الجزائر التي مازالت قيد النضوج و الترسخ أكثر في المجتمع.

فالجمعية كتنظيم من منظمات المجتمع المدني و تعبير عن قدرة الأفراد كجماعات على تسيير شؤونهم و التطرق إلى إشكالات واقعهم مازلت تحاول اكتساب الشرعية عن طريق تواجدها بمختلف الميادين وهو الحضور الذي أطلق عليه البعض بالظاهري أو الكمي فقط.

و ضمن هذا الإطار تستمر الحركة الجمعوية في سعيها لإحداث الفرق بتناول إشكالات الواقع المجتمعي الجزائري.

تـــمـــهيد:

الجمعيات ذات الطابع الإدماجي هي تنظيمات مدنية وسيطة تعرف من خلال الدور الذي تقوم به وهي تنطلق من واقع محدد أفرزته بيئة اجتماعية و اقتصادية معينة .

إذ ينظر إلى هذه الجمعيات عن طريق واقع الفئة التي تمثلها في المجتمع و إشكالاتها ومن هذا المنطلق تناولنا في هذا الفصل واقع الشباب الجزائري بربطه بواقع سوق العمل, فمفهوم هذا النوع من الجمعيات لا يرتبط بالأساس بالإطار ألمفاهيمي وإنما هي تصور عملي لواقع الفئات الاجتماعية التي تدخل في نطاق اهتماماتها .

فهذه الجمعيات ترتبط بمفاهيم الشباب و التهميش و تقوم على أساس الإدماج الاجتماعي و المهني و كلها أسس أعطتها مجموعة من الأدوار التنموية فهي تعبر عن الدور الفعلي و الجلي الذي من المفروض أن تقوم به المنظمات المدنية وقد حولنا إسقاط واقع الشباب الجزائري و الشغل على المفهوم للتأكيد على ضرورة وجود هده الجمعيات فيما يبقى دورها في المجتمع الجزائري محل تساؤل ننطلق فيه من تحليل إشكالات ظاهرتي الشباب و العمل كأساس أولي وشرط لتأسيس هدا النوع من الجمعيات.

أولا: الجمعية الوسيطة التصور و العوامل

تنطلق فكرة الجمعية الوسيطة من نظام التكوين المهني من أجل التمهين و التأهيل المهني كوسيلة للإدماج الاجتماعي.

و يعتبر نظام التلمذة الصناعية أول منهج تربوي لإعداد الأفراد للعمل عرفته الشعوب القديمة، و قد أضفت هذه الأخيرة الطريق الوحيد لتعلم العمل اليدوي في ذلك الوقت[1].

أما في العصور الوسطى فقد ظهر نظام الطوائف الحرفية كمؤسسات لتكوين الأفراد مهنيا يقوم على ثلاث مراحل ليصبح الفرد صاحب مهنة[2].

- مرحلة الصبية.
- مرحلة الصانع.
- مرحلة المعلم.

و كانت مدة الصبية أو كما تعرف بالتلمذة الصناعية تمتد إلى سبع سنوات أو ثمانية أحيانا إلى اثنتي عشرة سنة و عندما تنتهي فترة التكوين يصبح الصبي عاملا باليومية.

وبعد الثورة الصناعية لم يعد البيت مكانا للتكوين و زاد الاحتياج للعمال المتكونين تكوينا جيدا.

و قد ظهرت في القرن التاسع عشر نوع من المدارس تضم اليتامى و الفقراء، و القصد من ذلك أن يتعلم الفرد حرفة صناعية يكسب بها رزقه و تعتبر أول مظهر للتنظيمات المدمجة بأنواعها.

1- صلاح العرب عبد الجواد " اتجاهات جديدة في التربية الصناعية، الجزء الأول, د. د. ن, 1962 ,ص 10 – 11.

2- عبد الباسط محمد حسن, " علم الاجتماع الصناعي، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1986.

و الجمعيات الوسيطة هي هياكل للتكامل من خلال النشاط الاقتصادي و قد نشأت عقب قانون 1987 بفرنسا.

فالجمعية الوسيطة هي وسيلة للإدماج للذين يعانون صعوبات اجتماعية و مهنية خطيرة بإدخالهم إلى سوق العمل [1]. فهي تنظيم يقوم على الانخراط المهني للشباب و الذي يسمح لهم باحتلال المكانة الاجتماعية.

الجمعية الوسيطة تقوم على جملة عناصر هي: التكوين، الإدماج المهني و الاجتماعي و الشباب كفئة مستهدفة من هذه الصيرورة.

و هذا النوع من الجمعيات يهدف لإعادة إدماج الأفراد في الحياة الاجتماعية و المهنية, و هي تعبر عن التزام التضامن المدني السليم لروح القانون الذي ينظم عمل الجمعيات.

تعتبر الجمعية جسم وسيط بين الدولة و المجتمع المدني، و هي كتنظيم يسمح للأفراد أو جماعات الأفراد أن يصبحوا فاعلين اجتماعيين عن طريق استثمار قدراتهم في مشاريع و أهداف جماعية في إطار تنظيمي[1].

الجمعية بصفة عامة هي وسيلة للمشاركة الاجتماعية و الحراك و الاندماج في إطار ديمقراطي ضمن حس جماعي.

أهداف الجمعيات الوسيطة:

تلعب الجمعيات و المنظمات المدنية التي تعبر عن مدى وعي المجتمع بذاته و التكفل التلقائي بمشكلات أعضائه دورا في النسيج الاجتماعي بمختلف تداعياته باعتبار الجمعيات هي القاطرة التي تقود المجتمع نحو الحداثة و التنمية، فهي جسر للعبور من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث حسب

1- Bref, N° 18 Novembre, 2001.

2- FOWZI Hakim, Essai d’analyse d’une vie associative, lecss. A. S.T.M. France, 1984, p 18.

" توكفيل", التكامل بين الجمعيات و أجهزة الدولة في وضع الخطط و البرامج المتصلة برعاية مختلف الفئات الاجتماعية كالمهمشة و المعروفة فالجمعيات هي القناة الرئيسية التي تحقق المشاركة الفاعلة للمواطنين في الجهود التنموية.

و تبرز أهمية وجود حركة جمعوية ديناميكية في المجتمع في المراحل المتميزة بالتغيير الهيكلي في البنية الاقتصادية أو النظام السياسي حيث تظهر فجوات كبيرة نتيجة للفراغ الوظيفي للمؤسسات و ما يتركه انسحاب الدولة من تقديم العديد من الخدمات الاجتماعية فينعكس ذلك سلبا على الفئات الاجتماعية الضعيفة[1]. فأهم أهداف هذه الجمعيات هي التعامل مع الفئات المهمشة و التي تجد صعوبات و ذلك بإدماجها اجتماعيا و مهنيا و جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية.

الجمعية الوسيطة مؤسسة مجتمعية تقوم على مشروع إدماجي للشباب العاطل عن العمل و المقصى من المنظومة التربوية و تنطلق من مبدأ مفاده أنّ الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعامل الفئوي القائم على السن بوصفه معطى اجتماعي و هو ما ذهب إليه "محمد فريد عزي" في مقالته عن شباب المدينة بين التهميش و الاندماج[2].

حيث تعمل هذه الجمعيات على احتواء هذه الفئة الناشطة ديمغرافيا و التي ترتبط بها العديد من الانحرافات الاجتماعية.

فالجمعية تهدف إلى تأهيل الشباب عن طريق تكوينهم في ميادين متخصصة لإدماجهم في سوق العمل، فالتمهين هو وسيلة للانخراط في النظام المجتمعي.

1- عبد الله بوصنبورة، دور الجمعيات في رعاية و تأهيل المعاقين، عبد الله بوصنبورة، الباحث الاجتماعي، عدد 10، سبتمبر 2010، ص 284.

2- محمد فريد عزي ,شباب المدينة: بين التهميش و الاندماج اقتراب سوسيو ثقافي لشباب مدينة وهران ، إنسانيات, عدد5 ماي – أوت 1988, ص 33.

و تسعى إلى احتواء هذه الفئة المهمشة عن طريق العمل الذي يحدد مكانة الأفراد داخل نسيج المجتمع.

و قد أوضحت العديد من الدراسات أهمية العمل حيث أن 89% من الشباب يرون في العمل عاملا أساسيا لإدماج الفرد داخل المجتمع[1], و المنظومة الجمعوية الوسيطة تعمل على إيجاد حلول ناجحة لتحقيق أنشطة مدرة للدخل كما تهدف إلى البحث عن طرق التكوين و التأطير المستمر للشباب بالإضافة إلى تشجيع المبادرات المحلية و الجهوية و الوطنية ذات الطابع التنموي. وذلك عن طريق مساعدة الفرد في خلق مؤسسات و مشاريع خاصة ، و متابعتهم في سلك التوظيف.

كما تسعى إلى إذكاء روح التكافل و التعاضد الاجتماعي, و غرس قيم المواطنة و الحفاظ على المكتسبات و الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية و البنيات التحتية, و التخفيف من حدة القطاع غير الرسمي و بالأساس محاربة البطالة كمصدر للعديد من الآفات الاجتماعية فالبطالة تؤدي إلى تهميش الأفراد و إقصائهم من أدوارهم الاجتماعية كفاعلين.

تقوم الجمعيات على أساس استحداث فرص جديدة أمام الشباب بإعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع بتطبيق سياسات واستراتيجيات جديدة في المجال الاجتماعي و التنموي للتصدي للمشاكل و الاحتياجات المتجددة للشباب.

وتبرز أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه على مستوى الإدماج المهني و الاجتماعي للشباب حيث تنتج خدمات مكملة وفي أحيان أخرى خدمات بديلة للقطاع العام بالإضافة إلى أن رسالتها و قيمها كلها تهدف إلى تقييم هدا النوع من الخدمات الإدماجية إلى فئة من المجتمع من أجل مساعدتهم [1].

1- مراد مولاي الحاج و آخرون, الشباب الجزائري بين التهميش و الاندماج, وقائع أيام مشاريع البحث الوطني, crasc, 2006 , ص 40.

2-إبراهيم بن علي الملحم, إدارة المنظمات غير الربحية ,الأسس النظرية و تطبيقاتها, إدارة النشر العلمي و المطابع, الرياض,2004,ص47.

فالإدماج الاجتماعي و المهني عن طريق الجمعيات يهدف إلى مساعدة الشباب على التكيف مع وسطه الاجتماعي و يتضمن استثمار قدراته و تقديم خدمات و تسهيلات متكاملة في المجالات الاجتماعية و المهنية للشباب و إعدادهم إعدادا اجتماعيا لممارسة أدوارهم في المجتمع قدر الإمكان مما يجعل الشاب قادر على الحصول على مناسب و الاستقرار فيه.

عوامل ظهور الجمعيات الوسيطة:

الجمعية باعتبارها فضاء لعملية الإدماج المهني للشباب في سوق العمل كان لظهورها كتنظيم مدني جديد عوامل أفرزتها جملة من التطورات و الوقائع الاجتماعية و الاقتصادية.

و ينطلق تصور و رؤية الجمعية من أنّ العمل هو وسيلة لاكتساب مكانة اجتماعية و القضاء على بعض الظواهر السلبية في المجتمع و التي يسببها الفراغ والفقر و غيرها من المتغيرات.

و يعود السبب الأساسي لظهور هذا النوع من الجمعيات إلى فشل السياسات الاقتصادية و الاجتماعية, و عدم قدرة الدولة على التكفل بكل الحالات مع تزايد نسبة البطالة وواقع سوق العمل العالمية, وكذا الظروف الاجتماعية السيئة التي أفضت لإقصاء فئة كبيرة من الشباب. ففشل السياسات العامة لمكافحة البطالة يعد عاملا بارزا لتكون الجمعية الوسيطة.

تقوم هذه الجمعيات بدراسة سوق العمل و النظر في مستوى الطلب و نوعه و ملاءمته مع العرض حيث تسعى إلى تكييف مخرجات التكوين مع متطلبات القطاع المهني عن طريق التعاون بين الجمعية و المؤسسة المدمجة التي تقوم بدور التوظيف بناءا على شروط محددة[1].

و تعنى الجمعية بالفئة المهمشة و المقصية من النظام التربوي و التي لا تملك فرص و مؤهلات لدخول نظام سوق العمل فقد وجدت هذا النوع من

1- Bref. N° 18. Novembre 2001.

الجمعيات من أجل التكفل بهذه الفئة حتى لا يشكل الفشل الدراسي نهاية المطاف بالنسبة إليها، و بالتالي يؤذي إلى توجهها إلى طرق مسدودة.

كما تهدف إلى إعانتهم على تلقي تكوين في ميدان معين و مساعدتهم ماديا و معنويا حتى يثم توظيفهم و ذلك بمتابعتهم.

و نسبة إلى التطور الديمغرافي الهائل يجد هؤلاء الشباب صعوبة في الحصول على عمل و هنا تسعى هذه الجمعيات للتخفيف الضغط على الدولة التي لا تصل إلى مختلف الفئات و تبقى قدراتها محدودة في نطاق الإدماج.

فالشباب بدون مؤهلات و بدون مستوى دراسي فرصه في العمل ضئيلة جدا, و هنا يأتي دور الجمعيات الوسيطة لقلب الموازين حيث تحوله من فرد هامشي إلى فرد فعال. كما تهدف إلى إثراء مهارات العمل الجماعي و تقوم هذه التنظيمات بخلق فرص عمل و مع تصاعد نسبة البطالة بدأت هذه الجمعيات تأخذ أهميتها و ذلك في ظل الاحتياجات المتصاعدة و غير الكافية[1], فالسبب الرئيسي لتكون الجمعيات الوسيطة هو اجتماعي اقتصادي.

دور الجمعيات في المجال الإدماجي:

أصبح للتنظيمات الجمعوية دور محدد ووظيفة في المجتمع تظهر من خلال برنامج و إستراتيجية العمل لأي جمعية حيث تقوم بعدة أدوار و خصوصا في المجال الإدماجي المهني و الاجتماعي إذ تساعد الشباب على الانخراط في المحيط الاجتماعي و تسهل عملية إدماجهم مهنيا عن طريق تكوينهم في عدة مهن و الاتصال بمؤسسات التوظيف مع السعي للتوفيق بين نوع التكوين و متطلبات سوق العمل, و ضمن هذا الإطار أجرى مركز الدراسات و البحث في المهن و المؤهلات دراسة حالة لخريجي مؤسسات التكوين المهني و المؤسسات الشبيهة بها كالجمعيات التي تقوم بنفس الدور إذ وجد أن نسبة المتكونين عن طريق التمهين هم الأكثر حظا في الحصول على

1-LAVILLE Jean Louis, Sociologie des services : entre marché et solidarité, ères, France, 2005, p 82

منصب شغل[1].و يرجع السبب في ذلك إلى أنّه يتم بالتداول بين المؤسسة التكوينية، ومواقع العمل مباشرة، مما يضمن ملائمة التكوين مع حاجة السوق ومن جهة أخرى فإن هذه المراكز تمكن المتمهن من اكتساب مهارة عالية.

و بناءا عليه فطبيعة التكوين التي يمتاز بها تشكل وسيلة للحوار و التشاور، بين منظومة التكوين المهني و سوق الشغل و على هذا الأساس أصبح يشكل آلية أساسية للربط بين هاتين المنظومتين.

و هذه التعديلات التي طرأت على قانون التمهين تهدف إلى سد الثغرات التي لوحظ أنّها تعرقل الدور المهم الذي يلعبه هذا النظام و تجدر الإشارة إلى أنّ البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تفضل هذا النوع من التكوين غير أنه يدوم طيلة حياة العامل.

و في ظل هذا الواقع المليء بالصعوبات تحاول هذه التنظيمات الجمعوية ضمان إدماج الشباب اجتماعيا و مهنيا، وبهذا الخصوص تشير المعطيات الاقتصادية و التجارب الدولية إلى أن التكوين المهني و التشغيل سيصبح النمط السائد مستقبلا و هو البرنامج الذي تعتمده الجمعيات الوسيطة. وعلى سبيل المثال في ألمانيا يعتبر هذا النمط متطورا جدا، و كثيرا ما يذكر على أنّه أفضل النماذج للتكوين المهني العملي الناجح و يقال أنّه النموذج الأيسر لنقل كل المهارات التي تحتاجها المهنة بمعنى أنّه شكل محدد للعمل الذي يحتاج إلى مهارات و كثيرا ما يعتبر أحد العوامل التي جعلت نسبة بطالة الشباب منخفضة مقارنة مع البلدان الأخرى, فهو يسمح بانتقال ناجح بين المدارس المهنية و عالم الشغل على أساس أن النظام الثنائي المطبق في ألمانيا يعتبر أحسن نمط للتكوين على مستوى العالم فيجدر بنا التعريف به. عند الخروج من النظام التربوي يتوجه أكثر من ثلثي الشباب نحو تكوين مهني في نظام ثنائي و يبدأ معظمهم هذا التكوين بعد عدة سنوات من التعليم

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول التكوين المهني, 2005, ص 88.

المدرسي تختلف من فرد لآخر في سن السادسة عشرة أو السابعة عشرة بدون أي شرط ما عدا السن الدنيا و هي 15 سنة و يتم هذا التكوين في مكانيين متكاملين هما في الغالب المنشآت الخاصة و المدرسة المهنية مشترك فيما بينهما و تقسيم محدد لواجباتهما[1].

و هذا النظام قد بني بطريقة تطويرية حتى يسمح بالتكيف مع الاحتياجات الاقتصادية المتغيرة و بفضله يمنح للمتكون فيه مستوى عامل مؤهل.

و لقد أثار النظام الثنائي الألماني في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا في العالم خاصة من فرنسا التي تعتبره كهدف يجب الوصول إليه لأن نسبة البطالة تقل أربع مرات عن تلك المسجلة في ألمانيا.

و الشارع الفرنسي قام بتعديل قانون 16 جويلية 1971 بموجب قانون 23 جويلية 1987 حيث أراد من خلال هذا الأخير، أن يعطي بعدا جديدا للتكوين المهني، حتى لا يبقى كما كان مجرد ملجأ للذين فشلوا في النظام التربوي فنص على إمكانية الحصول على عمل.

1- إنعام المفني " التعلم في الشركة و في المدرسة – التكوين بالتناوب في ألمانيا، مجلة معالم , عدد 1، جانفي 1997، ص 29،291.

ثانيا: الإدماج الاجتماعي و المهني في الجمعيات محدداته و مراحله

الشباب و الهامشية:

الشباب واقع اجتماعي يحدده المجتمع لجيل يضم فئات متقاربة في السن و مختلفة من حيث الجنس و الانتماء الاجتماعي، تشترك في كونها تمر بمؤسسات التنشئة و بمرحلة الإعداد و تنتظر الدخول إلى الحياة الاجتماعية أو في كونه احتل حديثا موقعا فيها.

فحسب " OLLSUD Olivier" هناك أربعة مراحل متتابعة يجب على الفرد أن يمر بها وهي [1]:

*- نهاية الدراسة .

*- مغادرة بيت الأسرة.

*- اندماجه في سوق العمل .

*- بناء الأسرة .

فهذه المراحل الضرورية لتحقيق الاندماج و إذا كان هناك خلل و ثم إسقاط أحد هذه العناصر يسقط معه دور الفرد كفاعل و كان هناك نوع من التهميش .

التعريف الاجرائي الشباب الهامشي :

يقصد به فئة اجتماعية معدلاتها العمرية مابين 15 إلى 40 سنة مبعدة من العملية الإنتاجية لا تساهم في المجال السياسي ، تمارس مهنا توصف بالهامشية في المدن و تعتقد أن الدولة تخلت عنها و لهذا يحطم هؤلاء الشباب ممتلكات الدولة في كل حركة احتجاجية و يحلمون بالهجرة خارج الوطن [2].

فالتهميش مرتبط مباشرة بوصول أو عدم وصول الأفراد أو المجموعات إلى الموارد الاقتصادية و هنا تظهر فئات العاطلين عن العمل .

- بوعبد الله قاسمي ، العنف و الشباب في الوسط الحضري ، دراسة ميدانية لإحياء بمدينة وهران ، رسالة ماجيستر, قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ,2008-2009 ,ص23.

2- عبد الحليم مهورباشة ، مرجع سبق ذكره, ص 235 – 234.

كما أن الشباب هم الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع و صناعة مستقبله ، وهم في الوقت ذاته يشكلون التحدي الكبير في عملية تأطيرهم و إدماجهم في مسارات الحياة الاجتماعية و الوطنية و الإنتاجية إنهم يشكلون العبء الذي تضيق به السلطات ذرعا و تخشاه أيما خشية [1].

فالشباب هم مجموعة فئات يتوزعون بين ثلاث نماذج:

1- الفئة المحيطة المترفة و هي فئة قليلة.

2- الفئة المنغرسة اجتماعيا و مدرسيا ، وهي فئة كبيرة طامحة لبناء مكانتها و أخذت حظها من الفرص .

3- فالفئة الشباب المهمش "الظل " وهي فئة الفائضة عند الحاجة و بالتالي المستغنى عنها و التي لا تدخل في حساب السلطة و مخططاتها [2].

و الفرد المهمش هو الشخص الذي يحتل مكانا متدنيا في إطار نظام التدرج الاجتماعي و هو كل إنسان يشعر بالغربة في وطنه و الذي لا يستطيع الوصول إلى حقوقه و لا يساهم في تنمية المجتمع و المهمشون يضمون :

القطب الهامشي و يتكون من الحثالة الاجتماعية، اللصوص و المنحرفون.

الانسحابيون : هم الجالسون على خط الساحة يتفرجون لأنهم يعتقدون أن مجتمعهم تخلى عنهم و يعمل على قطع الطريق أمام مشاركتهم في الحياة العادية .

1- عبد الحليم مهورباشة ،الدولة و تهميش الشباب في الجزائر ، الباحث الاجتماعي ,عدد 10سبتمبر 2010 ، ص 234 .

2- عبد الحليم مهورباشة ، مرجع سبق ذكره, ص 235 .

الأوجه الرئيسية للإقصاء الاجتماعي:

يمكن تعريف الإقصاء الاجتماعي بحالة تفكك يصيب الروابط الاجتماعية و يستدعي مزيدا من التركيز على التضامن و على الطبيعة العضوية للمجتمع، والإقصاء الاجتماعي هو في تعريف أوسع عملية استبعاد جزئي أو كامل للأفراد أو المجموعات عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

و هكذا يكون الإقصاء الاجتماعي نقيضا للإدماج الاجتماعي. فالإقصاء الاجتماعي يضع الفرد في وضع إجحاف مقارنة بغيره من الأفراد فيؤذي إلى المساس بحقوق هذا الفرد الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و يضعف قدرته على الحصول على السلع و الخدمات و يعوق مشاركته كعنصر فاعل في المجتمع.

و يشمل مفهوم إقصاء الأفراد أو الجماعات عوامل مثل مصدر الرزق العمالة، الأراضي، السكن، مستوى الاستهلاك، التعليم، ومستوى المهارات و رأس المال، و الثقافة و الحصول على السلع العامة و المستوى الاجتماعي.

و هذا يطرح سؤال إذا ما كان الإقصاء الاجتماعي هو حالة ثابتة يستهدف فئة اجتماعية معينة أو ظاهرة اجتماعية متحركة فإذا كان الإقصاء الاجتماعي يعتبر ظرفا أو حالة ثابتة فذاك يؤذي غالبا إلى التركيز على الفئة المستبعدة بحد ذاتها, مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر اعتبار هذه الفئة جزءا من المشكلة، أما إذا كان إقصاء فئة معينة يعتبر مظهرا من مظاهر عدم المساواة في المؤسسات و المجتمعات فهذا يعني أنّ العمل يجب أن يركز على معالجة الهياكل و المؤسسات التي تسبب هذا الإقصاء.

خطوات الإدماج الاجتماعي و المهني داخل الجمعية:

يمر الشباب أثناء التحاقهم بهذه الجمعيات بمراحل متتابعة من أجل الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجمعية والتي تهدف إلى إدماجه اجتماعيا و مهنيا:

1- مرحلة الاستقبال:

و تتمثل في الدراسة الأولية التي تقوم بها لجنة القبول في الجمعية و ذلك عن طريق القيام بدراسة حالة الشباب المتقدم للتكوين في الجمعية حيث يوضع له ملف يدون عليه أولا بأول كل المعلومات الخاصة به و تسجل الملاحظات من خلال دليل المقابلة التي تجرى مع الشباب عند الدخول و بالاستعانة بتقنية الملاحظة وكذا بالاعتماد على البيانات المستمدة من السجلات و الوثائق العائلية و المستوى الاجتماعي.

تقويم الشباب: إخضاعه للاختبار الكتابي لمعرفة قدراته و ذلك باختبارات أو تقارير الخبراء لاتخاذ قرارات التوجيه, و التقويم يثم على عدة مستويات:

التقويم النفسي: و يلاحظ من خلاله مستوى تكيفه الاجتماعي و المشاكل التي يعاني منها عن طريق اختصاصية نفسانية لتحديد عدة جوانب من خلال هذا الأخصائي النفسي مثل الشخصية و كذا الميول و مدى استعداد الشباب للتعاون و الاستفادة من برامج الإدماج و دراسة ميوله الخاصة و قدراته المهنية.

التقويم الاجتماعي: يهدف إلى التعرف على ظروف الفرد و نشأته و ظروف أسرته و بيئته و مدى استعداد و رغبة الأسرة في إدماجه و العلاقة بينه و بين أفراد أسرته و ذلك في استمارة بحث اجتماعي تتضمن البيانات الأولية أما الجزء الثاني من الاستمارة يتضمن وصف المسكن و البيئة الاجتماعية.

التقويم التعليمي: هو قياس مستوى تعلمه لبعض المبادئ التربوية كالحساب و القراءة و التي حصل عليها في مراحل سابقة.

2-مرحلة التكوين:

ويكون نوع التكوين حسب مؤهلات كل فرد مع الأخد بعين الاعتبار ميولا ته و رغباته التكوينية في مختلف الميادين التي تدرسها الجمعية وفي استفادته من الخدمات التي تقدمها الجمعية في إطار الإدماج الاجتماعي و المهني من خلال مختلف الأنشطة التطوعية و الترفيهية و التثقيفية, بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لمواقع العمل المختلفة للسماح للشباب بالمشاهدة الميدانية كورشات

النجارة و الحرف التقليدية, و جلب مهنيين مختلفين إلى غرفة الصف لشرح طبيعة مهنهم و الإجابة على أسئلة الشباب مع التدريب المباشر على أداء المهارات الأساسية المرتبطة بالمهن.

3- **مرحلة تشغيل الشباب:**

إن الهدف الأهم هو الوصول بالشباب إلى مرحلة من الإعداد تسمح لهم بإشغال وظيفة معينة تمكنه من كسب العيش و الاعتماد على الذات بعد إستكمال عمليات التدريب المهني يوجه الشباب إلى ميدان العمل الذي يتفق مع ما حصل عليه من تكوين في الجمعيات, و تعتبر مرحلة التشغيل هي الحلقة الأخيرة التي تبذلها الجمعية من أجل إدماج الشباب لكن الحصول على عمل مناسب تعترضه عدد من الصعوبات التي تعيق العملية مما يستدعي وجود برنامج منظم لمساعدتهم للحصول على وظائف تنسجم مع التدريب المهني الذي تلقوه, و من أجل ذلك تقوم الجمعيات بمايلي:

- حصر فرص العمل المتوفرة في البيئة المحلية و تكوين صورة واضحة عن متطلبات سوق العمل.

- تدريب الشباب على الطرق المختلفة للبحث عن فرص العمل و إجراء المقابلات من أجل التوظيف و تعليم هؤلاء المهارات الأساسية التي يجب إتقانها لمقابلة طالبي العمل.

4- **مرحلة المتابعة:**

متابعة الشباب في عمله الجديد للتأكد من تكيفه و استقراره و ذلك من خلال دراسة درجة تكيفه مع العمل و في علاقاته الاجتماعية مع زملائه في مجال العمل و مدى تقدمه و مستوى الأداء الذي وصل إليه في سوق العمل المفتوح حيث تهدف هده العملية إلى:

-التحقق فيما إذا كان الاستخدام في العمل قد أثبت صلابته أي بتقييم المراحل السابقة و مدى نجاعتها.

- العمل على مساعدة الشباب على إزالة العقبات التي تواجهه في ميدان العمل

ثالثا:علاقة واقع الشباب بسوق العمل في الجزائر

واقع الشباب الجزائري :

إذا تأملنا التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري نجد أن نسبة الشباب مرتفعة حيث قدرت نسبة من هم دون 20 سنة و 24 سنة ب 40% [1]. الشباب يمثل سواعد التنمية و طاقاتها المنتجة إذا تم إدماجهم كأطراف فاعلة في مختلف برامج التنمية و في كل إصلاح اقتصادي يحتاج الشباب إلى إيلائه عناية و ذلك لعدة اعتبارات منها : خصوصية المرحلة العمرية للشباب و ما تتميز به من تحولات في الشخصية و الطباع و السلوك و غيرها .

للشباب حاجات متنامية يشترك في بعضها مع من هم أكبر منهم سنا و خصوصا مع الأوضاع الراهنة و التطور الهائل في وسائل الإعلام و الاتصال و التقنيات الحديثة أنتج جيلا جديدا من الشباب طموحا لكل ما هو جديد و رافض لأسلوب معيشته المتدنية و يرى في الشغل حق أساسي.

إذا لم نهتم بالشباب و نتكفل بحل مشكلاتهم و تلبية حاجاتهم فإننا نساهم في تعطيل طاقات منتجة أساسية في المجتمع .إن شعور الشباب بالتهميش و انعدام العدالة و غيرها من المشكلات التي يصعب حصرها، تعد إحدى الأسباب الدافعة إلى الهجرة و الانتحار و الانحراف و مختلف الآفات الاجتماعية.

رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أنها كانت تنقصها الفعالية في إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية الأمر الذي انعكس سلبا على مختلف الفئات و لاسيما على فئة الشباب ، و ما صاحب ذلك من أضرار نفسية كالشعور بانعدام العدالة, و التهميش ، فضلا عن المشكلات الأسرية و التسرب المدرسي و البطالة و قد كان للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر

1- يوسف عنصر، مشكلات الشباب الجزائري: الواقع و التطلعات المستقبلية، الباحث الاجتماعي، عدد 10, سبتمبر 2010, ص 212 - 215.

في العشرية السوداء و زيادة الهوة بين مؤسسات الدولة و الشباب ، لذا أصبح من الضروري العمل على إعادة صياغة مواطن جديد متطور و هذا لا يتم إلا بتنمية مستدامة على الصعيد الوطني و المحلي ، فالتنمية تهدف أساسا إلى إشباع الحاجات الأساسية و الصناعية لأفراد المجتمع فهي تعامل مع الإنسان و خاصة مع المواطنين الذين يعانون مشكلات معينة ، و تعمل على إشراكهم في تنمية مؤهلاتهم و مواردهم ، مشاركة تسمح بكسب تقدم [1] .

و حسب "محمد فريد عزي" إن الفئة الأكثر تمثيلا لهذه الجماعات الشبابية في الجزائر هي ما جرى على تسميتها "بالحياطة" و هم فئة شبابية يفتقرون إلى مصدر عيش و يمضون أوقاتهم متكئين على جدران البنايات كما ليس كل شاب مهمش يستند للجدران حسبه فإن عددا كبيرا منهم يمارسون نشاطات في إطار الاقتصاد الموازي [2].

إن التحولات الاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة من القرن العشرين أثرت على البنية الاجتماعية ، وعكست كما ذكرنا سابقا الخيارات التنموية التي تحددها النخب الحاكمة فمع التسعينيات بدأ التحول من النهج الاشتراكي إلى النهج الليبرالي في الاقتصاد ، وتطبيق الإصلاحات التي فرضت على الجزائر من طرف صندوق النقد و البنك الدوليين، مقابل إعادة جدولة ديونها سنة 1994 ، و إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للتنمية و الحد من تدخل الدولة و مع رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأولية و العمل على دمج الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية ، و قد أدت هذه السياسة المتسرعة إلى نتائج سلبية, تكشف عنها بوضوح الإختلالات التي ما يزال يعاني منها الاقتصاد الجزائري حاليا ، كالاعتماد الكبير على

1- يوسف عنصر، مرجع سبق ذكره, ص 214.

2- محمد عزي فريد,شباب المدينة بين التهميش والاندماج و اقتراب سوسيو ثقافي لشباب مدينة وهران ,إنسانيات ,عدد 05 ماي ،أوت 1998 , ص 54 .

اقتصاد غير إنتاجي أو اقتصاد ريعي و نمو سريع للاقتصاد الموازي أدى إلى توسيع مجتمع التهميش و الذين تمثلهم فئة المبعدين من العملية الإنتاجية و الاستهلاكية و السياسية و يتشكل من فئات اجتماعية غالبيتها شابة.

و في غياب المعطيات التي تساعد في إبراز مستوى التفاوت الاجتماعي الناتج عن سيادة النمط محدد من توزيع الثروة بين شتى الشرائح الاجتماعية، فإن بعض المؤشرات الخارجية للثراء و الفقر قابلة للملاحظة المباشرة كالمباني القصديرية.

1- يمثل الشباب الشريحة الاجتماعية الكبرى في قطاع المدينة التي تواجه البطالة و التهميش و المعاصرة .

2- عجز السياسات المختلفة على دمج الشباب في العملية التنموية.

3- تعرض الشباب لمختلف الانحرافات و الأمراض الاجتماعية.

4- تناسي الاتجاهات العدوانية نحو المؤسسات الرسمية.

5– شعور الشباب بالظلم و عدم القدرة على تجاوز الواقع.

فإدماج الشباب في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية يتطلب برامج و مشروعات و كذا تضافر الجهود مختلف الجهات بما فيهم منظمات المجتمع المدني كالجمعيات لانتشالهم من حالة البطالة و تحسين أوضاعهم و محاولة إدماجهم اجتماعيا و مهنيا في النسيج الاجتماعي.

واقع سوق العمل في الجزائر :

تمثل المهنة في حياة الفرد سلسلة تطورية في كل مراحل النمو فيما يطلق عليه "ماكس فيبر" فرص الحياة و تعتبر كل مرحلة من مراحل نمو الإنسان عن نمط معين من تقسيم العمل ومن مستوى الأداء المهني إلى جانب

أن المهنة تلعب دورا هاما في تحديد علاقات الناس و بناء و تكوين الشخصية و قد عرف "رونالد بافالكو" المهنة على أنها أدوار اجتماعية ترتبط بمكانة الأفراد في المجتمع المحلي فهي المجال الذي يمارس فيه الفرد نشاطا متخصصا داخل النسق الاجتماعي حسب ايفريت هيوح "HAGHES " [1] .

الممارسات المهنية ضرورية للفرد و أساس اجتماعي ، فالعمل هو الوسيلة للاندماج الاجتماعي و تحقيق الذات و عن طريقه يصل الأفراد لتحقيق متطلبات حياتهم اليومية المادية و المعنوية فالعمل يعني الاستقرار و الأمن [2].

و سوق العمل في الجزائر مر بمراحل تدبدب فرضتها متغيرات محددة حيث تميز النصف الثاني للثمانينات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة و صلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 % ، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار البترول قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر و ذلك بتطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت من أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات و قد مست البطالة فئة الشباب بدرجة قصوى 73 % من مجموعة العاطلين عن العمل و هم من الفئة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة .

1– كمال عبد الحميد الزيات، علم الاجتماع المهني، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة, 1980, ص 41.

2- محمد فريد عزي ، الأجيال و القيم : مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر , دكتوراة دولة ، علم الاجتماع السياسي ، ديسمبر 2008 ,جامعة وهران , ص 118.

فالشباب هم الأكثر عرضة للبطالة فحسب تقرير منظمة العمل الدولية الصادرة في 11 أوت 2004 أن بطالة الشباب في العالم وصلت إلى أعلى مستوياتها حيث بلغت 88 مليون شاب عاطل عن العمل في الفئة العمرية ما بين 15 و 24 سنة أي ما يقارب نصف عدد العاطلين عن العمل في العالم [1].

و يرجع حسب الأستاذ "مراد مولاي الحاج" ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر إلى غياب اقتصاد وطني ناجح بالمقارنة مع نمو كبير في فئة القوة الناشطة بنسب مئوية تفوق نسب تزايد الفئات التي تتحصل على مناصب عمل مما أدى إلى اختلال توازن السوق العمل .

كما أن ثقل الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا التدعيم المستمر للقدرة الشرائية لفئات واسعة من الشعب و لمجالات من الحياة الاجتماعية كالتربية و التكوين ، الصحة و التي ما فتئت أن تطورت بتطور العامل الديمغرافي الذي أعتبر عائقا أمام التنمية الاقتصادية [2].

1– تقرير منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت, 2004.

2- مولاي الحاج مراد ,العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات و ثمتلاث ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة, قسم علم الاجتماع ,جامعة وهران, 2005 ,ص70.

نظرة المجتمع الجزائري للتكوين المهني عن طريق الجمعيات :

الجمعيات في المجتمع الجزائري ينظر إليها كعامل ثانوي غير مؤثر في النسيج الاجتماعي حيث يرى أغلب الجزائريين أنها شكل تنظيمي صوري لا يقوم بالأدوار المنوطة به, ويدخل العمل الجمعوي في عدة مجالات ترتبط ببرنامج عمل كل جمعية حيث أصبحت في الآونة الأخيرة تهتم بمحال التكوين المهني ومساعدة الشباب على الاندماج الاجتماعي و المهني و التكوين المهني هو نوع من أنواع التعليم و اكتساب المهارات و الخبرات و المعارف المختلفة بمهنة معينة حيث يتلقى المتكون برامج تكوينية معينة تؤهله لوظائف التي سوف يشغلها حيث تتناول زيادة كفاءاتهم و تأهيلهم لسوق العمل ، و إعطاءهم المكتسبات القاعدية في أي مهنة يتكونون فيها .

و يعرفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنه إعداد الشخص للاستخدام و الترقي في أي فرع من فروع النشاط و مساعدته في الاستفادة من قدراته حتى يحقق لنفسه و للمجتمع أكثر ما يمكن من مزايا [1].

فالتكوين المهني هو العملية المنظمة التي تكسب الفرد معرفة أو مهارة أو قدرات لازمة لإعداد عمل معين أو بلوغ هدف محدد [2]. ورغم مميزات التكوين المهني إلا أن المجتمع الجزائري ينظر إليه على أنه ملاذ للفاشلين في الدراسة و هو أقل مكانة و أهمية ، فالفئة التي تلجأ إلى التكوين المهني هم من المتسربين من المنظومة التربوية ، و العمل اليدوي هو لهذه الفئة التي لم تنجح في الوصول إلى مستويات تعليمية عليا لذا نجدهم لا يفكرون بإلحاق أبناءهم بمؤسسات التكوين إلا بعد فشلهم في المسار التعليمي [3].

– محمد علي عبد الوهاب، إدارة الأفراد، الجزء الأول، مكتبة عين الشمس، ط 2, 1975, ص 245.

2-- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان, ص 429.

3-– بوفلجة غيات، التكوين المهني و التشغيل بالجزائر , دار الغرب للنشر و التوزيع ,وهران ,2006 , ص 41 .

وأغلب الشباب قد لا يرغبون في التوجه نحو التكوين مع عالم الشغل و ذلك لاعتقاد الشباب بدونية العمل المهني و أنه مجرد مصالحة للشباب الفاشل مدرسيا [1].

و مما زاد في ترسيخ هذه الفكرة أن المؤسسات و الحرفيين عموما يرون في المتكونين أيد عاملة قليلة التكلفة أو مجانية وذلك ما يجعل الأولياء يعرضون عن إلحاق أبناءهم بهذه المؤسسات التكوينية, فبالنسبة لهم الفشل الدراسي هو نهاية المطاف في التعليم و التكوين, بينما يرى بعض الأولياء أن التكوين المهني هو الحل و الضمان لمستقبل أبناءهم, ففي دراسة على عينة من 80 فردا من الأولياء من مربيين, و إداريين, حرفيين من المجتمع الجزائري حول نظرتهم للتكوين المهني جاءت الإجابات على النحو التالي:

إن 95% من خرجي التكوين المهني يجدون سهولة في إيجاد عمل نظرا لمستوى تأهيلهم لنظام سوق العمل و في حال الفشل الدراسي للأبناء يفضل 97, 5 % من الأولياء تسجيل أبناءهم بمراكز التكوين لتعلم مهنة [2].

و في الوقت الراهن بدأت نظرة الأولياء و الشباب للتكوين المهني تتغير و بدؤوا يهتمون به و ذلك نتيجة تنوع التخصصات و سهولة الحصول على منصب شغل في القطاع العمومي أو في القطاع الحرفي من خلال مبادرات إنشاء مؤسسات صغيرة و مع منح قروض للشباب العاطل.

ففتح آفاق التكوين المهني عبر مختلف المؤسسات و التنظيمات المدنية كالجمعيات التي دخلت هذا المجال كذلك في محاولة منها لتخفيف الضغط على المؤسسات الرسمية و مع النمو الديمغرافي الهائل و تزايد نسبة الشباب

1– يوسف عنصر ، مشكلات الشباب الجزائري : واقع و التطلعات المستقبلية ، الباحث الاجتماعي ، عدد 10 , سبتمبر 2010 ، جامعة قسنطينة, ص 220 .

2- يوسف عنصر، مرجع سبق ذكره, ص 44.

المقصي من النظام التربوي ساهم في بروز هذه المؤسسات و ذلك لضمان التأهيل و التكوين المهني للشباب تمهيدا لإدماجهم في عالم الشغل مع التركيز على المهن الأكثر ملائمة لمتطلبات سوق العمل في المجال القطاع العام و الخاص على حد سواء. لكن يبقى المشكل الأساسي هو عدم ثقة المؤسسات و التنظيمات المهنية من أفراد و جماعات في طبيعة الشهادة الممنوحة من طرف هذه الجمعيات و مدى مصداقيتها هو ما يطرح إشكالا حول واقع المنظمات الجمعوية في الجزائر من خلال نظرة المجتمع بحد ذاته وانعكاسات ذلك على مردود العمل الجمعوي و نجاعته.

خاتمـــــة

تناولنا في هذا الفصل مفهوم الجمعية الوسيطة ذات الطابع الإدماجي من خلال التطرق إلى أهدافها وأسباب نشأتها ويعرف هذا النوع من الجمعيات عن طريق الإطار الاجتماعي الذي توجد فيه وعبر مفاهيم محددة تؤسس لشكل الجمعية الوسيطة وهي الشباب و التهميش وواقع سوق العمل في علاقتهم بالإدماج الاجتماعي و المهني, وذلك عن طريق إعطاء تصور لواقع الشباب في الجزائر والذي يعيش وضعية اجتماعية صعبة في ظل مؤشرات اجتماعية تدل على الإقصاء من الدور الاجتماعي و ذلك بالمقارنة مع واقع سوق الشغل و خصوصا بالنسبة للفئات التي لا تملك المؤهلات لدخول القطاع المهني.

تـمـهيد:

في دراسة لأي ظاهرة يجب متابعتها عن كثب لتحليلها وفهم جوانبها والإدماج الاجتماعي و المهني للشباب لا يمكن تناوله بدون دراسة واقع الفاعل الرئيسي ومدى فعاليته في هذه العملية وهو الجمعية, وكميدان للدراسة أخدنا جمعية صحة سيدي الهواري لأن برنامج تصورها النظري يتوافق مع رؤيتنا لموضوع البحث وقد عالجنا في هذا الفصل أسباب نشأتها وآليات عملها وكذا التكوين داخل الجمعية صعوباته, وعراقيل النشاط الجمعوي فيما يخص الإدماج السوسيومهني للشباب من خلال دور جمعية صحة سيدي الهواري في هذا المجال.

أولا:الجمعية الأهداف و التصور

1- تعريف جمعية الصحة:

تأسست جمعية صحة سيدي الهواري سنة 1991 وحصلت على الاعتماد في 21جانفي 1992 تحت رقم 5792 وهي جمعية ذات طابع اجتماعي ثقافي وقد أنشأت من طرف مجموعة من الأطباء و كان لديها في البداية طابعا اجتماعيا يتعلق بالجانب الصحي ثم بعد ذلك غيرت توجهها نحو مجال التراث بعد اكتشاف المعلم التاريخي حمامات الترك و المستشفى القديم الذي تحول إلى مقر للجمعية, وهو يحتوي على عدة حجرات مفتوحة على بعضها البعض و سطح باحة وتتربع الجمعية على مساحة 6 ألاف متر مربع و تعمل في برنامجها على الإدماج المهني للشباب العاطلين عن العمل و ذلك في مجال إعادة الاعتبار للتراث و حمايته عن طريق تلقينهم و تكوينهم في مجال الحرف التقليدية .

وأول ورشة للتكوين كانت في 2003 تكون فيها 15 شابا في الترميم تتراوح أعمارهم مابين 16سنة و 20سنة, و قد عملت بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع الوكالة الاسبانية خلقت الجمعية أربع ورشات وقد استقبلت منذ تأسيسها نحو 700 شاب من المستفيدين من التكوين المهني الذي يهدف إلى إحياء الحرف التقليدية و خلق أيدي عاملة فنية تهتم بعمليات ترميم المعالم الأثرية التي تآكلت بفعل عوامل الطبيعة و الإنسان في آن واحد.

الهدف الكبير للجمعية هو الحفاظ على التراث المادي و غير المادي و لذلك احتو ت الجمعية على أنشطة تقليدية.

مجال اشتغال الجمعية:

تعمل الجمعية على تكوين وإدماج الشباب القاطنين على مستوى ثلاثة أحياء وهي كل من سيدي الهواري ,بلانتير , و رأس العين وهي أحياء مهمشة بوهران واغلب قاطنوها يعانون من ظروف اجتماعية صعبة و الإقصاء هو الطابع المميز لهذه الأحياء.

وتستقبل الجمعية مجموعة من الشباب المقصيين من المنظومة التربوية و الذين مستواهم التعليمي محدود ويتميز وضعهم الاجتماعي بكونه حساس.

و تضم إدارة الجمعية خلية الإدماج السوسيومهني مصلحة تقني بيداغوجي بالإضافة إلى المصالح الإدارية لتسيير الجمعية .

ورشات التكوين:

وتتكون الجمعية من أربع ورشات تدخل كلها في مجال المحافظة على التراث وهي:

1- **ورشة البناء التقليدي و النحت على الحجر**: تتوفر الورشة على المادة الأولية و المتمثلة في الحجر الذي يؤتى به من المنجم ويتعلم المتربص على الحجر الثقيل حيث تؤخذ القياسات بقلم الرصاص و المسطرة, و يثم العمل بالاعتماد على مخطط رسم نموذجي لشكل القطعة المطلوبة و يتكون فيها حاليا 13 متربصا.

2- **ورشة الخياطة التقليدية** : تحتوي الورشة على 6 ماكينات خياطة وواحدة صناعية, و المادة الأولية كالقماش ويتعلم فيها المتكونون أساسيات الخياطة, ويبدؤون بالدروس التطبيقية ثم النظرية وذلك نظرا لمستواهم المحدود, فهم يفهمون عن طريق اللمس و تضم 13 متربصا يتكونون فيها حاليا.

3- **ورشة النجارة**: تحتوي على آلات النجارة اليدوية الكهربائية المحمولة و آلات الكبيرة و تشمل برامج هذه الورشة التشكيل التقليدي للخشب حيث يتم عبر مراحل يدويا, وتصميم تصور لشكل العمل وتجهيز الخشب بمسحه وتفصيله و نشره وفق المقاسات المطلوبة ثم مرحلة التجميع و التثبيت ويتكون فيها 11 متربصا حاليا.

4- **ورشة اللحامة والحدادة** : تحتوي على الفرن لصهر الحديد و الأدوات الأساسية للحدادة آلات القطع الكهربائية, المسطرة, المشحذة, والمادة الأولية ونموذج للرسم, حيث يقوم المتربص بصنع النماذج المطلوبة منه اعتمادا على مخطط الرسم الابتدائي والقياسات كما يدرس تاريخ التخصص ويتكون في الورشة 12 متربصا.

ومدة التكوين داخل مدرسة الورشة التابعة للجمعية 12 شهرا و برنامج كل ورشة تابع لبرامج التكوين المهني.

كما يضم برنامج التكوين داخل الجمعية جانب نظري مع تربص خارجي و تتكفل الجمعية بكل إمكانيات التكوين كما أن هناك مواد مشتركة بين كل الورشات وهي:

- مادة الصحة
- مادة المواطنة
- مادة التاريخ
- مادة الأمن و الوقاية

و تستقبل الجمعية الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين 16سنة و 26سنة و يشترط معرفتهم بالقراءة و الكتابة.

كما يقوم المتربصون بنشاطات ثقافية, وإحياء التظاهرات الوطنية و العالمية كعيد العمال, و النصر, الطفولة, التراث, وذلك عبر أعمال مسرحية وفرق موسيقية, مناقشة فيلم وثائقي, و كذا التحسيس بمخاطر مختلف الآفات الاجتماعية, كالتدخين كأن يقدم المتربصون عمل مسرحي حول الظاهرة و وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة التدخين, حيث يقومون بخرجات تحسيسية إلى الأحياء الجامعية, و المدارس عبر تعليق الملصقات, و أعمال فنية من صنع المتربصين, و أعمال مسرحية من أجل خلق فرد واع و مسئول يساهم في القضاء و التخفيف من حدة هذه الآفات كما تساعدهم هذه النشاطات على كسر حاجز الخوف وتفتح المجال لهم للمشاركة و التواصل الاجتماعي.

تقوم الجمعية من خلال هذه النشاطات بإدماج الشباب اجتماعيا وخلق تفاعل بينهم و بين وسطهم الاجتماعي واستغلال الشباب كفئة اجتماعية في إيصال مجموعة من القيم الاجتماعية, و التوعوية للفئات الاجتماعية التي تتميز بنفس الوضع فبذلك يتحولون إلى قدوة اجتماعية بالنسبة للآخرين .

وتقوم خلية الإدماج التابعة للجمعية بمحاولة إدماج الشباب المتخرجين من مدرسة الورشة عن طريق تجهيزهم لدخول ميدان سوق العمل و تعلميهم طرق البحت عن الوظائف و التعامل داخل الوسط المهني.

و من مهام الجمعية متابعة المتربص بعد تخرجه لمدة 6 أشهر وكما تقوم الجمعية بعملية التوظيف انطلاقا من الاتصال بوكالات التشغيل و التمهين و البحت في إعلانات الوظائف أو مساعدتهم في الحصول على قروض في إطار فتح مؤسساتهم المصغرة الخاصة.

2- تأسيسها و أهدافها:

2-1 فكرة تأسيس مدرسة الورشة داخل الجمعية :

صرح أحد المبحوثين (السن 29 سنة , الجنس أنثى) :" بحكم تواجد الجمعية بموقع مهمش و نظرا للنسبة المرتفعة للشباب المقصين من الدراسة قررت الجمعية خلق المدرسة ".

و يظهر من خلال هدا التصريح أن النسبة المرتفعة للشباب المفصولين من المنظومة التربوية تعتبر عامل أساسي في بروز فكرة تأسيس مدرسة الورشة, بالإضافة إلى موقعها الجغرافي حيث يعتبر حي سيدي الهواري من أكثر الأحياء تهميشا و أفرادها يعانون من ظروف اجتماعية قاسية و تنتشر فيه الآفات الاجتماعية, فالتهميش المجالي يعد سببا لتأسيس هذه المدرسة داخل الجمعية .

فيما صرح مبحوث آخر (السن28سنة ,الجنس أنثى): "جاءت فكرة تأسيس مدرسة الورشة من طرف أعضاء الجمعية الشباب الذين شاركوا في تكوينات مختلفة في المهن التقليدية و خاصة منها البناء التقليدي و فكرنا في تعليم الشباب المقصي من الدراسة هده الحرفة ".

ففكرة تأسيس المدرسة انطلقت من أجل تكوين الشباب في الحرف التقليدية للشباب الذين لم تكن لهم الفرصة لإكمال تعليمهم و بالتالي أصبحوا يواجهون مستقبلا مجهولا بدون مؤهلات علمية.

2- 2 أسباب تأسيس الجمعية :

من أولويات برنامج الجمعية هو محافظة على التراث و إشراك الشباب

في هده العملية بتفعيل دوره في هذا المجال فيما صرح مبحوث آخر(السن28سنة ,الجنس أنثى) :" إن حي سيدي الهواري حي قديم و

عريق وهو ثقافة المجتمع الوهرانى و لقد فكرنا أن نعيد قيمة هذا الحي و نعطيه قيمته الحقيقية و لهذا قررنا خلق هدا النوع من الجمعية المدمجة التي تهتم بإحياء الحرف القديمة لحماية التراث", حيث صرح المبحوث (السن 25 سنة, الجنس ذكر):" السبب يعود إلى حماية الآثار و ضرورة توعية الشباب بذلك".

فالسبب الرئيسي لتكوين هذا النوع من الجمعيات هو إحياء الحرف القديمة التي أصبحت مهددة بالزوال و هدا ما يتضح في تصريح احد المبحوثين (السن 29 سنة , الجنس أنثى):" تفعيل حس المواطنة ولكي تكون مناضل فعال في المجتمع"

3-2 أهـــــداف الجمعية:

تعددت أهداف الجمعية بين الحفاظ على التراث و الإدماج حيث لخص جل المبحوثين هدف الجمعية في إدماج الفئات المهمشة بتكوينها مهنيا و إدماجها اجتماعيا.

و يتضح ذلك من خلال تصريح أحد المبحوثين (السن28 سنة, الجنس أنثى):"الحفاظ على التراث بكل نواحيه المادي وغير المادي و إدماج الشباب المطرودين من المدرسة و المجتمع و خلق فضاء للسماح للشباب الحي وعائلات الحي أن يتكلموا بكل حرية".

و المحافظة على التراث و جعل الشباب يساهمون في حمايته عن طريق تلقينهم تلك الحرف و إدماج الشباب يعد هدفا أساسيا بالنسبة إلى الجمعية و خصوصا تلك الفئة الشبابية التي سدت في وجهها كل الأبواب حتى المجتمع رفضها فتقوم الجمعية بإعادة إدماجها اجتماعيا و مهنيا.

فيما صرح احد أفراد العينة (السن 26 سنة, الجنس أنثى):" تكوين

المكونين و تكوين المتربصين و خلق مناصب شغل لهم بعد التكوين و تتمثل

أهداف الجمعية كذلك في تعزيز قيم المواطنة و الفعل المدني"كما عبر مبحوث أخر المبحوث (السن 29 سنة, الجنس أنثى): " تهدف الجمعية إلى تكوين حس المواطنة و الحفاظ على المحيط و التربية الصحية ".

ومن هذا المنطلق أي تنظيم جمعوي يتأسس على رؤية محددة للهدف الذي هو موضوع الجمعية[1] .

2- 4 الأنشطة الدعائية للتعريف بدور الجمعية:

جاء في تصريحات المبحوثين أن الجمعية تقوم بعدة أنشطة دعائية كتنظيم الندوات و الملتقيات الفكرية و النشاطات الثقافية كإنتاج الأفلام الوثائقية حول ظاهرة التدخين الهجرة الغير الشرعية و فتح مجال للحوار.

حيث صرح أحد المبحوثين (السن 28 سنة, الجنس أنثى):" نقوم بنشاطات ثقافية متنوعة فرق موسيقية مسرح لها دورين الدور الأول تعريفي بنشاطات الجمعية و الدور الثاني إدماجي للشباب من الناحية الاجتماعية".

بالإضافة إلى كون الجمعية تحتضن العديد من الفعاليات و الخرجات التحسيسية بمختلف الظواهر الاجتماعية كالمخدرات و أمراض كالسيدا و عرض الأعمال الفنية للشباب في الورشة.

1- DEBBASHE Charles et BOURATON Jacques, Les associations, presse universitaire, France, 1999, p48.

3- شروط ومستوى الانخراط في الجمعية:

3- 1الفئة الاجتماعية المستهدفة:

تستهدف الجمعية كل الفئات الاجتماعية حيث صرح أحد المبحوثين (السن 25 سنة, الجنس ذكر):" تستقبل الجمعية كل الفئات بدون استثناء".

لكن ما يميز هده الفئات أنها كلها مقصية من المنظومة التربوية و تقوم الجمعية باحتواء هده الفئة و العمل على تكوينها و تحضيرها النفسي و الاجتماعي لدخول ميدان العمل.

فيما صرح مبحوث آخر (السن 33 سنة , الجنس ذكر) :" أن الفئة المستهدفة هي المهمشة و التي تعاني من ظروف اجتماعية سيئة ".

فالتهميش الذي يفرضه الإقصاء المدرسي و الاجتماعي و كدا ممارسة الأنشطة الهامشية في المدينة و هو ما يخلق هده الفئة التي تعتبر السبب الرئيس في تأسيس هذه الجمعيات من اجل إعادة إدماجها في المحيط الاجتماعي و المهني.

3-2 شروط الانخراط في الجمعية :

صرح المبحوثون في ما يخص شروط الانخراط في الجمعية بأنه لا يوجد هناك شرط محدد كباقي مراكز التكوين المهني, فالجمعية مهمتها احتواء الفئات الاجتماعية و إدماجها ووضع الشروط يحد من مصداقيتها.

حيث صرح أحد المبحوثين " لا يوجد شرط محدد لكن المهم أن يعرف المتربص القراءة و الكتابة " و هو عامل أساسي من اجل استيعابه للدروس و خاصة الجانب النظري منها المواد المشتركة مما يستلزم على الأقل المعرفة بالكتابة و القراءة .

فالجمعية كمؤسسة إدماجية تستقبل الشباب المقصي من الدراسة و الذي سنه ما بين 16 سنة و 26 سنة و هي المرحلة العمرية التي تتكفل فيها الجمعية بالشباب.

3-3 مستوى الإقبال على الجمعية :

هناك إقبال كبير على الجمعية من طرف الشباب حسب تصريحات المبحوثين حيث صرح مبحوث (السن 25 سنة, الجنس ذكر):"لا يمكن التكفل بكل الشباب ورشات التكوين محدودة لدلك نحن نستقبل أعداد معقولة و دلك لضمان تكوين أحسن".

فالقدرة الاستيعابية للجمعية محدودة كما أن عدد التخصصات المفتوحة قليلة فالجمعية لا تستطيع التكفل بكل الطلبات و خصوصا مع تزايد نسبة المقصيين من النظام التربوي لدلك يجب على الجمعية توسيع نطاق عملها و إضافة المزيد من الورشات لخلق نوع من التنوع.

ثانيا: التكوين داخل الجمعية

1- برامج التخصصات بين الإقبال و الإدماج

1-1 إعداد برامج التخصصات:

تدخل برامج هذه التخصصات في مستوى التاهيل الذي يحظى به المتربص وتعطي المصداقية لطبيعة الشهادة الممنوحة وتوضح نوعية التكوين المقدم و تبعا لمتطلبات سوق العمل جاء إعداد برامج التخصصات حسب المبحوثين بالاعتماد على برامج مراكز التكوين المهني حيث صرح أحد المبحوثين (السن 29 سنة , الجنس أنثى) : " ثم إعدادها في سنة 2003 بمساعدة مكونين أجانب و بعد التحصل على الاعتماد في 2011 بالتوافق مع مراكز التكوين المهني " .

فبرامج التخصصات ضرورية و ذلك لتأهيل المتربص و تكوينه تكوينا عاليا مما يتطلب اختيار برامج التخصصات بعناية.

و قد صرح أحد المبحوثين (السن 28 سنة , الجنس أنثى) :" تم إعدادها في 2003 بمساعدة مكونين أجانب وبعد التحصل على الاعتماد في 2011 بالتوافق مع مراكز التكوين المهني".

وقد صرح أخر(السن 28 سنة, الجنس أنثى):" كل ورشة عندها برنامج تابع لمركز التكوين المهني وهناك الجانب النظري من ناحية الحرفة والتطبيقي بالإضافة إلى تكوينهم نفسيا و اجتماعيا."فبرنامج التخصصات يجب أن يتم إعداده وفق متطلبات الحرفة. فبرامج التخصصات و نوعها يجب أن تخضع للتخطيط الهيكل التعليمي كي تتلاءم مخرجاته حيث حسب العديد من الدراسات أن انتشار البطالة بين الشباب يعود إلى عدم توجيه

الأفراد نحو التخصصات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل[1].

كما أعدت الجمعية برنامج للمواد المشتركة ودلك حسب تصريح المبحوثين كالمواطنة, الصحة وذلك في إطار زيادة الوعي وتثقيفهم فيما يخص القيم المدنية.

2-1 التخصصات الأكثر إقبالا من طرف الشباب:

يقبل أغلب الشباب الراغب في التكوين على تخصص الحدادة و اللحامة حسب تصريح المبحوثين و ذلك لكونهم يرون أنها الأكثر طلبا في مجال سوق العمل, بالإضافة إلى الخياطة التي يقبل عليها الذكور كذلك و خصوصا الخياطة التقليدية التي أصبحت مطلوبة أكثر في مجال سوق العمل فالإقبال على هذين التخصصين بكثرة هو لتحقيق التوافق مع متطلبات ميدان العمل.

فيما صرح مبحوث آخر (السن27 سنة, الجنس ذكر):"كل التخصصات الموجودة على مستوى مدرسة الورشة مطلوبة من قبل الشباب و يقبلون عليها."

لكن هذا الإقبال يبقى محدود بمحدودية التخصصات فوجود أربعة ورشات تكوينية هو عدد غير كاف, و يجب إضافة العديد من التخصصات حتى يتمتع الشباب بالحرية أكثر في اختيار نوع التكوين الذي يفضله.

من خلال عدد التخصصات الموجودة على مستوى الجمعية يتضح أن المجال محدود للاختيار و مفروض على المتربص.

1-سلطان بلغيت, الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر, مجلة دراسات اقتصادية, مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية, عدد11, 2010, ص14

3-1 التخصصات التي أدمج أصحابها أكثر:

جاء في تصريحات المبحوثين أن أكثر التخصصات إدماجا هي الخياطة و الحدادة وهدا ما يفسر إقبال الشباب عليها.

فالخياطة وخصوصا التقليدية منها أضحت تشهد طلبا شديدا عليها وهو ما يفسر انطلاقا من العودة إلى التراث في ما يخص الألبسة, وقيمة هذه المنتجات التي لا تقارن بالخياطة العصرية المتوفرة بكثرة في السوق وهو ما يعطي لهذه الحرفة التقليدية أهميتها كما تعد الحدادة واللحامة من الحرف المطلوبة.

لمعرفة أسباب إدماج أصحاب هذه التخصصات دون الأخرى يجب تحليل مسارات سوق العمل مع معطيات فئات الأفراد المطلوبين و ربطه بالمقصيين من النظام التربوي[1] من أجل معرفة احتياجات سوق العمل وتبقى مسألة إدماج المتكونين في هذه الحرف منوطا بنوع العرض مما يستوجب إنشاء لجان دراسة.

2- علاقة سوق العمل بنوع التكوين:

2-1 التوافق بين نوع التكوين المقدم و متطلبات سوق العمل:

أجمع جل المبحوثين على ضرورة وجود توافق بين ما تقدمه الجمعية من تكوين عن طريق مدرسة الورشة و متطلبات سوق العمل.

حيث صرح أحد المبحوثين (السن 26سنة, الجنس أنثى):"يكثر الطلب على الحرف اليدوية القديمة التي قل من يحترفها".

فالحرف التقليدية كالخياطة البناء التقليدي و النقش على الحجر كلها

1- FEROUKHI Djamel, analyse du processus d’insertion professionnelle a travers la construction de trajectoires types, les cahiers du cread, n°68/69, 2004, p156.

تعبر عن التراث فيما عبر المبحوث آخر (السن 28 سنة, الجنس أنثى):" إحياء هده الحرف القديمة ضروري خصوصا في منطقة أثرية، فولاية وهران تحتوي على العديد من المعالم التاريخية و تساعد هذه التخصصات في العمل على إحياء هذه المعالم كترميم المباني القديمة حيث يقوم المتكوّ نون في الجمعية بالعديد من الترميمات في منطقة سيدي الهواري و حتى بمساعدة الأهالي بالمنطقة ".

كون هذه الحرف قليلة فالطلب عليها قد يكون أكثر لكن هذا لا ينفي صعوبة التي يواجهها خريجو الجمعية في الحصول على عمل رغم الوسائل المتوفرة فمجالات استخدام هذه الحرف محدود و التوافق بين سوق العمل و نوع التكوين ضروري و ذلك "من أجل تحقيق التوازن بين عرض العمالة و الطلب عليها غير أن وجود بطالة يشير إلى الفشل في تحقيق ذلك لأنه طبقا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية كل سوق يجب أن يكون لها نقطة توازن"[1].

3- وسائل تسهيل التكوين:

3-1 الإمكانيات و الوسائل التي توفرها الجمعية لتسهيل عملية التكوين:

تمحورت إجابات المبحوثين في الورشات المفتوحة و الدعم بالتكوين المتواصل و تحفيز المتربصين بالقيام بالنشاطات الثقافية و ذلك لخلق جو من المتعة في الدراسة .

و قد صرح أحد المبحوثين (السن 27 سنة, الجنس ذكر):" توفر الجمعية مكونين مؤهلين محليين و أجنبيين مع الأدوات و الآلات الخاصة بكل ورشة".

فالتأهيل المهني الجيد للمتربص يتطلب كفاءة المدرسين و توفير مختلف

1- سيدا أونر, تحقيق توازن السوق,التمويل و التنمية,عددرقم13,سبتمبر2010,ص48.

التجهيزات و متطلبات التكوين للحصول على أحسن النتائج و لإنتاج يد عاملة مؤهلة.

كما صرح المبحوث أخر (السن 29 سنة, الجنس ذكر):" تعمل الجمعية بنظام "PAIRS" أو المساعد أو ما نسميه بالقرين زيادة على الوسائل المادية كالأفلام و الوسائل التي تعين الشباب في حرفهم".

فالمتابعة المتواصلة للمتربص و تكوينه بطرق يسهل عليه فهمها لتطوير ذاته و الإحاطة بكل جوانب التخصص.

ثالثا: الإدماج واقعه و معوقاته

1- قدرات الجمعية الإدماجية:

1-1 قدرات الجمعية في الإدماج السوسيو مهني للشباب:

اجمع المبحوثين أن قدرات الجمعية فيما يخص الإدماج السوسيو مهني للشباب محدودة حيث صرح أحد أفراد العينة(السن 28سنة, الجنس أنثى) :" لأن المؤسسات لا تؤمن بقدرات الشباب المتمدرسين بالمدرسة و هو المشكل المطروح دائما " و هو عدم الثقة بتنظيمات المجتمع المدني و نوع الخدمات التي تقدمها و أضحت ثقافة راسخة لدى أغلبية شرائح المجتمع بعدم فعالية العمل الجمعوي في الجزائر .

فيما صرح مبحوث أخر (السن 30 سنة, الجنس ذكر):" الجمعية وحدها غير قادرة على إتمام المهمة" و هو الدور الذي من المفروض أن تلعبه بالتنسيق مع مختلف الجهات سلطات محلية ووكالات التشغيل و المؤسسات في إطار عقد شراكة بهدف إدماج هذه الفئة اجتماعيا و مهنيا .

تتعامل الجمعية مع الوكالة الوطنية للقرض المصغر و التي تضطلع بتدعيم المستفيدين من قرض المصغر و تقدم لهم الاستشارة و تمنح القروض بدون فوائد مما يسمح للشباب بمزاولة أنشطتهم بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و التي تعمل على تمويل استثمارات الشباب و توفير الضمانات المناسبة لهم تجاه البنوك الوطنية " فقد ساهمت هذه الوكالات في تخفيف من حدة البطالة ولو بقدرة نسبية حيث انخفضت نسبة البطالة إلى 10.2% بعد أن كانت 11.35% في 2008 "[1].

1- عقيلة خرباشي, سياسة التشغيل في الجزئر بين الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني, دراسات اقتصادية,مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية, عدد16,جويلية 2010,ص14-15.

2-1 مدى تحقيق الجمعية لأهداف تأسيسها :

اتفق جميع المبحوثين على أن تحقيق الجمعية لأهدافها هو جزئي لأن أهدافها تنطلق من المجتمع و العمل الجمعوي في إطار المجتمع هو عملية مستمرة .

حيث صرح احد المبحوثين (السن 28 سنة, الجنس أنثى):"الجمعية لها أهداف متعددة و مستمرة مع الزمن و أهم أهدافها المحافظة على التراث و الحفاظ على المحيط و إدماج الشباب زيادة على تدريس المواطنة وهذا بصفة مستمرة".

و يتضح من هذا أن العمل الجمعوي يتطلب الديمومة ليصبح فاعلا في المجتمع و ليس الظهور المناسباتي .

وفي نفس الإطار صرح مبحوث أخر (السن 29 سنة, الجنس أنثى):" طموح الجمعية اكبر من الهدف الذي أسست من اجله حاليا " وهذا يبرز ضرورة تطوير برنامج و مشروع الجمعية بما يتناسب و التطورات و التغيرات على مستوى النسيج الاجتماعي و القيام بدراسات لمعرفة مستوى تطور الجمعية و العراقيل التي واجهتها و بذلك تستطيع الجمعية تحسين أداءها و تضمن إستمراريتها وهو ما تفتقر إليه اغلب الجمعيات الجزائرية التي تواجدها على الساحة يعد حضورا رمزيا .

3-1 تقييم النشاط الجمعوي فيما يخص الإدماج السوسيومهني للشباب :

اعتبر المبحوثين أن النشاط الجمعية المتعلق بالإدماج السوسيومهني للشباب متوسط و ذلك نظرا لنقص العرض في سوق العمل حيث أن طلبات التوظيف تفوق عروض العمل ومع عدم ثقة المؤسسات في الجمعية و كذا

غياب الدعم من السلطات المحلية كلها شكلت عراقيل في وجه إدماج الشباب.

بالإضافة إلى عدم إتباع سياسة تشغيل محددة من طرف الجمعية كالشراكة مع مؤسسات كما هو معمول به في فرنسا بحيث يتوجه خريجو المدرسة مباشرة إلى منصب العمل.

وقد اختلف المبحوثين من أفراد العينة حول دور الجمعية في العملية الإدماجية حيث صرح احدهم (السن 33 سنة, الجنس ذكر):" نشاط الجمعية فيما يخص الإدماج المهني غائب"

فالجمعية تحتاج إلى مزيد من تفعيل دورها و تحديث برامجها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل و تحسين اتصالاتها بالشركاء الاقتصاديين كما أن محدودية التخصصات تشكل عائقا أمام الإدماج المهني للشباب, كما يقف متغير السن عائقا آخر أمام إدماجهم بالنسبة للمتكونين مادون 18سنة والذين تقدر نسبتهم ب28%.

2- صعوبات العمل الجمعوي في النشاط الإدماجي:

2-1 صعوبات في تدريس المتربصين:

يواجه المكونين صعوبات في تدريس المتربصين نظرا لمستواهم التعليمي المحدود حيث صرح أحد المبحوثين(السن:33 سنة,الجنس ذكر):" نعاني من مشاكل مع المتربصين فيما يخص الجانب النظري لان مستوى المتربصين لا يتجاوز الأولى متوسط."

لذلك يجب تعزيز الجانب التعليمي لدى الشاب المتربص إلى جانب تعزيز قيم المشاركة و المواطنة لأن الجمعية عند اعتمادها برنامج التكوين و الإدماج لم تضع مستوى تعليمي محدد و لذلك يجب عليها العمل على تلافي

هذا النقص فحسب أحد الدراسات "أنه على الرغم من حدوث تقدم مثير في أعداد صغار السن الذين يكملون الدراسة الابتدائية إلا أن النوعية الضعيفة هي العقبة ففي العديد من البلدان الإفريقية لا تستطيع سوى اقل من

نصف الشابات من سن 15 الى24 سنة قراءة جملة بسيطة بعد 3 سنوات من التعليم الابتدائي ويستطيع اقل من 60% ذلك بعد 6 سنوات" [1].

كما تواجه الجمعية صعوبات في التعامل مع بعض المتكونين ويعود ذلك حسب تصريح احد المبحوثين (السن 27 سنة , الجنس أنثى) :" المتربصون شباب يعانون من الإقصاء الاجتماعي زيادة على الحالة المادية التي يعيشونها في عائلاتهم و لذا فان الشباب تركوا الدراسة ليعملوا في السوق ".

فالواقع الاجتماعي لهؤلاء الشباب و المحيط الاجتماعي الذي تربوا فيه يؤذي إلى نوع من الصعوبة في التعامل معهم و احتوائهم.

2-2 التنسيق بين السلطات المحلية والجمعية في العملية الإدماجية:

أجمع المبحوثون على عدم وجود تنسيق بين السلطات المحلية و الجمعية في إدماج الشباب مهنيا حيث يغيب دور تلك الجهات الرسمية مما يعرقل من عملية الإدماج ولا يصل بها إلى مستويات أعلى.

فوجود التنسيق بين الطرفين ضروري لخلق مزيد من فرص العمل و إعطاء الجمعية المصداقية التي تحتاجها أمام المؤسسات.

فتكفل السلطات المحلية كشريك إلى جانب الجمعية يعطى الثقة للمؤسسات فيما يخص مستوى التكوين المهني للشباب المتكون داخل الجمعية و مهاراته.

1- ايمانول خمينيز و مامثا مورثي,الاستثمار لمواجهة التزايد الطارئ في أعداد الشباب, التمويل و التنمية, سبتمبر2006 , ص41.

3-2 عراقيل قانونية تحد من نشاط الجمعية :

تباينت آراء المبحوثين حول موضوع العراقيل القانونية حيث صرح أحد المبحوثين (السن 29 سنة الجنس أنثى):" يوجد عراقيل قانونية فيما يخص تصريحات النشاطات الثقافية" فاستخراج التصريح و المعاملات قانونية تستغرق وقت.

كما صرح مبحوث آخر (السن 29 سنة, الجنس: ذكر):" البيروقراطية في الإدارة تعد أهم العراقيل التي تواجه الجمعية".

فالجمعيات بصفة عامة تواجه مشاكل مع الإدارة التي لا تساعد في تسهيل عمل هذه الجمعيات.

فيما صرح المبحوثين آخرون بأنه لا يوجد عراقيل قانونية و هي و إن وجدت لا تحد من نشاط الجمعية.

4-2 طبيعة المشاكل التي تتخبط فيها الجمعية :

تعاني الجمعية من مشاكل مادية حسب تصريحات المبحوثين (السن 26 سنة, الجنس أنثى):" اكبر عائق في عمل الجمعية هو المشكل المادي و غياب التمويل الثابت."

وقد اجمع كل المبحوثين على هذا الرأي فعدم وجود مصدر تمويل ثابت يخلق إشكالا ويهدد بغلق الجمعية. وهذا المشكل يطرح ما جاء في الجانب النظري في تناولها لموضوع الجمعية والذي طرح قضية عجز الجمعيات عن إعادة إنتاجها ماديا وهنا يبرز هذا المشكل جليا .

غياب سياسة تمويلية واضحة يعرقل طبيعة العمل الجمعوي ويخل بوظيفته في تلبية كل متطلبات برنامج الجمعية وأهدافها.

3- تصور الجمعية لواقع الشباب و لمستقبلها:

3-1 نظرة الجمعية لواقع الشباب :

رأى أفراد العينة أن واقع الشباب في الجزائر يتأرجح بين المتوسط و السيئ وهو واقع يتميز بالإقصاء, و التهميش لدوره كفاعل تشكل الظروف المادية السيئة طابعا مميزا لأغلب الفئات الشبابية التي تسعى لتكوين ذاتها.

و ما زاد الأمر سوءا حسب رأي المبحوثين هو انتشار الآفات الاجتماعية كالمخدرات السرقة بين الأوساط الشبابية بالإضافة إلى تنامي فكرة الهجرة غير الشرعية بينهم, وهي ظواهر أفرزها واقع اجتماعي متردي في ظل غياب سياسة تنموية واضحة.حيث صرح احد المبحوثين (السن 27 سنة, الجنس ذكر):"الشباب يعيش وضعية سيئة و يجب على السلطات التكفل به بمساعدة الجمعيات من اجل تحسين وضعه الاجتماعي".

على نحو ثابت لا يتغير لن يستطيع بعض الشباب الاستفادة من الفرص المفتوحة أمامهم فقد يتسربون من المدرسة و يبدؤون في العمل مبكرا و ينتهي بهم المطاف في وظائف ليس لها مستقبل أو لا يستطيعون الحصول على عمل أصلا و يمكن للسياسات التي تساعد الشباب على تعويض الخيارات السيئة أن توفر شبكة أمان[1] و تشمل برامج إعادة تأهيل الشباب الجمعيات ذات الطابع الإدماجي.

3-2 سبل تحسين وضعية الشباب:

اتفق أفراد العينة على ضرورة تضافر الجهود من اجل تحسين وضعية الشباب و المساعدة في إدماجهم اجتماعيا و مهنيا فلا يمكن لجهة واحدة أن

1-- ايمانول خمينيز و مامثا مورثي,الاستثمار لمواجهة التزايد الطارئ في أعداد الشباب,مرجع سبق ذكره,ص43.

تقوم بالمهمة ويكون ذلك عبر دراسة متعمقة لواقع الشباب و المشاكل التي يتخبط فيها من أجل وضع حلول ولو جزئية للإشكالات التي يطرحها واقع الشباب في الجزائر, وهو ما جاء في تصريح احد المبحوثين (السن 28سنة, الجنس أنثى):" وضعية الشباب مازالت موضوع دراسة و تحتاج إلى تطوير و تركيز كبير من قبل السلطات و المجتمع المدني و جمعيتنا تعطي كل الفرص التي تسمح للشباب لكي يتكلم عن ما يعانيه".

فيما صرح فرد أخر من أفراد العينة (السن 31 سنة, الجنس ذكر):" يمكن تحسين وضعية الشباب عن طريق منحه فرص التكوين و الدعم المعنوي و التفهم لمشاكله" فمنح التأهيل المهني للشباب يعد عاملا مساعدا في طريق تحسين و ضعهم الاجتماعي.

3-3 الخطط المستقبلية لنشاط الجمعية كمدمج للشباب اجتماعيا و مهنيا:

توضح الخطط المستقبلية لأي تنظيم المستوى التطوري في برنامج الجمعية و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار النقائص و العراقيل التي تواجه الجمعية حاليا فيما يخص الإدماج السوسيومهني بمحاولة إيجاد الحلول هذه الصعوبات و ذلك لضمان استمرارية نشاطها حيث صرح احد المبحوثين (السن 29 سنة,الجنس أنثى):" تنويع مصادر التمويل للديمومة و خصوصا مع المشاكل المادية النى تهدد بقاء الجمعية وربط علاقات متينة مع الموظفين والشركاء الاقتصاديين و أقلمة التكوين مع متطلبات السوق".

و كل هذه العناصر التي ذكرها المبحوث تسهم في تحسين مستوى الإدماج السوسيو مهني للشباب داخل الجمعية و تؤسس لعمل جمعوي متين.

و قد صرح أحد أفراد العينة (السن 32 سنة, الجنس ذكر):"تتضمن خطط الجمعية إنشاء مؤسسات خاصة تهتم بالترميم و تطوير

ورشات المدرسة شيء ضروري لأنها تحتاج إلى مزيد من العمل و توسيع نطاق عملها لتستوعب أعداد أكبر من الشباب".

خـــــاتمـــــــــة

الجمعية كظاهرة مجتمعية تقوم على عناصر تشكلها, و واقع اجتماعي يرتبط بمجال عملها على مستوى الواقع يختلف عن التصور النظري لها والأهداف المسطرة, مما يطرح العديد من الإشكالات في إطار عملية الإدماج الاجتماعي و المهني التي هي جد معقدة و دراستها ضمن البناء الاجتماعي لميدان نشاطها تظهر نوعا من الاختلال في النشاط الإدماجي وهو ما يطرح تساؤلات حول البنى الفعلية لهذه التنظيمات على مستوى النسيج المجتمعي الجزائري فهذه المؤسسات المدنية الإدماجية تواجه العديد من المشاكل من أجل تفعيل دورها كوسيط اجتماعي.

تمهيد:

تقوم الجمعية ذات الطابع الإدماجي باحتواء فئات معينة من الشباب و جاء هذا الفصل للإجابة على التساؤل : ماهي الفئة التي تستهدفها هذه الجمعيات و الأثر الذي تخلفه على تصورات الفرد و تكوينه الاجتماعي و المهني فهي تحاول إعادة إنتاج فرد جديد في صيغة جديدة بعد فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأولية الأسرة و المدرسة في ذلك ، و قد تناولنا مجموع الخصائص الديمغرافية و الاجتماعية للشباب الجمعية و أسباب انخراطهم ورأيهم في نوع التكوين المهني الذي تقدمه الجمعية و كلها مؤشرات تهتم بإبراز الدور الذي من المفروض أن تلعبه هذه الجمعيات في احتواء هذه الفئات .

للتذكير رغم أننا أخدنا كل عناصر مجتمع البحت إلا أن العينة تبقى صغيرة من حيث الحجم و قد استعملنا النسب المئوية لمعالجة المحاور الكبرى للموضوع و النتائج المتحصل عليها تعبر عن اتجاهات كبرى .

أولا:الخصائص السوسيولوجية للشباب المتربص

1 ـ خصائص الديمغرافية :

جدول رقم (1) السن :

السن	التكرار	النسبة المئوية
16 سنة إلى 17سنة	14	%28
18سنة إلى 25 سنة	36	% 72
المجموع	50	% 100

يلاحظ من خلال الإحصائيات الخاصة بالسن في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من أفراد العينة هم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18سنة و 25 سنة بنسبة 72 % في حين تقدر نسبة الأفراد الذين سنهم ما بين 16 سنة و 17 سنة بـ 28%.

و هذا يوضح أنّ كل الفئات العمرية المتواجدة بالعينة هي في فترة التهيئة و تحصيل المهارات حيث تعتبر هذه السن هي مرحلة ضرورية و أولية لبناء مستقبل الفرد ، و هي الفترة التي من المفروض أن يتحصل فيها على المعطيات الضرورية لدخول سوق العمل والحقيقة " أن مهارات العمل التي يتم بناؤها بدرجة كبيرة أثناء الطفولة و الشباب محدد هام كبير لمناخ الاستثمار الكلي لبلد ما و ينزع القصور في المهارة وهي سمة لكل

البلدان النامية أن يكون أقل عندما يكون الالتحاق بمراحل التعليم بعد الابتدائي عاليا"[1], و يشكل سن 16 الى17 سنة عائقا أما إدماج هؤلاء الأفراد مهنيا فهم لم يصلوا إلى السن القانوني المسموح به للعمل لكن من جانب أخر يعتبر عامل إيجابي حيث تشكل هذه المرحلة العمرية فترة خطيرة في شخصية الفرد ، و احتواؤه ضمن هذا المجال العمري يساعد على حمايته من الآفات الاجتماعية و الآثار الناجمة عن كثرة أوقات الفراغ .

جدول رقم(2) الجنس:

	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	41	% 82
أنثى	09	%18
المجموع	50	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أفراد العينة هم اغلبهم من الذكور و يمثلون نسبة 82%من مجموع أفراد العينة، في حين نجد أنّ الذكور يمثلون نسبة 18 %و هذا راجع لكون اغلب التخصصات الموجودة على مستوى مدرسة الورشة التابعة للجمعية تتوجه للذكور كالبناء التقليدي اللحامة و الحدادة و النقش على الحجر و هي مهام خاصة بالرجال فحين تتواجد نسبة 18% من الإناث في ورشة الخياطة التقليدية و هذا ما يفسر عدم إقبال الفتيات بنسب عالية فمتغير الجنس تحدده طبيعة التكوين الموجود .

1- ايمانول خمينيز و مامثا مورثي,الاستثمار لمواجهة التزايد الطارئ في أعداد الشباب, التمويل و التنمية, سبتمبر2006,ص41.

جدول رقم (3) المستوى التعليمي:

	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	11	%22
متوسط	38	%76
ثانوي	01	%02
المجموع	50	%100

يبين الجدول أعلاه أنّ أكبر نسبة من أفراد العينة هم الذين يقف مستواهم التعليمي عند الطور المتوسط بنسبة 76%.

في حين الذين لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية يشكلون نسبة 11% و يحتلون المركز الثاني.

أما أصحاب المستوى الثانوي فيشكلون حالة واحدة شاذة و تظهر هذه الأرقام أن كل أفراد العينة هم من المقصين من المنظومة التربوية و الجمعية احتوتهم في إطار مدرسة الورشة فيما يطرح تدني مستوى التعليمي إشكالا في تلقي الدروس و خصوصا في المواد المشتركة كالمواطنة و الصحة والوقاية حيث نلاحظ أنهم يجدون صعوبات حتى في الكتابة فهذه الفئة تحتاج إلى الاهتمام بالجانب اللغوي و هي مادة يجب إضافتها .

جدول رقم (4) الحالة العائلية:

تبين النتائج أنّ كل أفراد العينة بنسبة 100% غير متزوجين، نظرا لحداثة سنهم بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم مابين 16 و 17 سنة. و فيما يخص أفراد العينة الذين تتجاوز أعمارهم 19سنة غلى 25سنة فهم في طور

تكوين أنفسهم و مستواهم المعيشي و ظروفهم العائلية لا تسمح بذلك.

فالزواج يشكل عبئا في هذه المرحلة الحرجة و الشباب الذين يتزوجون في هذه السن المبكرة أغلبهم من الإناث أو فرضتها عليهم مجموعة من المتغيرات.

2 ـ خصائص المحيط الاجتماعي :

جدول رقم(5) المستوى الاجتماعي :

	التكرار	النسبة المئوية
جيد	/	/
متوسط	32	%76
ضعيف	18	%36
المجموع	50	%100

توضح بيانات المستوى الاجتماعي في الجدول أعلاه أنّ معظم أفراد العينة مستواهم الاجتماعي متوسط بنسبة 64% في حين أن المبحوثين ممن مستواهم الاجتماعي ضعيف يشكلون نسبة 36% و بالمقابل لا يوجد ضمن المبحوثين من يتمتع بمستوى اجتماعي أو معيشي جيد, و هذا يظهر أن أفراد العينة تتوافق شروط انخراطهم مع الدور الذي تلعبه الجمعية في إدماج هذه الفئة التي تعاني ظروف اجتماعية متدنية فحسب دراسات متعددة للمستوى الاجتماعي للأفراد في الجزائر " بلغت نسبة حد الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية للسنة 2004 ب1.9% من سكان الجزائر و قد أحصت دراسة جديدة صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم 177 بلدية فقيرة تضم

1569637شخص يقل دخله عن 5 ألاف دولار منها 46 بلدية تعاني الفقر المدقع و الإقصاء "[1]، فالتأهيل المهني بالنسبة لهذه الفئة ضروري ويشكل عاملا في محاولة تغيير أوضاعهم الاجتماعية.

جدول رقم(6) نوع السكن :

	التكرار	النسبة المئوية
فردي	18	%36
جماعي	32	%64
المجموع	50	%100

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة يقطنون في سكنات اجتماعية جماعية بنسبة 64% .

في حين أن من يقيمون في السكنات الفردية تقدر نسبتهم بـ 36 % و يعود ذلك أنّ معظمهم يعيشون في البنايات المتواجدة على مستوى البلدية و يقيمون فيما يسمى بالحوش ، فالتواجد على المستوى السكنات الجماعية فرضه المخطط العمراني للمنطقة.

1-سلطان بلغيت,الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر,مجلة دراسات اقتصادية, مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية, عدد11, 2010, ص13.

جدول رقم(7) حالة المبنى :

	التكرار	النسبة المئوية
جديد	01	%02
قديم	43	%86
بين بين	06	%12
المجموع	50	%100

يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ أغلب المبحوثين يقطنون في سكنات قديمة بنسبة 86% في حين أن المباني التي حالتها متوسطة هي بنسبة 12% و بالمقابل لا تشكل البناءات الحديثة سوى 2% فأغلب المبحوثين يعيشون في بيئة متدنية و مساكن قديمة تهدد حياتهم ، و تبرز المستوى المعيشي الذي يعيشون فيه, فحالة المسكن يؤثر في طبيعة الفئة الاجتماعية التي تقيم فيه فالمجال يشكل عاملا في التهميش و بيئة مساعدة له و مهدمة للقدرات .

جدول رقم(8) التجهيزات العامة في المسكن (كهرباء، ماء، صرف صحي)

	التكرار	النسبة المئوية
جديد	07	%14
لابأس	28	%56
سيئة	15	%30
المجموع	50	%100

نستنتج من البيانات في الجدول أعلاه أنّ معظم تجهيزات المساكن من كهرباء و ماء و صرف صحي لا بأس بها و هو ما أدلى به أصحاب

العينة بنسبة 56%. في حين ترى نسبة 56 %أنّ تجهيزات مساكنها جيدة و ذلك نظرا لكونها بنايات ليست قديمة جداً أو أماكن تواجدها سهلت مهمة إيصال تلك التجهيزات.

بينما تمثل نسبة 30% الأسر ممن يعانون من سوء التجهيزات أو انعدامها خاصة المياه الصالحة للشرب، كما توجد مساكن تتحصل على تموينها من الكهرباء عن طريق إيصال أسلاك كهربائية بطريقة مخالفة للقانون من الجيران أو من مصادر أخرى بدون ترخيص و هو ما يشكل خطرا على حياة الأفراد.

جدول رقم(9) يبين مدى رغبة المبحوثين في تغيير منطقتهم:

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	%76
لا	12	%24
المجموع	50	%100

يوضح الجدول أعلاه أنّ نسبة 76% من مجموع المبحوثين يفضلون تغيير مقر مساكنهم، فيما يرى 12% منهم أنهم يرغبون في البقاء على مستوى حيهم.

و تعود أسباب هذه المفارقة إلى نوعية السكن و المحيط الاجتماعي بالحي الذي يؤثر على عدم رغبة نسبة كبيرة من أفراد العينة السكن بالمنطقة فيما ترفض النسب المتبقية و ذلك لاعتيادها على محيطها و تخوفها من البيئة الجديدة التي قد تحمل معها تغيرات كما تؤثر جماعة الأصدقاء و كذا شبكة العلاقات الاجتماعية في هذا التصور و يرتبط تغيير منطقة السكن بالشبكة الاجتماعية فالفرد عضو في شبكات اجتماعية مختلفة و متنوعة و

فحسب "بورديو" إن النظام يعيد إنتاج الأوضاع الاجتماعية القائمة و يتأثر بنسيج العلاقات المحيطة به ولابد للفرد أن يمتلك رأسمالا اجتماعيا يمكنه من استثمار العلاقات الاجتماعية لزيادة الرأسمال الكلي مثل علاقات الجيرة و القرابة و العمل و بذلك يتحدد مفتاح الفوائد المادية و الرمزية داخل المجال"[1], و هو ما يفسر رغبة الشباب في تغيير منطقتهم.

جدول رقم(10) وجود مشاكل في الحي:

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	33	%66
لا	17	%34
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة كبيرة من المبحوثين و تقدر بـ66% تولجه مشاكل في الحي في حين أنّ 34%ترى أنّها لا تواجه أي إشكال على مستوى الحي.

و ذلك راجع لكون منطقة سيدي الهواري تشكل مجالات كبرى تكثر فيها أنواع العنف نتيجة لتمركز أكبر عدد من الفئات المهمشة التي تعاني من مستويات المعيشة .

1-احمد موسى بدوي,مابين الفعل و البناء الاجتماعي:بحث في نظرية الممارسة لدى بيار بورديو, إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع, العدد 8, خريف 2009 ,ص17.

3 ـ الواقع الأسري للشباب المتربص :

جدول رقم(11) علاقة المبحوث بأسرته:

	التكرار	النسبة المئوية
جديد	10	%20
لابأس	31	%62
سيئة	09	%18
المجموع	50	%100

يظهر من خلال الجدول أعلاه أنّ علاقة المبحوث بمحيطه الأسري لا بأس بها بنسبة 62% في حين أنها جيدة عند المبحوثين آخرين بنسبة 20% و في المركز الثالث بنسبة أقل أي 18 % هم ممن يعانون علاقات أسرية سيئة. تؤثر طبيعية العلاقات الأسرية داخل المحيط الأسري على الأبناء بالإيجاب أو بالسلب فالأسرة هي إحدى المراكز الأولية للتنشئة الاجتماعية .

جدول رقم(12) مدى كفاية الحاجيات الأساسية (ملبس ، مأكل ، مأوى) للأسرة :

	التكرار	النسبة المئوية
بصورة كافية	06	%12
متوسطة	29	%58
غير كافية	15	%30
المجموع	50	%100

من خلال إجابات المبحوثين حول مدى كفاية الحاجات الأساسية للأسرة و يبين الجدول أعلاه أنّ 58% من أسر أفراد العينة تعيش في وضع متوسط الحال و هو ما يبين توسط الحالة المعيشية لدى مجتمع العينة في حين يعيش 30% الفقر و عدم قدرة الأسرة على توفير احتياجات كل أفرادها، و هذا المتغير يبرز حدة الظروف الاجتماعية التي يعاني منها المبحوث و التي قد تعيق عملية استمراره في التكوين داخل الجمعية.

فيما تمثل الأسر التي تعيش في حالة ميسورة 12% و هي فئة قليلة.

جدول رقم(13) وجود متمدرسين في الأسرة:

	التكرار	النسبة المئوية
نعم يوجد الآن	28	%56
توقفوا عن الدراسة	20	%40
لم يدرسوا على الإطلاق	02	%04
المجموع	50	%100

نستنتج من خلال الجدول أن 56% من أفراد العينة لديهم متمدرسين في حين تشكل نسبة 40 % الذين توقفوا عن الدراسة و هي نسبة تطرح تساؤلات حول مصير هؤلاء المتوقفين الذين يشكلون نسبة مهمة كمورد بشري يتجه غالبا إلى تغذية الاقتصاد الموازي و هو ما يضر بالتنمية كما يبين الجدول أنّ هناك نسبة 04% ممن لم يتلقوا التعليم على الإطلاق ، و هي إن كانت نسبة قليلة جدّاً بالمقارنة مع باقي النسب فإنها تطرح مشكلا خطيرًا و هو ظاهرة الأمية .

جدول رقم(14) مدى موافقة الأسرة على التكوين:

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	%62
لا	19	%38
المجموع	50	%100

يوضح الجدول أعلاه أن أغلب الأسر يسمحون لأبنائهم و يرغبون في موصلتهم لتكوينهم و ذلك بنسبة 62% ويرون في ذلك مجالات لإكساب أبنائهم بعض المهارات الفنية و الكفاءات التي تساعدهم على إيجاد عمل أو امتهان حرفة تضمن مستقبلهم .

كما نجد أيضا نسبة كبيرة تقدر بـ38% ممن يرفضون مواصلة أبنائهم للتكوين المهني ويرجعون ذلك الى عدة أسباب يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم(15) أسباب عدم رغبة الأسر في مواصلة أبنائهم للتكوين:

	التكرار	النسبة المئوية
تفضيل العمل على مواصلة الدراسة	12	63.15
صعوبات التنقل إلى الجمعية	03	15.78
أسباب أخرى	05	26.31
المجموع	19	105.24

من خلال إجابات المبحوثين عن أسباب رفض أسرهم لمواصلة تكوينهم المهني يتبين أن نسبة 63.15% تفضل أن يعمل أبناؤها و يرجعون ذلك إلى ظروف المعيشة الصعبة بينما يرى آخرون أنّه بعد تكوين أبنائهم و حصولهم على شهادات الكفاءة المهنية فإنّه يصعب عليهم إيجاد عمل نظراً لظروف سوق العمل الصعبة التي يشهدها المجتمع .

فيما يرى البعض الأخر أن السبب يعود إلى صعوبة التنقل للدراسة بنسبة 15.78%كما أنّ هناك أسباب أخرى في رأي المبحوثين و ذلك بنسبة 26.31% و تفرضها جملة من الضغوطات .

جدول رقم(16) يبين الدعم المادي الأسري:

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%36
لا	32	%64
المجموع	50	%100

يظهر من خلال البيانات الجدول أعلاه أنّ غالبية المبحوثين لا يتلقون دعما ماديا أسريا و ذلك بنسبة 32%.

و يعود ذلك لرفض البعض فكرة مواصلة أبنائهم للتكوين بالإضافة إلى عجز الأسرة ماديا على تلبية احتياجات المبحوث.

و في حين أن نسبة 18%يتلقون دعما ماديا أسريا و هي للأسر التي ترى أنّ التكوين ضروري.

جدول رقم(17) هل الوالدين يعملان:

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	06	%12
لا	44	%88
المجموع	50	%100

يبين الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من آباء المبحوثين لا يزاولون أي نشاط مهني و هم بنسبة 88% في حين أن من يعملون يقدرون بنسبة 12%. فآباء أفراد العينة هم من العاطلين عن العمل أو ممن يزاولون نشاطات تدخل ضمن القطاع غير رسمي ، فالوضع المهني لأولياء أفراد العينة هو ما قد يدفع بعضهم للتخلي عن التكوين و ذلك لمواصلة العمل من أجل مساعدة أسرهم فهذا يشكل عائقا أمام تكوينهم ماديا و يشكل لديهم ضغطا ماديا .

جدول رقم(18) وجود سوابق عدلية لدى أفراد الأسرة :

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%22
لا	39	%78
المجموع	50	%100

توضح البيانات في الجدول أعلاه أنه ما مجموعه 39% من أفراد العينة ليس لديهم في أسرهم ذووا السوابق العدلية ، في حين أنّ من لديه سوابق عدلية في

الأسرة تقدر نسبتهم بـ22% و هي نسبة معتبرة تتمحور هذه السوابق في أغلبها في حمل سلاح أبيض أو شجارات ، قضايا سرقة و طبيعة الجريمة تحدده طبيعة المجال السكاني الذي تكثر فيه الآفات فالفقر و تدني المستوى التعليمي و البطالة "يفرز جملة من الآثار و الانعكاسات الاجتماعية أي من البطالة إلى الإقصاء و من الإقصاء إلى التهميش و من التهميش إلى الجنوح كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية و الشعور بعدم المساواة و هو ما يصاحبه ضعف و عدم استقرارية في أشكال الاندماج الاجتماعي حيث تجد فئة نفسها ملقاة على الهامش فالعمل لا يمثل مصدرا للدخل فحصب بل هو وسيلة لاكتساب دور و مكانة في المجتمع"[1].

1-سلطان بلغيت,الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر,مجلة دراسات اقتصادية, مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية, عدد11, 2010,ص10.

ثانيا:الانخراط في الجمعية شكله و دوافعه:

1-2 الواقع السوسيومهني للشباب قبل الانخراط في الجمعية:

جدول رقم(19) مزاولة المبحوثين لنشاطات المهنية قبل الانخراط في الجمعية:

	التكرار	النسبة المئوية
نـــــعم	13	26
لا	37	74
المجموع	50	100

يبين الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين لم يزاولوا أي نشاط مهـــني قبل الانخراط في الجمعية وذلك بنسبة74 %.

في حين أن أفراد العينة ممن زاولوا نشاطات مهنية قبل الالتحاق بالجمعية يقدرون بنسبة26%.

وتعود أسباب تفاوت هذه النسب نظرا لحداثة سن المبحوثين ممن زاولوا نشاطات مهنية التي تعتبر ثانوية و مشتتة حيث يقومون بها في فترات متفرقة والعمل الـــمبكر لأفراد العينة مـرده الصعوبات الاجتماعية الخطيرة التي يعانون منها مما جعلهم يمتهنون القطاع غير الرسمـــي حيث "يجد العديد من الشباب وظائفهم الأولى في القطاع غير الرسمي إن لتوفير التعليم و التدريب المهني العملي و المهارات السلوكية العامة للصبية المتدربين و إعطائهم شهادات بمهاراتهم عند إكمال التدريب من شأنه أن يحسن فرصهم في ارتقاء سلم المهارات الوظيفية " [1].

1- ايمانول خمينيز و مامثا مورثي,الاستثمار لمواجهة التزايد الطارئ في أعداد الشباب, التمويل و التنمية, سبتمبر2006,ص42.

2- نوع النشاط الممارس قبل الالتحاق بالجمعية:

صرح أحد المبحوثين (السن 20سنة, الجنس ذكـر) عملت بكل شيء في مطعم في بيع الأشياء وغسل الأواني."

وهذا النوع من النشاط الذي يدخل في الاقتصاد الموازي جاء في إطار متغيرات محددة فنوع النشاط الممارس بالنسبة للمبحوثين يأتي نتيجة عدم امتلاكهم المؤهلات والكفاءة المهنية فحتى أصحاب الورشات كالنجارة والحدادة يطلبون خريجي مدراس التكوين أو من يملكون الخبرة .

كما صرح أحد المبحوثين "السن 17 سنة ، الجنس ذكر :" كنت أعمـــل في المرشي نبيـــع الخضرة عند واحد" فالواقع الاجتماعي للمبحوث أدى به إلى مزاولة هذا النوع من النشاط .

لكن ما يتضح أن توجه هذه الفئة نحو القطاع غير الرسمي لا يفي باحتياجاتها ولا يضمن لها مصدر دخل ثابت وهو إهدار لطاقات هذه الفئة الشابة التي من المفروض أن تخضع للتكـــــوين والتـــأهيل المهني بعد فشلها في مسارها الدراسي.

جدول رقم(20) مدى تفكير المبحوث في الهجرة غير الشرعية :

	التكرار	النسبة المئوية
نـــــعم	31	%62
لا	19	%38
المجموع	50	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكثر من نصف أفراد العينة بادرتهم فكرة الهجرة غير الشرعية بنسبة 62%.

في حين أن 38% أجابوا بالسلب وتعود أسباب هذه المعطيات لأن معظم الشباب يرون في الهجرة حلا لمشاكلهم عندما يجدون أنفسهم في موقف صعب وذلك نتيجة تدهور وضعهم الاجتماعي وكذا علاقاتهم الاجتماعية كلها عوامل تسهم في تفشي هذه الظاهرة عندما يغيب العمل الذي يعبر عن الهوية الاجتماعية وهو ما أطلق عليه "EBERSOLD Serge " الموت الاجتماعي فوضعية عدم العمل هي ما لا يفهمها البطال و يراها غير شرعية بالنظر إلى الأفراد الذين يزاولون مختلف المهن[1] , و بالتالي يشعر بالتهميش و الإقصاء مما يدفعه للبحث عن حلول أخرى لمشاكله و أمام محدودية الخيارات قد يلجأ اغلب الشباب للتفكير في الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم(21) وجود مصادر دخل :

	التكرار	النسبة المئوية
نـــــعم	4	8
لا	46	92
المجموع	50	100

نستنتج من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة ممن لا يملكون مصدر دخل يشكلون نسبة 92%في حين أن 8% يملكون مصدر دخل وهذا راجع لصغر

1- EBERSOLD Serge, l'insertion ou la délégitimation du chômeur, acte de La recherche en sciences sociales, n°154,p95 .

سن المبحوثين و انشغالهم بالدراسة والتكوين طيلة ساعات اليوم، أما من يملكون دخل فهم من يزاولون نشاطات ثانوية بعد انتهاء الدوام.

أسباب العزوف عن المراكز التكوين الرسمية:

صرح أحد المبحوثين (السن 19 سنة, الجنس ذكر): "لأنها ليست مثالية كما أرغب فهنا يهتمون بنا ويسألون عنا في غيابنا".

فالاهتمام بالمبحوث وبمشاكله وإبداء التفهم يجعله يرغب في التكوين فالبيئة المحيطة تؤثر على مستوى تلقي البحوث و قد صرح مبحوث أخر (السن 25 سنة , الجنس ذكر) :" المستوى التعليمي تاعي ميخلونيش ندخل بيه ".

فمراكز التكوين المهني تقبل المتربصين إبتداءا من المرحلة النهائية للطور المتوسط وهذا ما يشكل عائقا أما تكوين الفئات الأخرى التي لم تنهي تعليمها الابتدائي.

بينما أرجع مبحوث أخر السبب (السن 21 ,الجنس أنثى) :" فصونتخ لأخر كاين صحاب نقره بزاف ."

وهذا التصريح يفسر دور المحيط الاجتماعي السائد في مكان التكوين وخصوصا بالنسبة للفتيات حيث يرفض أغلب الأولياء إلحاقهم بمراكز التكوين نظرا لمستوى الانخراط ومع كثرة أعداد المتربصين وفي غياب المراقبة تصبح هذه المراكز بؤر للآفات الاجتماعية في نظر للأولياء.

جدول رقم(22) توجه الشباب مباشرة إلى التكوين المهني بعد تركهم للدراسة:

	التكرار	النسبة المئوية
نـــــعم	14	28
لا	36	72
المجموع	50	100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة لم يتوجهوا مباشرة إلى التكوين المهني بعد تركهم لمقاعد الدراسة بنسبة 72%.

في حين أن 28 % التحقوا بالتكوين المهني مباشرة وتظهر هذه النتائج أن بعد اختبار مجتمع البحث لواقع سوق العمل وظروفه الصعبة أدركوا مدى ضرورة الحصول على شهادة مهنية من أجل تسهيل فرص الحصول على عمل.

2-2 أسباب الانخراط في الجمعية :

جاءت الإجابات متقاربة في تصريحات المبحوثين وحيث أرجع معظمهم السبب إلى تواجدها بالقرب من مقر سكنهم.

كما أجاب مبحوث آخر (السن 18 سنـــة ,الجنـــس ذكـــر): " خطش تعلمـــنا على الديمقراطية وصحة. "

نوع البرامج التعليمية والمواد المقترحة كقيم المواطنة وكيفية المحافظة على الصحة أو البيئة فيكون هنالك تنوع في التكوين على مختلف الأصعـــدة وليس مجـــرد تكوين في حرفة محددة.

فيما أدلى مبحوث أخر بالتصريح التالي (السن 20سنة , الجنس ذكر) : "هذه الجمعية ما يطلبوش فيها ملف صعب ."

وهذا يوضح أن تسهيل عملية الانخراط والتسجيل في هذه المدرسة جعل أفراد العينة يلتحقون بها فكثرة الوثائق الإدارية والشروط تعيق المجال أمام الراغبين في التكوين.

فيما أرجع أحد المبحوثين سبب انخراطه في الجمعية إلى عدم وجود أي نشاط يقوم به فالفراغ هو الدافع الوحيد حيث صرح:" لأنني كرهت في الحومة."

وجود انتماءات جمعوية سابقة :

كل أفراد العينة لم يكن لهم انتماءات جمعوية أخرى وهذه الجمعية تشكل أول تجربة بالنسبة إليهم ففي تصورهم الانخراط في الجمعيات يتطلب مستوى تعليمي جيد كما أن ظروفهم المعيشية قد لا تسمح لهم وقد جاءت المشاركة في هذا التنظيم الجمعوي الجمعية لأنها توفر لهم شروط التكوين والتأهيل المهني وتعمل على إدماجهم اجتماعيا وهي تتوافق مع مستويا تهم المعيشية والتعليمية لكونها تستهدفهم كبرنامج عمل .

جدول رقم(23) كيفية الانخراط في الجمعية:

كيفية الانخراط	التكرار	النسبة المئوية
الجيران والأصدقاء	44	88
قرار فردي	5	10
صدقة	1	2
المجموع	50	100

تظهر البيانات في الجدول أعلاه أن الانخراط في الجمعية جاء عن طريق الجيران أو الأصدقاء بما يشكل الأغلبية وهي وذلك بنسبة 88%

في حين أن 10% من أفراد العينة جاء انخراطهم بناءا على قرار

فردي أمـا بالصدفة فلا تتجاوز النسبة 2 %. وتأتي هذه الإحصائيات لتبين أن المحيط الاجتماعي هو الذي شكل وسيلة للدعاية والتعريف بدور الجمعية كما يبرز هذا من جهة أخرى غياب الوسائل والقنوات الدعائية التي تسمح للأفراد بالتـــعرف على الجمعية التي من المفروض أن تعمل كهمزة وصل وذلك يستلزم مزيدا من قنوات الاتصال للوصول كل الشرائح الاجتماعية .

و تمثلت نسبة من اتخذوا قرارا ذاتيا بالانضمام إلى الجمعية ب 5% و هو ما يؤكد غياب ثقافة المشاركة في الفضاء الجمعوي.

3-2 المشاركة الجمعوية:

جدول رقم(24) المشاركة في النشاطات التطوعية(التنظيف الحي, ترميم المباني القديم)

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	%88
لا	06	%12
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 88% يشاركون في النشـاطات التـــــطوعية للجمعـــية.

بينما 12% لا يشاركون في هذه الأعمال التطوعية كالتنظيف و المساعدة في ترميم المباني وهذه النتائج و المؤشرات تظهر مستوى الاندماج الاجتماعي لأفراد العينة.

جدول رقم(25) المشاركة في النشاطات الثقافية:

	التكرار	السنة المئوية
نـــــعم	36	72
لا	14	28
المجموع	50	100

يبين الجدول أعلاه مدى مشاركة المبحوثين في النشاطات الثقافية التي تقوم بها الجمعية 72% يشاركون فيها كالمسرح والموسيقى في حين أن 28% يعزفون عن المشاركة ويرون في مدرسة التكوين التابعة للجمعية مجال لتعلم حرفة أما تلك النشاطات فهي تضيع للوقت و تعتبر هذه النشاطات وسيلة لتحرير المبحوثين ومساعدتهم على تخطي مشاكلـــهم وتخلق علاقات اجتماعية فيما بينهم.

3- 3- قضاء أوقات الفراغ :

صرح مبحوث (السن 19, الجنس ذكر): " أمضي وقت الفراغ في الشارع ".

يدخل هذا التصريح ضمن الفئة أكثر شيوعا في المجتمع الجزائري وهم الحـــياطة حيث يفضلون قضاء وقتهم في الشارع ومراقبة الأحداث التي تجري في وسطـــهم الاجتماعي, لأنهم يعتبرون أنفسهم عاجزين عن إحداث تغييرات في نمط حياتهم كما صرح الباحثون آخرون أنهم يفضلون قضاء وقتهم في مقاهي الانترنت التي أضحت ثقافة في المجتمع الجزائري .

بينما يرى البقية أن المكوث في البيت ومشاهدة التلفاز هي الطريقة الأمثل لقضاء الوقت فيما صرح مبحوث أخر (السن 21, الجنس ذكر) :" أقضي وقتي أبحث عن عمل" وينتج من هذه التصريحات أن الشباب لا يمتلكون ثقافة, قضاء وقت الفراغ في نشاطات مفيدة كالرياضة الخرجات العائلية, توطيد العلاقات فيمـــا بينهم فسوء استغـــلال أوقات الفراغ هو الطابع المميز .

3- 4 وظيفة أحلام المبحوث :

فيما يخص هذا السؤال جاءت الإجابات متناقضة مــع واقعهم ومســتواهم التعليــمي حيث صرح أحد المبحوثين " أريد أن أكون شرطي " فيما

صرح أخر " بغي نولي معلم " توضح هذه الإجابات أنهـــم يرون أن تكوينـــهم حالي أدنى مرتبـــة من الوظائف الأخرى وبالتالي يرغبون في أعمال لا تتوافق مع إمكاناتهم .

أما باقي المبحوثيـــن فكانت إجاباتهـــم تتوافق مع نوع تكوينهم حيث صـــرح أحدا لمبحوثين (السن19, الجنس ذكر) :" حبيت نولي نجار ".

وهو حلم يتوافق مع تخصصه في حين نرى أن أغلب المبحوثيــن لا يدركـــون واقعهم.

جدول رقم(26) البرامج المفضلة في الإذاعة والتلفزيون:

	التكرار	النسبة المئوية
برامح دينية	11	22
ثقافية	04	08
ترفيهية	20	40
أخبار سياسية	15	30
المجموع	50	100

نلاحظ من خلال الجدول أن البرامج الترفيهية تحتل نسبة عالية من المشاهدة من طرف مجتمع البحث و ذلك بنسبة40 % فيما البرامج الدينية تقدر ب 22 % وفي المركز الثاني البرامج السياسية بنسبة 4% في حين أن البرامج الثقافية لا تحظى سوى بنسبة8 %من المشاهدة.

فأغلب المبحوثين يقضون وقتهم في متابعة الأخبار الرياضة برامج المسابقات الأفلام, الأعلام أضحى وسيلة مهمة في تغير أنماط السلوك التقليدية وتحويلها إلى أنماط جديدة.

جدول رقم(27) مشكل الاتصال بين الشباب و المسيرين بالجمعية:

	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	32	64
لاباس	14	28
سيء	04	08
المجموع	50	%100

تبين النسب المئوية في الجدول طبيعة العلاقة بين المبحوثين والمسيرين في الجمعية، حيث أن 64 % من أفراد العينة صرحوا أن علاقاتهم بالقائمين على الجمعية جيدة بينما 28 %منهم وصفوها بالمتوسطة.

8% اعتبروها سيئة, والعلاقة الجيدة بين الأطراف الفاعلة تساعد في خلق جو للعمل ، بينما تدهور قنوات الاتصال يجعل المبحوث غير مرتاح مما يولد الرغبة في عدم مواصلة التكوين و يخلق عنده نوع من الصراع الاجتماعي والشعور بالحقرة .

جدول رقم(28) هل تلتقي مع زملائك بعد انتهاء الدوام:

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	36
أحيانا	17	34
لا	15	30
المجموع	50	%100

نستنتج من النسبة المئوية الموضحة أعلاه أن 36% من المبحوثين يلتقون مع زملائهم بعد انتهاء الدوام لأنهم يقطنون في أحياء متجاورة فيما أجاب 30% من أفراد العينة بالسلب فهم لا يملكون الوقت بعد انتهاء الدوام للالتقاء بزملائهم أما 30% من مجموع أفراد العينة لا يلتقون بزملائهم دائما و إنما أحيانا تبعا للظروف وهذه النسب توضح طبيعة العلاقة بين المتكونين و مدى قدرتهم على التفاعل و بناء علاقات فيما بينهم .

جدول رقم(29) شكل العلاقة بين المتربصين:

	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	42	84
لاباس	06	12
سيئة	02	04
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة تربطهم ببعضهم البعض علاقات جيدة بنسبة 84%.

فيما صرح 12% منهم أن علاقتهم بزملائهم متوسطة في حين أن 4 %أجابوا بكونها سيئة وقد يعـــود ذلك وهي نسبة قليلة جدا إلى نزاعات فردية .

وجاءت هذه النسب نظرا لأن أغلب المبحوثين يعيشون ظروف اجتماعية متشابهة وحتى مستوياتهم التعليميـة متقـــاربة وهو ما يسهـــل عليهم التواصل مع بعضهم البعض وهذا يوضح مستوى الإدماج الاجتماعي الذي حققته الجمعية.

ثالثا: دور الجمعية في تكوين الشباب و أثرها في تصوراتهم

3- 1 التكوين المهني و الجمعية:

أهداف التكوين:

تركزت جل تصريحات المبحوثين فيما يخص الأهداف التي يسعون إليـها من خـــلال التكوين حول تعلم حرفة فقال أحدهم مثال شعبي معروف (السن 16, الجنس ذكر):"يروح مال الجدين وتبقى حرفة بدين".

وهذا يـــبرز أهمـــية اكتساب مهـــنة معينة فهذا يشـــكل الضمان بالنسبة لهم.

وصرح مبحوث أخر (السن 20, الجنس ذكر) " نتعلم حرفة لكي أصنـــع لنفسي مستقبلا باش عند ما أكبر وأتزوج أعمل بها "

العمل والزواج وتكوين المستقبل لا يكون إلا باكتساب تأهيل مهني يضمن لهم الحصول على عمل.

– هل تعتبر أن التكوين يؤهلك للحصول على عمل ؟ :

اعتبر جميع أفراد العينة أن التكوين الذي حصلوا عليه يؤهلهم للحصول على عمل و ذلك نظرا لمستوى التكوين الجيد الذي تلقوه حسبهم حيث صرح أحد المبحوثين :"مدرس جيد ، يقرون غايا و تعجبني الجمعية ".

فالتحضير النفسي الجيد للمبحوثين لدخول سوق العمل و ثقتهم بقدراتهم المهنية و كذا مستوى الاندماج الاجتماعي الذي وصلوا إليه عن طريق مختلف النشاطات التطوعية ، كل هذا بنظرهم يؤهلهم لدخول القطاع المهني ، فهم لم يتلقوا تكوينا مهنيا محضا و إنما اجتماعيا أيضا "إن خطر البطالة من الأمور المقلقة فالشباب يكونون ما يصل إلى ربع السكان في سن العمل و لكنهم يشكلون تقريبا نصف العاطلين و تبين البيانات المستمدة من مسوحات أجريت في 60 بلد نامي أن الشباب يقضون ما يقارب سنة و نصف السنة بلا عمل أو في عمل متقطع قبل أن يحصلوا على وظيفة ثابتة و هو أمر مكلف للأفراد من حيث التعليم الضائع"[1] .

– النقائص و الاحتياجات التي يجب على الجمعية توفيرها:

جاءت إجابات المبحوثين حول النقائص و الاحتياجات التي يجب على الجمعية توفيرها كالتالي حيث صرح (السن 16 سنة ، الجنس ذكر) : " ساعات القراية بزاف تكون قاع النهار لوكان ينقصوا منها خير " .

فمشكل التوقيت و الذي يراه المبحوثين مهم ، لذلك رأوا بضرورة تقليص ساعات التكوين اليومي .

فيما صرح مبحوث آخر (السن 20 الجنس ذكر): "الجمعية مفيدة جدا لكن يجب أن يوفر لنا مطعم فكل المراكز الأخرى تحتوي على مطاعم ".

من النقائص الواضحة هي الجهل بطبيعة العمل الجمعوي و الدور الإدماجي للجمعية.

1- ايمانول خمينيز و مامثا مورثي,الاستثمار لمواجهة التزايد الطارئ في أعداد الشباب, التمويل و التنمية , سبتمبر2006,ص4.

جدول رقم(30) هل ترى أن مستقبلك بيد :

	التكرار	النسبة المئوية
أنت شخصيا	29	58
الأسرة	15	30
الجمعية	6	12
المجموع	50	100

توضح بيانات النسبة المئوية في الجدول أعلاه أن 58 % يرون أن تحقيق مستقبلهم يكمن بيدهم، في حين أن دور الأسرة يشكل 30 %، فيما يحتل دور الجمعية في التأسيس لمستقبل المبحوثين المرتبة الأخيرة بنسبة 12 %.

اغلب المبحوثين يتقون بقدراتهم الذاتية و أن تكوين مستقبلهم المهني رهن بهم ، و باعتبار الأسرة هي الداعم اعتبر 30% منهم أن مستقبلهم بيد أسرهم .

أما الجمعية فدورها غير واضح بالنسبة للمبحوثين ، لذلك لم يعتبروها عاملا مؤثر في مستقبلهم نسبة كبيرة فهم يعتبرونها مركز للتكوين، و هنا تبرز ضرورة تعريف المتكونين بدور الجمعية و آلياتها الإدماجية .

جدول رقم(31) تقييم نشاط الجمعية :

	تكرار	النسبة المئوية
فعال	18	36
متوسط	27	54
غير فعال	05	10
المجموع	50	100

توضح قراءات الجدول أعلاه أن 54 % من مجموع مجتمع البحث يرون أن نشاط الجمعية متوسط في حين 36 % منهم يعتبرونه فعال، بينما 10 % تقيم نشاط الجمعية بغير الفعال.

2-3 أثر الجمعية على الشباب المتربص:

- ما الذي استفته من الانخراط في الجمعية ؟ :

تراوحت إجابات المبحوثين عن هذا السؤال بين تعلم حرفة يدوية و اكتساب أصدقاء و الدخول في علاقات اجتماعية جديدة.

حيث أحد المبحوثين (16 سنة، الجنس ذكر):" استفدت من الجمعية بحرفة للمستقبل ".

بالإضافة إلى مشاركتهم في النشاطات الثقافية التي ساعدتهم على التنفيس عن مشاكلهم عن طريق المسرح، الموسيقى...إلخ و هذا ما جاء في تصريح مبحوث آخر (السن 16 سنة ، الجنس ذكر) :" ممارسة النشاطات الثقافية أعجبتني فأنا أحب التمثيل ". شكلت الجمعية احتواء لمواهبهم، فالدراسة بالإضافة إلى وسائل الترفيه تساعد المتربص على الحصول على تعليم أفضل و تجعله يرغب في مزيد من التكوين، وهي سياسة ناجحة لترغيب المتكونين

في احتراف التكوين كما عبر (الجنس ذكر,السن 21): إنها تعلمنا كيف نبحث عن العمل و أين نجده" فالبحث عن العمل هو تقنية و كيفية التعامل مع المؤسسات بعرض مؤهلاته فهو سيبيع كفاءاته و هذا ما أكد عليه" Serge EBERSOLD " و هي كفاءات اجتماعية و مهنية, و مستوى الكفاءة يسمح بتنظيم أولوياته المهنية و تسيير موارده الشخصية حتى يصبح فاعلا مستقبلا[1].

- كيف تصف التغير الذي حدث لك بعض الانخراط في الجمعية ؟:

تراوحت إجابات المبحوثين بين تغير ملحوظ في حياتهم أو لا شيء حسب تعبير أحد المبحوثين الذي صرح(السن 21 سنة, الجنس أنثى): "لم يحدث أي تغيير ".

و يختلف مفهوم التغيير بين المبحوثين فهناك من ركز على الجانب الاجتماعي تكوين صداقات.

فيما وصف آخرون التغيير بالجيد ،حيث أصبحوا يملكون مؤهلات مهنية و دخلوا في علاقات اجتماعية أخرى، و كسروا حاجز الخوف .

كما صرح أحد المبحوثين (السن20 سنة ، الجنس ذكر) :" أحس شعور جيد و شعور بالمسؤولية " .

1- EBERSOLD Serge, l'insertion ou la délégitimation du chômeur, acte de La recherche en sciences sociales, n°154, p96.

3-3 رؤية الشباب المتربص لميدان العمل:

جدول رقم (32) هل لديك تطلعات مستقبلية لتكوينك الحالي ؟:

	تكرار	النسبة المئوية
نعم	39	78
لا	11	22
المجموع	50	100

توضح قراءة الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة لديهم تطلعات لتكوينهم الحالي 78 % فهم يطمحون في ترقية عملهم في مجال تكوينهم و تأسيس مشاريعهم الخاصة أو الانشغال في القطاع العام أو الخاص.

حيث يرى المبحوثين أن تكوينهم يفتح المجال واسعا لهم أمام فرص العمل و خصوصا في حرف اليدوية التي اختاروها.

في حين أن 22 % منهم لا يملكون تطلعات مستقبلية لتكوينهم الحالي و يفكرون في الحصول على شهادة مهنية فقط و ليس مهما لديهم العمل في المجال تكوينهم أو في مجال آخر المهم أن يحصلوا على فرصة عمل و قد صرح أحد المبحوثين (الجنس ذكر, السن26,مكوّن) أن نسبة كبيرة من الشباب المتخرجين لا يهتمون بالبحث عن عمل في مجال تخصصهم و يلجئون إلى مزاولة مهن أخرى.

- هل ترى أن ورشة التكوين تساعدك على تحقيق أهدافك المهنية ؟ :

اتفق مجموع أفراد العينة على دور الذي تلعبه و رشة التكوين في تحقيق أهدافهم المهنية، عن طريق التكوين الذي تقدمه حيث صرح أحد المبحوثين

(السن19، الجنس ذكر): "الجمعية جيدة و علمتني حرفة أعمل بها ". حيث يرى المبحوثين أن الورشة هي عامل مساعد في تحقيقهم لأهدافهم.

خـــــــاتـــمـــــة

تبرز علاقة الانخراط الجمعوي بالواقع السوسيو مهني للشباب من خلال خصائص الفئة المستهدفة إذ أن جميع أفراد العينة تربط بينهم مؤشرات متشابهة ، حيث أن هناك توافق بينهم في المستوى الاجتماعي و التعليمي و الواقع الأسري ، حتى أن دوافع انخراطهم في الجمعية هي ذاتها ، فهو واقع متكرر تعبر عنه فئة اجتماعية محددة أفرادها يعانون صعوبات خطيرة في الحياة الاجتماعية و التهميش هو الطابع المحدد لها .

الجمعية تمثل لهم فضاء لتغيير واقعهم و فرصة لدخول القطاع المهني و اكتساب قيم و ثقافة اجتماعية مما يعني تحولهم إلى فاعلين اجتماعيين مما يضمن مكانة لهم اجتماعية داخل النسيج الاجتماعي و بالتالي يصبحون أشخاصا مدمجين اجتماعيا و مهنيا.

خاتمة عامـــــــــة

الجمعيات هي مؤسسات مدنية تقوم على هدف مشترك وتكشف الدراسة النظرية لتطور المجتمع المدني و الجمعيات على وجه الخصوص في الجزائر عن منظومة علائقية مختلفة يبررها واقع مجتمع بنياته الاجتماعية مختلفة عن ما هو موجود في المجتمعات الغربية. وقد طرح الجانب النظري وجود اختلاف بين التصور ألمفاهيمي للجمعية وواقعها في مجتمعنا فهي ظاهرة حديثة النشأة بالمفهوم الفعلي للجمعية و مازلت في طور النمو و تحتاج إلى مزيد من الوقت لتترسخ أكثر في البيئة الاجتماعية فلا يمكن تخطي المراحل التاريخية دفعة واحدة فأي ظاهرة تتطلب عوامل تسهم في إعطائها الشكل النهائي لها. وتعد طبيعة المجتمع الجزائري الذي يستند في أغلب علاقاته على التقاليد و النظام القرابي ولم يصل بعد إلى مستوى من العلاقات الفردانية التي تؤسس لقيام المجتمع المدني بمؤسساته كما هو الحال في المجتمع الرأسمالي.

الجمعية كتنظيم يقوم بعدة أدوار مجتمعية تبرز من خلال ذلك أهميتها على كل المستويات الاجتماعية و الاقتصادية وغير ذلك من المجالات حسب مجال نشاطها أصبحت تعتبر كعامل تنمية في المجتمع.

والجمعيات ذات الطابع الإدماجي أصبحت تأخذ أدورا فاعلة في احتواء الفئات المهمشة رغم أن مستوى نشاطها فيما يخص عملية الإدماج الاجتماعي والمهني محدود وقد أثبتت فرضيات البحث بشكل جزئي من خلال الدراسة الميدانية حيث أن الجمعية تلعب دور جزئي وذلك يعود إلى عدة عوامل ففي الجانب الاجتماعي هنالك نوع من الأفضلية بالمقارنة مع الجانب المهني الذي يتطلب إمكانيات إدماجية ووجود إستراتيجية دعم بالتنسيق مع السلطات المحلية وهو الشيء غير المتوفر .

كما يطرح إشكال عدم اعتماد الجمعية على سياسة تشغيل واضحة بالاتصال وعقد شراكة مع مختلف المؤسسات و الشركاء الاقتصاديين لتزويدهم باليد العاملة المؤهلة التي تنتجها الجمعية .

كما أن نقص التمويل و المشاكل المادية يعد عائقا في وجه أهداف مثل هذه الجمعيات الذي تتطلب الإمكانيات.

إن قدرات الجمعية فيما يخص الإدماج المهني للشباب محدودة و نسبية نظرا لكل هذه العوامل بالإضافة إلى عدم ثقة المؤسسات في التنظيم الجمعوي و مستوى كفاءة متخرجيها والشهادة الممنوحة لهم من قبل الجمعية.

وتعتبر العراقيل التشريعية من أكبر المشاكل التي تحول دون الادماج المهني للشباب بطريقة قانونية و مضمونة وهذا ما يجعل نظام التشغيل يثم بشكل محدود و ليس كما أشرنا إليه في الدراسة النظرية .

لكن هذا لا ينفي دورها في احتواء هذه الفئة و تأهيلها مهنيا و اجتماعيا و من خلال مستوى الدعم الذي تقدمه لهؤلاء الشباب حيث تعمل على تحويلهم من أشخاص هامشيين لا يملكون رؤية مستقبلية إلى أفراد يمتلكون المؤهلات و الكفاءة لدخول سوق العمل و تجهيزهم لهذا الميدان بحيث يتعلمون كيف يواجهون الصعوبات في طريق تكوين موقعهم الاجتماعي و أدوارهم داخل النسيج المجتمعي و تحسين علاقاتهم بمحيطهم واندماجهم في شبكة العلاقات الاجتماعية المختلفة.

إن الإدماج الاجتماعي و المهني للشباب هو عملية معقدة تحتاج إلى برنامج عمل واضح و دراسة لواقع المجتمع المعني ووجود هدا النوع من الجمعيات ضروري لتحقيق التنمية الشاملة و لاحتواء هؤلاء الشباب فالسلطات وحدها لا تستطيع الوصول إلى كل الفئات وهنا يأتي دور العمل الجمعوي في الإطار المحلي لتعريف بهذه الفئة و طرح مشاكلها و السعي لإيجاد حلول لها.

العمل الجمعوي أصبح يلعب دور كبير في المجتمع و يتحمل جزء من المسؤولية في تخلف أو تطور أي مجتمع .

الاستمارة

بيانات شخصية:

1 ـ السن: من ☐ إلى ☐ من ☐ إلى ☐

2 ـ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3 ـ المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

4 ـ الحالة العائلية: متزوج ☐ غير متزوج ☐

5 ـ المستوى الاجتماعي: جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

6 ـ مهنة الأب : يعمل ☐ لا يعمل ☐

7 ـ ما نوع السكن الذي تقطن فيه: سكن فردي ☐ سكن جماعي ☐

8 ـ ما هي حالة المبنى الذي تقطن فيه: قديم ☐ جديد ☐ بين بين ☐

9 ـ كيف هي التجهيزات العامة في المسكن (كهرباء، ماء، سيئة)

قديم ☐ جديد ☐ بين بين ☐

10 ـ هل ترغب في تغيير منطقة سكنك : نعم ☐ لا ☐

11 ـ هل تواجه مشاكل في الحي : نعم ☐ لا ☐

12 ـ كيف هي علاقتك بأسرتك : جيد ☐ لأبأس ☐ سيء ☐

13 ـ هل تتحصل الأسرة على كفايتها من الحاجات الأساسية (ملبس ، مأكل ، مأوى):

بصورة كافية ☐ متوسطة ☐ غير كافية ☐

14ـ هل يوجد متمدرسين في الأسرة :

نعم يوجد الآن ☐ توقفوا عن الدراسة ☐ لم يدرسوا على الإطلاق ☐

15 ـ هل لديك مشاكل مع أسرتك فيما يخص مواصلة التكوين : نعم ☐ لا ☐

16 ـ أسباب عدم رغبة الأسرة في مواصلة أنبائهم للتكوين :

تفضيل العمل عن الدراسة ☐ صعوبات التنقل إلى الجمعية ☐ أسباب أخرى ☐

17 ـ هل تتلقى دعما ماديا أسريا: نعم ☐ لا ☐

18 ـ هل لدى أفراد الأسرة سوابق عدلية : نعم ☐ لا ☐

19 ـ هل كنت تزاول أي نشاط مهني قبل الانخراط في الجمعية: نعم ☐ لا ☐

20 ـ إذا كانت الإجابة بنعم فما هو النشاط الذي كنت تمارسه:

21 ـ هل فكرت سابقا في الحرقة: نعم ☐ لا ☐

22 ـ هل لديك مصادر دخل: نعم ☐ لا ☐

23 ـإذا كنت ترغب في التكوين المهني لماذا تلجأ إلى مؤسسات التكوين الأخرى

24ـ بعد تركك للدراسة هل تواجهتم مباشرة إلى التكوين المهني: نعم ☐ لا ☐

25 ـ لماذا انخرطت في هذه الجمعية بالتحديد؟

26 ـ قبل انضمامك غلى الجمعية هل كانت لك انتماءات أخرى؟

27 ـ ما هي الأهداف التي تسعى إليها من خلال تكوينه؟

28 ـ هل تشارك في النشاطات التطوعية (تنظيف الحي، ترميم المباني القديمة) :

نعم ☐ لا ☐

29 ـ هل تشارك في النشاطات الثقافية : نعم ☐ لا ☐

30 ـ أين تمضي أوقات فراغك ؟

31 ـ ماهي وظيفة أحلامك ؟

32 ـ ماهي نوعية البرامج التي تفضل الاستماع إليها أو مشاهدتها :

برامج دينية ☐ ثقافية ☐ ترفيهية ☐ الأخبار السياسية ☐

33 ـ كيف هو اتصالك بالمسيرين في الجمعية : جيد ☐ لابأس ☐ سيء ☐

34ـ هل تلتقي مع زملائك بعد انتهاء الدوام : نعم ☐ لا ☐

35 ـ كيف علاقتك مع زملائك : جيد ☐ لأبأس سيء ☐

36 ـ ما رأيك في التكوين الذي تلقاه داخل الجمعية: كاف ☐ لأبأس ☐ غير كاف ☐

37 ـ هل نوع التكوين الذي تتلقاه كان من اختيارك: نعم ☐ لا

38 ـ الصعوبات التي تواجهها أثناء التكوين: مادية ☐ تعليمية ☐ مشاكل أخر ☐

39 ـ هل ترى أن بإمكانك الحصول على عمل عن طريق :

القضاء و القدر ☐ التكوين الجيد ☐ العلاقات الشخصية ☐

40 ـ هل تواظب على حضور الدورات التكوينية : نعم ☐ لا ☐

41 ـ هل أنت راض على المستوى التعليم المهني الذي تقدمه الجمعية: نعم ☐ لا ☐

42 ـ هل أنت جاهز لدخول ميدان العمل : نعم ☐ لا ☐

43 ـ ما قيمة العمل بالنسبة إليك ؟

44 ـ هل تتخوف من عدم الحصول على عمل بعد التخرج : نعم ☐ لا ☐

45 ـ هل تفكر في إنشاء مشروع صغير بعد التخرج: نعم ☐ لا ☐

46 ـ كيف كانت نظرتك لحياتك الاجتماعية و المهنية قبل الانخراط في الجمعية :

عادية ☐ تشاؤمية ☐ غير مهم ☐

47 ـ إذا توفر لدك مبلغ مالي معتبر، وهل تفكر في استثماره في مشروع ما:نعم ☐ لا ☐

48 ـ إذا كانت الإجابة بنعم فما هو المشروع يا ترى: في ميدان تكوينك ☐مشروع آخر ☐

49 ـ ما الذي إستفذته من الانخراط في الجمعية ؟

50ـ كيف تصف التغيير الذي حدث لك بعد الانخراط في الجمعية.

51 ـ هل لديك تطلعات مستقبلية لتكوينك الحالي : نعم ☐ لا ☐

52ـ هل ترى أنّ ورشة التكوين ستساعدك على تحقيق أهدافك المهنية .

53ـ هل تعتبر أنّ تكوينك يؤهلك للحصول على عمل: نعم ☐ لا ☐

54 ـ كيف تقييم نشاط الجمعية: فعال ☐متوسط ☐ غير فعال ☐

55 ـ أذكر النقائص و الاحتياجات التي يجب على الجمعية توفيرها ؟

56 ـ هل ترى أن مستقبلك بيد: أنت شخصيا ☐ الأسرة☐ الجمعية☐

دليل المقابلة:

بيانات الشخصية :

1- السن:

2-الجنس:

3- المستوى التعليمي:

4 - الحالة العائلية:

5 الوظيفة -:

6- كيف جاءت فكرة تأسيس مدرسة الورشة داخل الجمعية:

7- ما هي الأسباب التي دفعتكم لخلق هذا النوع من الجمعيات المدمجة:

8- أهداف الجمعية :

9-هل هناك إقبال على جمعيتكم :

10- ما هي الإمكانيات و الوسائل التي توفرها الجمعية لتسهيل عملية التكوين:

11- هل تقومون بأنشطة دعائية لتعريف بدور الجمعية :

12- ماهي الفئة الاجتماعية التي تستهدفها الجمعية :

13-هل هناك توافق بين نوع التكوين المقدم ومتطلبات سوق العمل:

14- هل تقوم الجمعية بمتابعة المتربص بعد تخرجه:

16- تجد الجمعية صعوبة في إدماج المتربصين مهنيا :

17- إذا كانت الإجابة بنعم فما نوع هذه الصعوبات و المعوقات:

18- كيف ثم إعداد برامج التخصصات :

19- ما شروط الانخراط في الجمعية:

20- ما هي التخصصات الأكثر إقبالا من طرف الشباب:

21- ماهي التخصصات التي ادمج أصحابها أكثر من التخصصات الأخرى:

22- طبيعة المشاكل التي تتخبط فيها ا لجمعية :

23- هل هناك عراقيل قانونية تحد من نشاط الجمعية:

24- إذا كانت الإجابة بنعم كيف ذلك:

25- هل هناك تنسيق بين السلطات المحلية والجمعية في العملية الإدماجية :

26- إذا كانت الإجابة بنعم فكيف يتم هذا التنسيق:

27- هل تواجهون صعوبات في تدريس المتربص:

28- إذا كانت الإجابة بنعم اذكر هذه الصعوبات:

29- هل حققت الجمعية الهدف من تأسيسها:

30- كيف تقيمون النشاط الجمعوي فيما يخص الإدماج السوسيومهني للشباب

31- هل قدرات الجمعية في الإدماج السوسيومهني للشباب محدودة :

32- كيف تصف الجمعية واقع الشباب:

33- كيف يمكن تحسين وضعية الشباب :

34- ماهي خططكم المستقبلية لنشاط الجمعية كمؤسسة مدمجة للشباب اجتماعيا و مهنيا

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يوضح توزيع أعمار أفراد العينة	130
2	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	131
3	المستوى التعليمي	132
4	الحالة العائلية	132
5	المستوى الاجتماعي	133
6	نوع السكن	134
7	حالة المبنى	135
8	التجهيزات العامة في المسكن	135
9	يبين مدى رغبة المبحوثين في تغيير منطقة سكنهم	136
10	وجود مشاكل في الحي	137
11	يوضح علاقة المبحوث بأسرته	138
12	يبين مدى كفاية الحاجيات الأساسية للأسرة	138
13	يوضح وجود متمدرسين في الأسرة	139
14	يبين مدى موافقة الأسرة على التكوين	140
15	يوضح أسباب عدم رغبة الأسرة في مواصلة أبنائهم للتكوين	140
16	يبين مدى الدعم المادي الأسري	141
17	يبين عمل الوالدين	142
18	يوضح وجود سوابق عدلية لدى أفراد الأسرة	142
19	يبين مزاولة المبحوثين لنشاطات مهنية قبل الانخراط في الجمعية	144
20	مدى تفكير المبحوث في الهجرة غير الشرعية	145
21	وجود مصادر دخل	146
22	يوضح مدى توجه الشباب مباشرة إلى التكوين المهني	148

	بعد تركهم الدراسة	
23	كيفية الانخراط في الجمعية	149
24	المشاركة في النشاطات التطوعية	150
25	المشاركة في النشاطات الثقافية	151
26	البرامج المفضلة في الإذاعة و التلفزيون	153
27	مشكل الاتصال بين الشباب و المسيرين بالجمعية	153
28	هل تلتقي مع زملائك بعد انتهاء الدوام	154
29	شكل العلاقة بين المتربصين	154
30	رؤية الشباب لدور الجمعية في تكوين مستقبلهم	157
31	تقييم نشاط الجمعية	158
32	يوضح التطلعات المستقبلية للتكوين الحالي للشباب	160

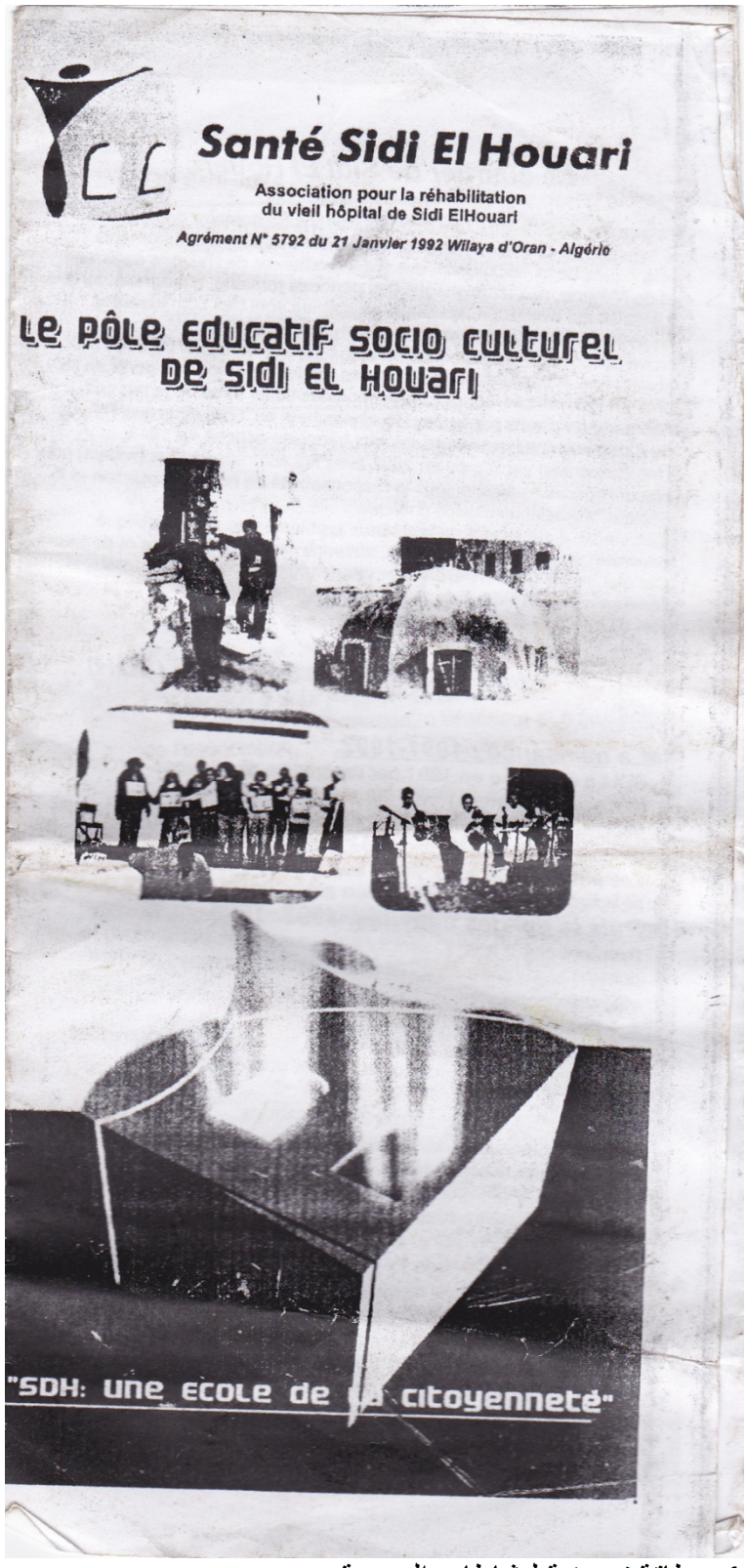

1- بطاقة تعريفية لنشاطات الجمعية

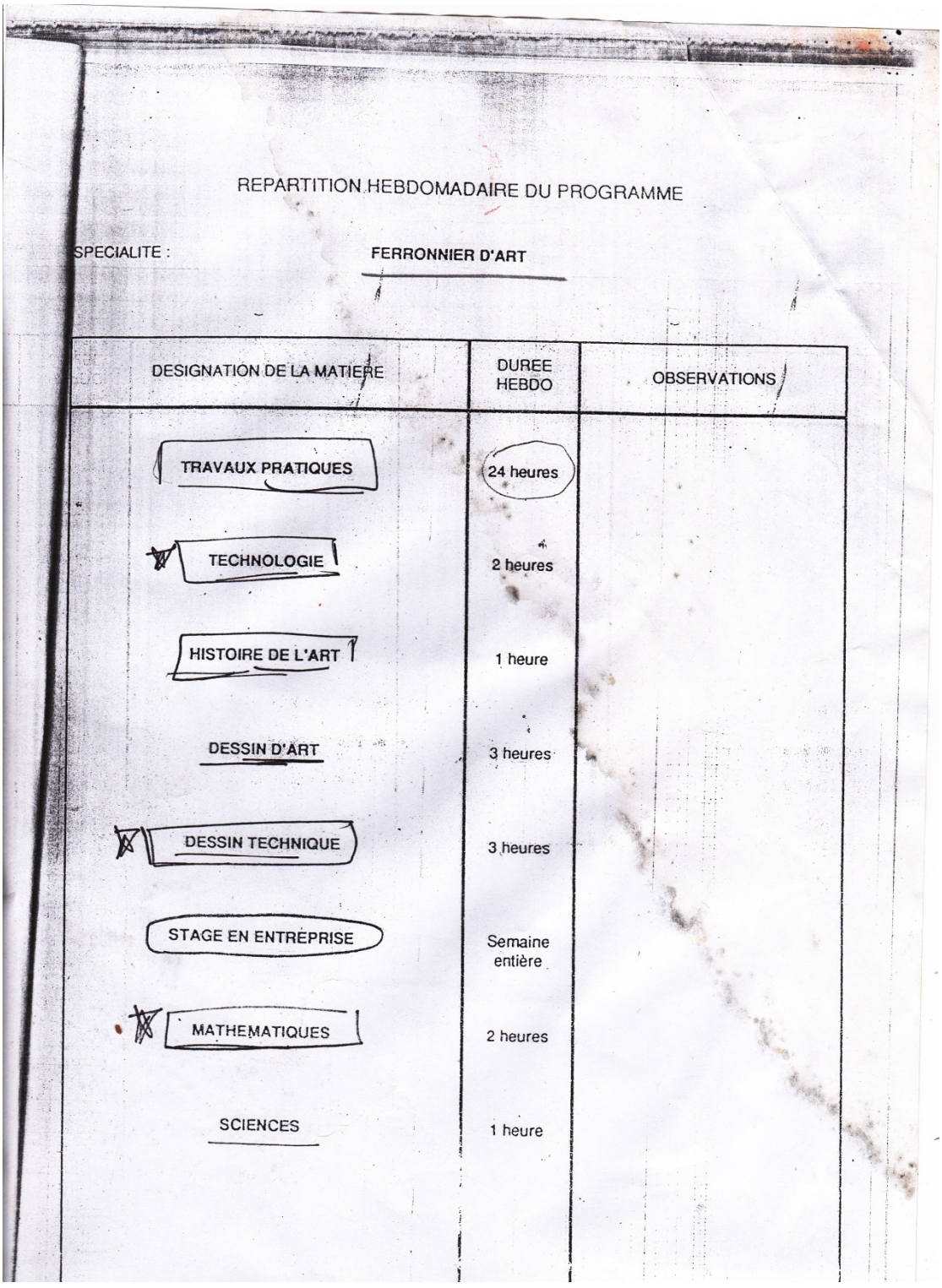

REPARTITION HEBDOMADAIRE DU PROGRAMME

SPECIALITE : FERRONNIER D'ART

DESIGNATION DE LA MATIERE	DUREE HEBDO	OBSERVATIONS
TRAVAUX PRATIQUES	24 heures	
TECHNOLOGIE	2 heures	
HISTOIRE DE L'ART	1 heure	
DESSIN D'ART	3 heures	
DESSIN TECHNIQUE	3 heures	
STAGE EN ENTREPRISE	Semaine entière	
MATHEMATIQUES	2 heures	
SCIENCES	1 heure	

الشكل رقم2:يوضح مواد و ساعات الدراسة- تخصص اللحامة-

code branche

INFEP / HTE0702 – *Couture* - CAP

code special

STRUCTURE DU PROGRAMME

Spécialité : CAP en Couture
Durée : 1224 H

Code	***Désignation des modules***	***Durée***
MQ1	- Traçage des bases	112H
MQ2	- Transformation des bases	134 H
MQ3	- Découpage de la matière	84H
MQ4	- Préparation du poste de travail	45H
MQ5	- Piquage = عرز	204H
MQ6	- Montage de vêtement	199H
MQ7	- Réglage et entretien des machines à coudre	51H
MC1	- Technologie professionnelle	56H
MC2	- Géométrie plane	34H
MC3	- Dessin technique	56H
MC4	- Terminologie	22H
Stage pratique		**216 H**
Total		**1224 H**

المراجـــــــع

باللغة العربية:

- أبو النجا محمد العمري, تنظيم المجتمع و المشاركة الشعبية, المكتبة الجامعية الإسكندرية,2000.

- ألان تورين, إنتاج المجتمع, ترجمة إلياس بديري, منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي, دمشق, 1976.

- أحمد شكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت,2000 .

- أحمد توفيق المدني, المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997.

- أحمد توفيق المدني, كتاب الجزائر, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1984.

- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان, 1996.

- إبراهيم بن علي الملحم, إدارة المنظمات غير الربحية, الأسس النظرية و تطبيقاتها, إدارة النشر العلمي و المطابع, الرياض, 2004.

- إبراهيم حسين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2005.

-إبراهيم عبد الهادي المليحي, تنظيم المجتمع مداخل نظرية و رؤية واقعية, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 2003.

- إبراهيم حسين توفيق " بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية و الكيفية، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية, بحوث

و مناقشات الدورة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى, 1992.

- إرشاد أحمد عبد اللطيف، إدارة و تنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية, الإسكندرية ,2000.

-الفاتح متروك، المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية، دراسة مقاربة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء ترييف المدينة ، مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, بيروت ,2002.

-بوفلجة غيات ، التكوين المهني و التشغيل بالجزائر, دار الغرب للنشر و التوزيع, وهران ,2006.

-بلال العربي, دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع, مقترحات لتطوير العمل التطوعي, دمشق, 1999.

-جان فرنسوا دورتيه, معجم العلوم الإنسانية, ترجمة جورج كتورة, ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع, 2009

-هنري مندراس, مبادئ علم الاجتماع, ترجمة ملحن حسن, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر ,1981.

- محمد نبيل الجامع, التنمية في خدمة الأمن القومي, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2000.

- مرعي توفيق و بلقيس أحمد،الميسر في علم النفس الاجتماعي , الطبعة الثانية, دار الفرقان للنشر و التوزيع ,عمان, 1984.

- محمد عبيدات و آخرون ,منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات, كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية, الجامعة الأردنية , الأردن, 1999.

- موريس أنجرس, منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية- دار القصبة للنشر, الجزائر, ط2, 2004.

-عمار بوحوش و محمد الذنيبات, تقنيات و مناهج البحث العلمي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر ,1995.

- محمد عودة, أسس علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية, القاهرة, 1995.

- سعيد بن سعيد العلوي," نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 1992.

- فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك, ط1, مكتبة مدبولي, القاهرة 2005.

- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة, ط1, دار مجد لاوي للنشر و التوزيع, الأردن, 2004.

- معن خليل العمر، معجم العلوم الاجتماعية، دار الشروق و النشر و التوزيع، عمان،2000.

- محمد إبراهيم خيري الوكيل, دور القضاء الإداري و الدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني, الإسكندرية, دار الفكر الجامعي, 2007.

- منى فياض, ألكسي دو توكفيل و الديمقراطية في أمريكا, ط1, معهد الدراسات الإستراتيجية, بيروت, 2008.

- علي توريدي محمد، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الصومال، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، القاهرة, 1995.

- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1, مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية, 1995.

-عبد الحميد الأنصاري, الشورى و أثرها في الديمقراطية, دار الفكر العربي, القاهرة, 1996.

- منير حجاب, الإعلام و التنمية الشاملة, دار الفجر الجديد للنشر, ط3, 2001.

-عبد الهادي الجوهري, المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية, مكتبة نهضة الشروق, القاهرة, 1988.

- صلاح العرب عبد الجواد " اتجاهات جديدة في التربية الصناعية، الجزء الأول, دار المعارف, القاهرة, 1962.

-عبد الباسط محمد حسن " علم الاجتماع الصناعي، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1986.

– كمال عبد الحميد الزيات، علم الاجتماع المهني، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة, 1980.

- محمد علي عبد الوهاب، إدارة الأفراد، الجزء الأول، مكتبة عين الشمس، ط 2, 1975.

التقارير:

- التقرير الدولي الثالث للجمهورية الجزائرية الشعبية الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 07 نوفمبر 2006.

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول التكوين المهني, 2005.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 35, القانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/24 المتعلق بالجمعيات المادة رقم 2 الصادر في 1990/12/5.

- جريدة الشروق اليومي ، الصادرة في 2010.01.14.

- جريدة الشروق اليومي ، الصادرة بتاريخ: 18.10.2008.

-تقرير منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت, 2004.

الدوريات و المجلات:

- احمد موسى بدوي, مابين الفعل و البناء الاجتماعي:بحث في نظرية الممارسة لدى بيار بورديو, إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع, العدد 8, 2009.

- احمد بوكابوس, التنظيم الجمعوي و المجتمع المدني, les cahiers du cread,عدد53, 2000.

-إسماعيل معراف, المجتمع المدني في العالم العربي: الأدوار و الكوابح, المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية, جامعة منثوري, قسنطينة, العدد2, 2010.

- العياشي عنصر, ماهو المجتمع المدني الجزائر نموذجا, إنسانيات,العدد 13جانفي-أبريل,2001.

-الطاهر بلعبور, المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، ديسمبر 2006.

-إبراهيم أيمن الدسوقي، " المجتمع المدني في الجزائر : الحجرة – الحصار - الفتنة", مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000.

- إنعام المفني " التعلم في الشركة و في المدرسة – التكوين بالتناوب في ألمانيا، مجلة معالم , عدد 1، جانفي 1997.

- إيمانول خمينيز و مامثا مورثي, الاستثمار لمواجهة التزايد الطارئ في أعداد الشباب, التمويل و التنمية, سبتمبر2006.

- برهان غليون, بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الخارجية و الداخلية ، مجلة للدراسات و النقد الاجتماعي، العدد7, 1994, القبة – الجزائر.

- جيرار بريفو, جمعية تنظيم ذاتي و تغير اجتماعي:حالة شباب من الهجرة المغاربية في فرنسا, إنسانيات, عدد8, ماي- أوت 1999.

- محمد فريد عزي ,شباب المدينة:بين التهميش و الاندماج اقتراب سوسيوثقافي لشباب مدينة وهران ,إنسانيات ,عدد 5, ماي-أوت 1998.

- مراد مولاي الحاج و وآخرون ,الشباب الجزائري بين التهميش و الاندماج وقائع أيام مشاريع البحث الوطني, crasc , 2006.

- صالح زيّاني," تشكل المجتمع المدني و آفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية", ديسمبر 2007.

-عروس الزبير, المجتمع المدني: الأداة, الرأي و الفقراء الجدد, les cahiers du cread ,n°53,2000.

-رونيه غاليسو،الحركات الجمعوية و الحركة الاجتماعية علاقة الدولة و المجتمع في تاريخ المغرب، إنسانيات, عدد 8, ماي- أوت 1999.

- عمر دراس ,الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية: واقع و أفاق, إنسانيات ,عدد 28, أفريل – جوان 2005.

-عمر دارس ، الحدث الجمعوي في الجزائر, دراسة حالة ولاية وهران, إنسانيات, عدد 8, ماي – أوت 1999.

- الزبير عروس ,الحركة الجمعوية في الجزائر:الواقع و الأفاق , رقم 13 , منشورا ت crasc, 2005 .

-عبد الله بوصنبورة، دور الجمعيات في رعاية و تأهيل المعاقين، عبد الله بوصنبورة، الباحث الاجتماعي، عدد 10، سبتمبر 2010.

-عبد الحليم مهورباشة ،الدولة و تهميش الشباب في الجزائر ، الباحث الاجتماعي, عدد 10, سبتمبر 2010.

- يوسف عنصر، مشكلات الشباب الجزائري: الواقع و التطلعات المستقبلية، الباحث الاجتماعي، عدد 10, سبتمبر 2010.

-سيدا اونر, تحقيق توازن السوق,التمويل والتنمية,عددرقم13,سبتمبر2010.

-عقيلة خرباشي, سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني, دراسات اقتصادية, مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية, عدد16, جويلية 2010.

-سلطان بلغيت, الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر, مجلة دراسات اقتصادية, مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية, عدد11,.2010.

الرسائل:

- الفضيل رتيمي, التنشئة الاجتماعية و إشكالية العقلانية داخل المنظمة الصناعية: دراسة ميدانية بمجمع صيدال المدية, رسالة دكتوراة دولة ,علم الاجتماع العمل و التنظيم , جامعة الجزائر, 2004 -2005.

- بوعبدالله قاسمي ,العنف و الشباب في الوسط الحضري دراسة ميدانية لأحياء بمدينة وهران ,رسالة ماجستير, قسم علم الاجتماع, جامعة وهران ,2008-2009 .

- محمد فريد عزي, الأجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر, رسالة دكتوراه دولة, علم الاجتماع السياسي, جامعة وهران, 2007.

- مراد مولاي الحاج, العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات و ثمتلاث ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة, قسم علم الاجتماع, جامعة وهران, 2005.

- يمين رحايل, الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة , رسالة ماجيستر, قسم علم الاجتماع, جامعة منثوري قسنطينة ,2009-2010 .

- نادية بونوة ,دور المجتمع المدني في صنع و تنفيد السياسة العامة : دراسة حالة الجزائر 1989-2009,رسالة ماجيستر , قسم العلوم السياسية ,جامعة باتنة, 2009- 2010.

المراجع باللغة الفرنسية:

- ALLOUCHE José, encyclopédie des ressources humaines, Vuibert, paris, 2006.

- ALLONS Denis et ROILS Stéphane, Dictionnaire de la culture juridique, groupe landris, France, 2003.

- DEBBASHE Charles et BOURATON Jacques, Les associations, presse universitaire, France, 1999.

-FOWZI Hakim, Essai d'analyse d'une vie associative, lecss, A. S.T.M. France, 1984.

- GLERARI Habib et SZUREK Sandra, l'émergence de la société civile internationale, Editions pedone, France, 2003.

-LAVILLE Jean Louis, Sociologie des services : entre marché et solidarité, ères, France, 2005.

- ONCLE Patricial, les jeunes : " questions des Sociétés, question de politique", journaux officiels, France, 2007.

- ROUDET Bernard, des jeunes et des associations, l'harmattan, 2007.

REVUES :

- BALLET Jérôme, les associations intermédiaires entre insertion et redistribution, revue économique politique, n°106, sept- oct, 1996.

-Bref, N° 18 Novembre, 2001.

- EBERSOLD Serge, l'insertion ou la délégitimation du chômeur, acte de La recherche en sciences sociales, n°154.

-Cahiers lillois d'économie de sociologie, n°8 sept, 1986.

- FEROUKHI Djamel, analyse du processus d'insertion professionnelle a travers la construction de trajectoires types, les cahiers du cread, n°68/69, 2004.

مواقع الانترنت:

www.encyclopedia.com

http : //Zorkantslo. 70 LM org/ T259 – Topic.

www.eTgamsy.com

www.get-file.com

http://www.mojtamai.com/books/component/k2/it

www.univ-chlef-dz

www.orentbropos.com

www. Radio algerie.dz

www.nohr-s.org

http://www.startimes.com/f.aspx?t=27476996